وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مطبوعة دروس في مقياس

مدخل للإقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك في ميدان العلوم الإقتصادية ،التسيير والعلوم التجارية

إعداد الدكتورة :
هرڤون تفاحة

السنة الجامعية : 2023- 2024

فهرس المحتويات i
مقدمة ..... أ

المحور الأول
طبيعة علم الإقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا : طبيعة علم الإقتصاد 04
ثانيا : علاقة علم الإقتصاد بالإقتصاد السياسي 12
ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى 13

المحور الثاني
المشكلة الإقتصادية

أولا: طبيعة المشكلة الاقتصادية 18
ثانيا: أركان المشكلة الاقتصادية 19
ثالثا : وسائل إشباع الحاجات 22
رابعا : أسباب المشكلة الاقتصادية 25
خامسا : خصائص المشكلة الاقتصادية 25
سادسا: جوهر المشكلة الاقتصادية 26
سابعا: عناصر المشكلة الاقتصادية 26
ثامنا: أساليب علاج المشكلة الاقتصادية 27

المحور الثالث
الأعوان الإقتصاديون أو الوحدات الإقتصادية التي توفر النشاط الإقتصادي

أولا : العائلات 32
ثانيا : المؤسسات الإقتصادية 33
ثالثا : المؤسسات المالية 34
رابعا : الإدارات العمومية (الدولة) 34
خامسا : العالم الخارجي (باقي العالم) 34

المحور الرابع

النشاط الإقتصادي والعمليات الإقتصادية

أولا : النشاط الإقتصادي 36
ثانيا : العمليات الإقتصادية 36
1- نشاط الإنتاج 36
2- نشاط التبادل 46
3- نشاط التوزيع 48
4- نشاط الإستهلاك 51
5- نشاط الإدخار 55
6- نشاط الإستثمار 59

المحور الخامس

المؤسسات الإقتصادية ، مفاهيمها وتعريفاتها تصنيفاتها وخصائصها ، أهدافها

أولا : تعريف المؤسسة 65
ثانيا : أنواع المؤسسات 66
ثالثا : خصائص المؤسسة الإقتصادية 68
رابعا : أهداف المؤسسة الاقتصادية 69

المحور السادس

السوق

أولا : تعريف السوق 72
ثانيا : العوامل التي تحدد نطاق السوق 73
ثالثا : وظائف السوق 73
رابعا : أشكال السوق 74
خامسا : أنواع السوق 79

المحور السابع

النظام الإقتصادي والسياسات الإقتصادية

أولا: النظام الإقتصادي 81

1- ماهية النظام الإقتصادي 81

2- تعريف النظام الاقتصادي 81

3- السمات الأساسية للنظام الإقتصادي 82

4- وظائف النظام الإقتصادي 82

5- أهداف النظام الإقتصادي 83

ثانيا : تصنيف النظم الاقتصادية (حسب تطورها التاريخي). 84

1- النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية 84

2- النظم الاقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية 84

ثالثا : السياسات الإقتصادية 94

1- تعريف السياسة الإقتصادية 95

2- تصنيفات السياسة الإقتصادية 95

3- أهداف السياسة الإقتصادية 97

المحور الثامن

النقود

أولا : تعريف النقود 99

ثانيا : خصائص النقود 100

ثالثا : وظائف النقود 100

رابعا : أشكال النقود 101

المحور التاسع

التضخم

أولا : تعريف التضخم 103

ثانيا : قياس التضخم 103

ثالثا : أنواع التضخم 104

رابعا : آثار التضخم 105

خامسا : السياسات الإقتصادية المستخدمة لعلاج التضخم 106

المحور العاشر

البطالة

أولا : تعريف البطالة 108

ثانيا : قياس البطالة 109

ثالثا : أنواع البطالة 109

رابعا : آثار البطالة 111

خامسا : السياسات الإقتصادية المستخدمة لعلاج البطالة 112

خاتمة 113

قائمة المصادر والمراجع 114

مقدمة :

أصبحت دراسة علم الإقتصاد ضرورية ، ليس فقط للطالب الجامعي ، وإنما أيضا لرجال الإدارة والتجارة والصناعة، والمعرفة الإقتصادية يحتاجها اليوم المتخصص وغير المتخصص لأن الإقتصاد هو العامل الحاكم في التغييرات السريعة المتلاحقة التي تعاصرها البشرية ، فنحن الأن نعيش حضارة المعلومات والكمبيوتر والإتصالات هذه الحضارة الجديدة والتي تتميز بهياكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية أكثر إبداعا ومرونة ، فالمعرفة والمعلومات أصبحت الركيزة الأولى لرفع مستوى المعيشة وأصبح هناك ما يسمى بـ إقتصاد المعلومات .

سنتناول في هذه المطبوعة مفاهيم مبسطة حول علم الإقتصاد والذي تتعدد تعريفاته وأهدافه وأهميته وهي موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك ، والتي أعدت وفقا للبرنامج الوزاري المعدل الخاص بمقياس مدخل للإقتصاد ولم تتم دراسة وتحليل محتوى هذا العمل بشكل معمق ومفصل ومتخصص لأن هذه مهمة الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة ، كما أنها تمثل دعم بيداغوجي للطلبة ، حيث تحتوي على المواضيع التي يحتاجها الطالب في مرحلته الأولى من الدراسة في الطور الأول ، وهي دراسة شاملة ومبسطة وملخصة تمكنهم من إكتساب معارف علمية في الإقتصاد .

تحتوي هذه المطبوعة على 10 محاور ، حيث سنتناول في المحور الأول طبيعة علم الإقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى ، أما المحور الثاني فسنتناول فيه المشكلة الإقتصادية وعناصرها وأسبابها وأركانها وخصائصها بالإضافة إلى علاجها أو الحد منها من خلال الأنظمة الاقتصادية ، والمحور الثالث سنحاول التطرق فيه إلى الأعوان الإقتصاديون أو الوحدات التي توفر النشاط الإقتصادي ، في حين سنخصص المحور الرابع للنشاط الإقتصادي والعمليات الإقتصادية من إنتاج وتبادل وتوزيع وإستهلاك وإستثمار، أما المحور الخامس فسنتطرق فيه إلى المؤسسات الإقتصادية من خلال عرضنا لمفاهيمها وتعريفاتها وتصنيفاتها وخصائصها بالإضافة إلى أهدافها والتي تتنوع بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، والمحور السادس سنتطرق فيه إلى السوق تعريفه ووظائفه وأشكاله وأنواعه ، أما المحور السابع سيتم التطرق فيه إلى النظم الإقتصادية والسياسات الإقتصادية حيث سنتناول فيه بنوع من التفصيل جميع أنواع الأنظمة الإقتصادية ، من النظام البدائي إلى النظام الإسلامي وكذلك سنتناول فيه موضوع السياسات الإقتصادية من حيث تعريفها وأنواعها وأهدافها ، أما المحور الثامن فسنعرض فيه بنوع من الإختصار والبساطة موضوع النقود من حيث التعريف والخصائص والوظائف والأشكال في حين سنتناول في المحور التاسع موضوع التضخم بإعتباره أحد المشكلات الإقتصادية الكبرى ، وأخيرا المحور العاشر والذي يتضمن هو الآخر

مشكلة من المشكلات الإقتصادية وهي مشكلة البطالة ، فسنحاول من خلال هذا المحور إعطاء مفهوم وتعريف مبسط للبطالة وكيفية حساب معدلها ، وكذلك سنتطرق إلى مختلف أنواعها وكذا الآثار الناجمة عنها ، وسنحاول أيضا عرض مختلف السياسات الإقتصادية والتي من شأنها معالجة هذه الظاهرة أو التخفيف منها .

المحور الأول

طبيعة علم الإقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

تمهيد :

إن الإقتصاد هو أحد العلوم الإجتماعية ، ولقد تعددت تعريفاته ، فمنذ أن أطلق عليه آدم سميث Smith علم الثروة ، تطورت طرق البحث في هذا العلم الهام وتفرعت أيضا تعريفاته ، فيعرف أيضا بأنه علم الندرة ، أو علم الحاجات ، ويستحسن للمبتدئين في علم الإقتصاد أن يتعرفوا بالإضافة إلى تعريفاته على المواضيع التي يتناولها هذا العلم وتقسيماته وأهدافة وأهميته ، لذا سنحاول من خلال هذا المحور طرح أهم تعريفات علم الإقتصاد المتعددة ، سعيا منا للوصول أو الإقتراب من تعريف يتضمن طبيعة علم الإقتصاد كعلم إجتماعي يهتم بالنشاط الإنساني من أجل علاج المشكلة الإقتصادية ، ثم سنتناول علاقة علم الإقتصاد بالإقتصاد السياسي وكذا علاقته بالعلوم الأخرى .

أولا : طبيعة علم الإقتصاد

1- مفهوم علم الاقتصاد :

الاقتصاد ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية ، أي تلك العلوم التي تعنى بدراسة السلوك الإنساني مثل علم الاجتماع ، وعلم النفس ، وعلم السياسة ....إلخ ، فهو يختص بذلك الجانب من السلوك الإنساني الذي يتصل بإنتاج ، وتبادل ، واستهلاك السلع والخدمات وهذه النشاطات ليست منفصلة تماما عن بقية النواحي الأخرى للسلوك الإنساني ، ولكنها تمثل مجموعة من النشاطات المتجانسة بدرجة كافية تبرر دراستها على حدى ، وفي دراسة أي مشكلة محددة ، يجب على الإقتصادي أن لا يدرس فقط الجوانب الإقتصادية للمشكلة ، بل يجب أيضا أن يأخذ بعين الإعتبار الجوانب السياسية والإجتماعية والنفسية لها .

2- تعريف علم الإقتصاد :

اشتق مصطلح علم الاقتصاد (économics) من لفظ يوناني ويرجع تاريخيا إلى أرسطو وهو مشتق من كلمتين يونانيتين الأصل هما (إيكوس Oikos) ومعناها المنزل و(نوموس Nomos) ومعناها تدبير وبذلك يكون معنى اللفظ اليوناني (تدبير المنزل) غير أن هذا لا يعني أن اليونانيين القدماء هم الذين أسسوا علم الاقتصاد كعلم مستقل.

لغة : كلمة إقتصاد مشتقة من القصد والتي لها عدة معاني منها الوسطية ، فالإقتصاد وسط بين الشح والتبذير

اصطلاحا: بالنسبة لتعريف علم الإقتصاد لم يتفق علماء الإقتصاد على تعريف واحد له صفة القبول العام حتى عصرنا الحالي وذلك لأسباب مختلفة ، فنجد البعض يركز على التعريف من جانب نظري بحت وبعضهم من تأثر بالبيئة التي عاش فيها انذاك ، ومنهم من ركز على الإقتصاد على أساس أنه علم إجتماعي يركز على حل المشكلة الاقتصادية ، لذلك فهناك تعاريف كثيرة لعلم الإقتصاد يمكن إجمالها في التعاريف التالية :

- **الاقتصاد علم الثروة:**

وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة ففي كتاب ثروة الأمم عرف (آدم سميث) علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في أسباب الثروة عند الأمم وهو يرى أن الموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو زيادة ثروة وقوة هذه الدولة ، ولم يتفق أصحاب هذا التعريف على تحديد معنى الثروة، ففريق اعتبر الخدمات الشخصية تدخل ضمن الثروة، واعترف بوجود الثروة غير المادية، بينما انتهى عدد كبير إلى رفضها، ومنهم من كان يوسع مفهومها ليشمل كل الأشياء التي تمكن الإنسان من إشباع حاجاته ورغباته سواءا كانت مادية أو غير مادية ،كما عرفت الثروة أيضا على أنها أي شيء له قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو بسلع[1] .

- **الاقتصاد هو علم الرفاهية المادية:**

ويركز هذا التعريف على كيفية حصول الفرد على أكبر دخل ممكن وكيفية تصرفه في هذا الدخل بطريقة رشيدة للحصول على أكبر إشباع ممكن، وقد قدم هذا المفهوم الفريد مارشال Alfred marshall حيث ذكر أن علم الاقتصاد يدرس الثروة من جهة ويدرس الجانب الأهم وهو الإنسان من جهة أخرى .

وتعبر الرفاهية عن مقدار المتعة والسعادة التي يشعر بها الفرد خلال فترة زمنية معينة ، ومن الناحية الإجتماعية تعتمد على مستويات القناعة والرضى لجميع الناس ، فهي تمثل دالة في المنافع المحققة لدى جميع الأشخاص داخل المجتمع[2].

---

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 04 .

[2] ضياء مجيد الموسوي ، " **النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الجزئي** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 382 .

أما على مستوى الفردي فهي تمثل شعور إيجابي ينتج عن الإشباع للحاجات والرغبات من جراء إستهلاك مجموعة من السلع والخدمات .[1]

وعليه فإن رفاهية الإنسان تتحدد بمستوى الإشباع المحقق للحاجات والرغبات من جهة وعدد الحاجات والرغبات المشبعة من جهة أخرى ، إلا أن مفهوم الرفاهية يأخذ بعدين : بعد إقتصادي وآخر إجتماعي حيث يرتبط الأول بمفهوم الكفاءة في إستخدام الموارد وتوزيعها ، أما الثاني يتعلق بالمساواة ، أي تحسين حالة فرد معين ، وزيادة إشباع حاجاته والذي لا يتم إلا من خلال الإضرار بالآخرين ، أي بتخفيض الإشباع لدى الآخرين [2].

- **الإقتصاد علم الإختيارات الفعالة :**

يعرف (آرثر إدوارد) وآخرون علم الإقتصاد بأنه " دراسة لنشاط الإنسان في إستعماله للموارد النادرة التي تصلح لإشباع حاجاته المتعددة " .

هذا التعريف يرتكز على دراسة عملية الإختيارات الفعالة التي ينطوي عليها نشاط الإنسان في إشباعه لحاجاته المختلفة وذلك من خلال دراسة الطرق ، التكيف والإختيار بين الحاجات المتعددة ووسائل تخصيصها النادرة [3].

- **الاقتصاد علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج:**

ومن وجهة النظر هذه يتحدد موضوع علم الاقتصاد بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، فالظاهرة الاقتصادية هي في مضمونها ظاهر اجتماعية، وعليه يمكن تعريف الاقتصاد بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، المادية والثقافية".

وفي هذا الصدد عرف (بول ساموبلسون) علم الاقتصاد بأنه " ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي بواسطتها يتم استخدام الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج

[1] أحمد محمود مندور ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، جامعة الإسكندرية ، 2004 ، ص 84 .

[2] ضياء مجيد الموسوي ، " **النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الجزئي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 371 .

[3] R.barre **, " Economie Politique "** , T. I .P . U . F , Paris , 1975 , p 03 .

السلع والخدمات المختلفة على مدى الزمن وتوزيعها للاستهلاك في الوقت الحاضر والمستقبل على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع [1].

- **الاقتصاد علم المبادلة:**

يرى الكثير من الاقتصاديين، وخاصة الفرنسي (جيتون بيرو) ، أن الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، من هنا يعرف الاقتصاد بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات" [2].

هذا التعريف على الرغم من أنه يبرز عملية المبادلة في اكتساب النشاط الاقتصادي للأفراد بعدا اجتماعيا إلا أنه يؤخذ عليه، قصوره عن شمول كل التصرفات وعدم ملاءمته لكافة النظم الاقتصادية التي لا تعرف المبادلة، فضلا عن أنه لا يفسر ظاهرة القيمة.

- **الاقتصاد علم الندرة والاختيار:**

ومن أهم الاقتصاديين الذين عرفوا الاقتصاد بالنظر إلى الغايات والوسائل معا (كاسيل وروبتز) ويرى (رويتز) أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان فيما يتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة [3]، فالندرة النسبية، طبقا لهذا التعريف، هي أساس الظاهرة الاقتصادية، وبالتالي علم الاقتصاد.

إذن من التعاريف السابقة نستنتج أن :

علم الاقتصاد هو علم الثروة ، وعلم الرفاهية المادية ، وعلم الإختيارات الفعالة ، وعلم العلاقات الإجتماعية في إطار الإنتاج ، وعلم المبادلة ، وعلم الندرة والإختيار .

كما يمكننا أن نستجمع عناصر تعريف علم الإقتصاد وذلك بأنه العلم الذي يهتم بتفسير ووضع معايير للسلوك الإنساني عند إقدامه على إستخدام الموارد المتاحة والمحدودة لإشباع إحتياجاته اللامتناهية وغير المحدودة ، بحيث توظف تلك الموارد في أفضل إستخداماتها الممكنة ليتم الإنتاج طبقا لسلم التفضيل

[1] Samuelson .P." **Economies"** , 11th Ed .Me Graw –Hill inc.Book co.1980 ,p 02.
[2] G .Pirou , **"Introduction a l´étude de l´économie Politique"** , paris , Sirey , 1946 , pp 91 – 93.
[3] محمد سليمان هدى ، " **مناهج البحث الإقتصادي** " ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 11.

الجماعي مع العمل المستمر على زيادة هذه الموارد كما ، وتحسينها نوعا حتى يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإقتصاد القومي لضمان إرتفاعات حقيقية في مستويات المعيشة [1].

3- فروع علم الاقتصاد:

يمكن تقسيم علم الاقتصاد إلى التقسيمات الآتية:

- **الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي** Micro & Macro-Economics ويرتبط الاقتصاد الجزئي بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية بينما يرتبط الاقتصاد الكلي التجميعي بدراسة الاقتصاد ككل.

ويعتبر (راجنر فريش R.Frisch) أول من استخدم اصطلاح الجزئي Micro والكلي Macro عام 1933 وهي مصطلحات مشتقة من الكلمات اليونانية Mikros، Makros

إلا أنه من الناحية المنهجية يلاحظ أن الأصول ترجع إلى آدم سميث والاقتصاديين التجاريين حيث بدأ الاقتصاد الجزئي كطريقة للتحليل مع آدم سميث واستمر مع ريكاردو وميل وساي ومارشال .

أما الاقتصاد الكلي فيسبق التحليل الجزئي حيث اهتم التجاريون في القرنين الرابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر بالنظام الاقتصادي ككل ، كما تعامل كل من (مالتس وسيسموندى SISMONDI) و(ماركس) في القرن التاسع عشر مع الاقتصاد الكلي ، وهناك بعض الاقتصاديين مثل (كاسل Cassel ومارشال وبيجو) و(روبرتسون Robertson أستاذ كينز) ، اللذين طوروا نظرية النقود والأسعار العامة في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى، ولكن الفضل الكبير يرجع إلى كينز في تطوير الاقتصاد الكلي خاصة بعد ظهور مؤلفه (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود) .

وفي الوقت الحالي فإن التمييز بين هذين المدخلين نتج عنه ظهور نظرية الثمن price Theory كنظرية للاقتصاد الجزئي ونظرية الدخل income theory كنظرية للاقتصاد الكلي.

- **الاقتصاد الجزئي** : هو دراسة النشاط الاقتصادي للأفراد والمستهلكين والمنتجين والأجور والدخول والسلع الخاصة، ويهتم الاقتصاد الجزئي بتحليل تحديد الأسعار وتخصيص الموارد للاستخدامات المحددة بالإضافة إلى تحديد توازن المستهلك والمنتج والصناعات وتحديد الأجور لفئات خاصة من العمل وتحديد السعر لنوعيات خاصة من السلع ، ومعنى ذلك أن الاقتصاد الجزئي هو دراسة نظرية الثمن بمعنى كيف يتم تحديد الثمن للسلع وتشمل هذه السلع: السلع والخدمات وسلعة العمل والفائدة والريع والأرباح وكيف يتم تخصيص الموارد بطريقة مثلى.

[1] نعمت الله نجيب إبراهيم ، أحمد مندور ، أحمد رمضان ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، الدار الجامعية ، 1990 ، ص 29 .

- **الاقتصاد الكلي** : يختص بدراسة الكليات Aggregates أو المتوسطات Averages التي تغطي الاقتصاد الكلي مثل العمالة الكلية والدخل القومي والإنتاج القومي والاستهلاك القومي والاستثمار القومي والمدخرات الكلية والعرض الكلي والطلب الكلي ، والمستوى العام للاستثمار ومستوى الأجور ويختبر الاقتصاد الكلي العلاقات المتبادلة بين الكليات وتحديدها وبيان أسباب التقلبات بينهما.

ويعرف الاقتصاد الكلي بنظرية الدخل والعمالة theory of income and employment أو بتحليل الدخل Income analysis ويهتم بمشاكل البطالة والتقلبات الاقتصادية والتضخم والانكماش والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي ، ولذلك يدرس الاقتصاد الكلي أسباب البطالة والمحددات المختلفة للعمالة، وفي مجال الدورات الاقتصادية يدرس أثر الاستثمار على الإنتاج القومي والدخل القومي والعمالة وفي المجال النقدي يدرس أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وفي التجارة الدولية يدرس مشكلة ميزان المدفوعات وسعر الصرف والمعونات الأجنبية وبجانب ما سبق ذكره يدرس الاقتصاد الكلي مشاكل تحديد الدخل القومي وأسباب تقلبات الدخل والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

- **الاقتصاد الواقعي ، المثالي واقتصاديات الرفاهية:**

يهتم الاقتصاد الواقعي بتفسير الظاهرة what is ? That is ويصف النظريات والقوانين لتفسير الظاهرة الاقتصادية الملحوظة بينما يهتم الاقتصاد المثالي بما يجب أن يكون what should be, what ought to be وقد فرق كينز بين النوعين على النحو الآتي:

يمكن تعريف الاقتصاد الواقعي كجسد من المعرفة المنسقة يهتم بالإجابة على سؤال what is أما الاقتصاد المثالي فهو جسد من المعرفة العلمية المنظمة يرتبط بمعيار ما يجب أن يكون ?what ought to be ويهتم بالمثاليات تفرقة لها عن الواقع ، وهدف الاقتصاد الواقعي إقامة أنماط بينما هدف الاقتصاد المثالي تحديد المثاليات ولذلك فإننا في الاقتصاد الواقعي نشتق قضايا ونظريات وقوانين بإتباع قواعد منطقية وهذه النظريات والقوانين والقضايا تفسر علاقة السبب بالأثر بين المتغيرات الاقتصادية[1].

أما إقتصاديات الرفاهية فتبحث في تقييم الرغبات الإجتماعية للحالات الإجتماعية البديلة ، ولهذا فإن إقتصاديات الرفاهية هي ذلك الفرع من التحليل الإقتصادي الذي يهتم بإقامة معايير تتخذ كأساس لرسم السياسات والتي يحتمل أن تعظم الرفاهية الإجتماعية Maximize Social Welfare .

[1] محمد سليمان هدى ، " **مناهج البحث الإقتصادي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 – 19– 21 .

4- أهم المشاكل التي يتناولها علم الاقتصاد[1]:

يناقش علم الاقتصاد المشاكل التالية:

- **مشكلة التوظيف الكامل للموارد الإقتصادية :**

تتميز الموارد الاقتصادية (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) الموجودة تحت تصرف المجتمع بأنها محدودة و تتوافر بكميات محدودة، وفي المقابل نجد أن الحاجات التي يمكن إشباعها عن طريق السلع والخدمات الاستهلاكية التي يمكن إنتاجها بهذه الموارد تعتبر غير محدودة وبالقياس إلى هذه الحاجات، يعتبر العرض الموجود من الموارد غير كاف لإشباع الرغبات الإنسانية ومن ثم يجب على المجتمع أن يستخدم كل الموارد المتاحة للوصول إلى أقصى إشباع ممكن لأفراد المجتمع ومن ثم يحاول ألا يبقي أي موارد عاطلة لديه.

- **مشكلة الاستخدام الأمثل للموارد:**

تناقش هذه المشكلة ، كيفية إنتاج السلع ، بواسطة من ؟ وبأي نوع من الموارد ؟ وبأي طريقة فنية (أسلوب تكنولوجي) ؟ وتصبح المشكلة هي كيفية توظيف الموارد النادرة بين الاستخدامات المختلفة.

مثلا: هل يجب توليد الكهرباء من البترول والفحم من محطات التوليد أم من مساقط المياه والطاقة الذرية أم من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ؟

هل هو إنتاج يدوي أم إنتاج كبير يتطلب استخدام الآلات؟ من حيث نوع الشركة القائمة على المشروع، هل هي شركات مساهمة كبيرة مملوكة ملكية خاصة أم شركات عامة مملوكة من طرف الدولة ؟ وإذا كانت من كل هذه المصادر فبأي كميات من كل مصدر؟

إذن تصبح المشكلة هي كيفية توظيف الموارد النادرة بين الاستخدامات المختلفة.

- **مشكلة إختيار العامل الإنتاجي:**

هناك طرق بديلة مختلفة لإنتاج السلع يختار من بينها المجتمع طريقة الإنتاج التي تناسبه، ومن ثم يجب على المجتمع أن يقرر ما إذا كان سيستخدم أسلوب كثافة العمل أو أسلوب كثافة رأس المال في إنتاج السلع، وتتطلب ندرة الموارد أن يتم إنتاج السلع بالطريقة الأكثر كفاءة ومن ثم إذا استخدم المجتمع موارده بدون كفاءة يصبح الإنتاج أقل.

[1] محمد سليمان هدى ، " **مناهج البحث الإقتصادي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

ومن الواضح أن الاختيار بين الطرق المختلفة للإنتاج سيعتمد على العرض المتاح من الموارد وعلى أسعار عوامل الإنتاج ومن ثم يصبح المعيار المستخدم هنا هو معيار أقل تكلفة.

وتناقش نظرية الإنتاج theory of production كل هذه المشاكل والتي من بينها دراسة العلاقة بين المدخلات inputs والمخرجات outputs التي تحدد تكلفة الإنتاج والتي تحكم بدورها عرض السلعة والطلب عليها ومن ثم تحدد أسعار السلع.

- **مشكلة توزيع الناتج القومي** : كيف يقسم الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع ؟ هل يجب أن يكون لدينا مجتمع تكون فيه قلة من الأغنياء والكثير من الفقراء ؟ أم مجتمعا يقتسم فيه الجميع ناتج المجتمع بالتساوي ؟ هل تذهب مكاسب مرتفعة إلى أصحاب النفوذ القوية أم إلى أصحاب العقول الذكية ؟

- **مشكلة الكفاءة الاقتصادية**: إحدى القضايا المهمة في علم الاقتصاد ، وهي كيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية أي الكفاءة في استخدام الموارد النادرة ، هذه الكفاءة تقتضي تجنب التبذير في موارد المجتمع، أو استخدامها بأكبر قدر ممكن من الفاعلية لإشباع حاجات ورغبات الأفراد.

- **مشكلة النمو الاقتصادي** : من الضروري أن نعرف ما إذا كانت الطاقات الإنتاجية للاقتصاد تزيد أو تنقص أو تبقى على ما هي عليه فإذا كانت هذه الطاقات متزايدة سيتم إنتاج مزيدا من السلع بحيث يرتفع مستوى معيشة الأفراد وتسمى بالزيادة في الطاقات الإنتاجية بالنمو الاقتصادي[1].

5-**أهمية علم الإقتصاد**: هناك العديد من القضايا الهامة التي تدفعنا إلى دراسة وفهم الإقتصاد نذكر منها ما يلي :

- يعتبر الإقتصاد من الأسس الهامة التي يقوم عليها أي نظام أو أي مجتمع أو دولة .
- يمكننا من خلال فهم الإقتصاد معالجة مشاكل الفقر ، البطالة ، التضخم..إلخ .
- معرفتنا بالإقتصاد تمكننا من التعامل ومعرفة الكثير من القضايا المعاصرة مثل مفهوم النقود والبنوك مفهوم الأسواق المالية والبورصات ، السياسات النقدية والمالية ....إلخ .
- موضوع الإقتصاد يمكننا من فهم الكثير من القضايا السياسية والإجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي

[1] مُحَمَّد سليمان هدى ، " **مناهج البحث الإقتصادي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 14- 15 .

6- **أهداف علم الإقتصاد :**

علم الإقتصاد مثله مثل أي علم يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

- **الهدف الأول** : الوصول إلى القوانين الإقتصادية والتعميمات التي تحكم الظواهر الإقتصادية .
- **الهدف الثاني** : إكتشاف الحقائق الجديدة بهدف زيادة المعرفة الإقتصادية وإثرائها والتي تحددها معظم مراجع مناهج البحث العلمي في **الوصف** والتصنيف و**التفسير** و**التنبؤ** و**التحكم** .

▪ **هدف الوصف** :تجميع أكبر قدر من البيانات والمعلومات والحقائق حول مشكلة إقتصادية محددة بغرض معالجة هذه المشكلة عن طريق التوصيف الكامل لها وبيان جوانبها والعوامل المختلفة التي تؤثر فيها أو تتأثر بها .

▪ **أما هدف التفسير** : فيكون موجها نحو تفسير الظواهر الإقتصادية بالإعتماد على التدليل المنطقي وتناول مختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وإستخلاص التعميمات حول الظاهرة ومن خلال التفسير يمكن تحديد الأسباب والعلاقات التي أدت إلى حدوث الظاهرة ، فبدون التفسير يصبح الجهد العلمي المبذول بدون نتيجة .

▪ **التنبؤ** : التنبؤ كهدف من أهداف العلم عبارة عن التنبؤ بسلوك المتغيرات في ظل ظروف معينة خلال فترة زمنية مقبلة والكشف عن الطريقة التي ستسلكها متغيرات معينة في المستقبل .

▪ **التحكم** : يهدف التحكم في متغيرات الظاهرة الإقتصادية والقدرة على تغيير بعض هذه المتغيرات إلى إمكان السيطرة على الظاهرة الإقتصادية بتناول الظروف والمتغيرات التي تحدد حدوثها لتحقيق أفضل توظيف لها وبشكل يحقق لنا الوصول إلى هدف معين [1].

ثانيا : علاقة علم الإقتصاد بالإقتصاد السياسي

استخدم الإغريق كلمة الاقتصاد، وهي ترجع- عند أرسطو- إلى إدارة المنزل.

أما تعبير الاقتصاد السياسي فقد استخدم لأول مرة عام 1615 على يد الكاتب الفرنسي (انطوان دو مونكريتيان) عندما ألف كتابا يحمل هذا التعبير عنوانا له بهدف إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة، ومن فرنسا انتقل هذا التعبير إلى انجلترا حيث استخدمه (وليم بتي) في كتاباته، وإن لم يكن قد عنون به أيّا من كتبه، وكان (جيمس ستيوارت ميل) أول كاتب انجليزي يستخدم هذا التعبير في عنونة كتاب له.

[1] مُحَمَّد سليمان هدى ، " **مناهج البحث الإقتصادي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 25- 26 .

ولقد برز وصف الاقتصاد بأنه سياسي أنه كان يهدف، في عهد التجاريين إلى حل مشكلات عملية، وأنه لذلك قد اختلط بالسياسة، فقد اختلطت في البحث الاقتصادي مبادئ نمو الثروة والمبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة في الدولة الناشئة، وكان هذا المسلك منطقيا إذ أن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، الذي لم ينشا إلاّ في القرن الثامن عشر.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأ ظهور علم الاقتصاد على يد الفزيوقراط ، ثم على يد التقليديين الانجليز، ولقد عمل هؤلاء الاقتصاديون على تجنب هذا الخلط، ولم يتحقق ذلك إلاّ بعد أن كتب (آدم سميت) كتابه عن "بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام 1776، مما أدى إل أن يقتصر تعبير الاقتصاد السياسي للدلالة على علم الثروة، وقد كان الفزيوقراط وآدم سميث يهدفون من تحليلهم إلى بحث طرق اغتناء الدولة، ولم يكن لدى التقليديين فكرة الفصل بين المعرفة والتصرف، ولذلك درجوا على استخدام تعبير "الاقتصاد السياسي" .

ومع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هجر كثير من الكتاب تعبير "الاقتصاد السياسي" واستخدموا بدلا منه تعبير "علم الاقتصاد" أو "الاقتصاد" وكان (ألفريد مارشال) أول من أصدر مؤلفا بعنوان "مبادئ علم الاقتصاد" عام 1890 ، ومن بعده شاع هذا الاصطلاح خاصة في الكتابات الأنجلوساكسونية، وعلى الرغم من قوة هذا الاتجاه إلاّ أن تعبير "الاقتصاد السياسي" قد استمر حتى اليوم، بل اكتسب قوة مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولا يعني إضافة كلمة "السياسي" إلى "الاقتصاد" "تسييس" المعرفة الاقتصادية، وأنها صارت غير خاضعة للضوابط العلمية وبعبارة أخرى فإن الأمر لا يعني بأن يخضع الاقتصاد "عملا" للسياسات المجردة، وبالتالي تتحكم في نطاقه "الأحكام القيمية" بما قد يصف بما ينبغي أن يتوافر له في تحديد موضوعاته او كيفية معالجتها من منهج علمي .

وبصفة عامة فقد استمر نطاق الاقتصاد بين التوسع والتضييق مدة طويلة ، وأثار ذلك خلافا – ما زال قائما حتى الآن– حول مدلول هذا العلم ويعود الخلاف بين التعريفات التي أعطيت إلى خلاف في النزاعات التي تسيطر على دراسته، وإلى خلاف في خطة البحث فيه .

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

1- **علاقة علم الاقتصاد/ علم الاجتماع** : ما دام الاقتصاد يهتم بمعالجة جانب إشباع الحاجات الإنسانية فهو بالتالي ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية مثل علم النفس وعلم الفلسفة وعلم السياسة وعلم الاجتماع وهذه العلوم الاجتماعية لها طبيعة التداخل والتشابك فيما بينها وتعتمد على بعضها البعض

وبالتالي لا يمكن للباحث الاقتصادي إهمال دراسة الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية في الواقع وما تمتاز به من خصائص نوعية وواقعية [1].

2- **علم الاقتصاد/ علم التاريخ:** يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة التاريخ ، لأن الباحث الاقتصادي يجد جانبا اقتصاديا مهما من خلال الأحداث التاريخية ، قد يوظفها ويستفيد منها ويستخرج منها ما هو مفيد لدراسته الاقتصادية ، وتتضح العلاقة بين علم الإقتصاد وعلم التاريخ من خلال فروع علم الإقتصاد والمتمثلة في تاريخ الفكر الإقتصادي والذي يتناول تطور الأفكار الإقتصادية من الناحية التاريخية وكذا أفكار العلماء الذين ساهموا بأفكارهم في بناء علم الإقتصاد (إبن خلدون ، أدم سميث ، .....) كذلك التاريخ الإقتصادي والذي يحلل التطور الإقتصادي لدولة معينة أو مجموعة النظم الإقتصادية التي مرت بها المجتمعات لتتيح بذلك العلاقة الوثيقة بين علم الإقتصاد وعلم التاريخ [2].

3- **علم الاقتصاد/ علم الرياضيات:** لا يمكن لأي باحث اقتصادي القيام بالتحليل الاقتصادي لدراسة ظاهرة ما إلا إذا كان عارفا لقواعد علم المنطق (الرياضيات تنتمي لعلم المنطق) وأن استخدام الأسلوب الرياضي في التحليل الاقتصادي يجعل دراسة الظواهر الاقتصادية المعقدة أمرا سهلا وإمكانية التوصل لنتائج محددة في شكل كمي [3]، لذلك فغالبا ما نجد الباحث الاقتصادي يعبر عن المشكلات (الظواهر) الاقتصادية في شكل نماذج رياضية، أي في شكل معادلات ودوال رياضية يقوم بحلها للوصول إلى النتائج المحددة .

4- **علم الاقتصاد/علم الإحصاء:** يرتبط علم الاقتصاد بدراسة الإحصاء وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عن تلك الظاهرة، وإذا توفرت هذه البيانات وتم تجميعها وعرضها ومعالجتها بطريقة علمية سليمة وموضوعية أدى إلى إمكانية تدعيم البحث واختبار مدى صحة الافتراضات العلمية التي يضعها الباحث الاقتصادي ، فالعلاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم الإحصاء وخاصة في تعامل الباحث الإقتصادي مع البيانات ومعلومات الدراسة في أية ظاهرة إقتصادية [4].

5- **علم الاقتصاد/ علم المنطق:** غالبا ما يعتمد الباحث الاقتصادي عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة بطرح فرضيات يتم من خلال هذه الدراسة اختبارها لإثبات صحتها من خطئها، وإن طرح هذه الفرضيات

---

[1] معمر داود ، " **مدخل إلى علم الإجتماع** " ، دار طليطلة ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 49 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،" **النظرية الإقتصادية ، تحليل جزئي وكلي** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 26 .

[3] عبد الرحمان يسري أحمد ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 10 .

[4] إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد عريقات ، " **مفاهيم ونظم إقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي** " ، دار وائل عمان 2004 ص 51 .

ينطلق من الاعتماد على مسلمات منطقية تستدعي معرفة الباحث بعلم المنطق ، وتعتمد العديد من الدراسات الإقتصادية على فرضية الإنسان الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة[1].

6- **علم الاقتصاد/ علم النفس:** معرفة سلوك الإنسان وتصرفاته ودوافعه ورغباته تدخل في نطاق علم النفس، والباحث الاقتصادي تنصب اهتماماته إلى كيفية إشباع حاجات الإنسان، وبالتالي وجب معرفة هذه السلوكات والدوافع والرغبات للأفراد قصد التأثير عليهم (المستهلكين) وتوجيه رغباتهم بواسطة أساليب مختلفة كالدعاية والإعلان، وهو مجال علم النفس الذي يختص بدراسة المكونات الشخصية للأفراد ، وأثرها على السلوك وما يصدر عنه من أفعال ونشاط عقلي ، كالإدراك والتذكر والتخيل والتفكير والتعلم والإبتكار[2].

7- **علم الاقتصاد/ علم القانون:** هناك علاقات تربط الأفراد بعضهم ببعض، وتربط الأفراد بالدولة في حياتهم الاقتصادية ، ويعمل القانون لتنظيم هذه العلاقات بين قوانين ملزمة للأفراد في معاملاتهم الإقتصادية مثل قانون تنظيم الأسواق والضرائب والرسوم...الخ ، كل ذلك له أثر في الحياة الإقتصادية لأي مجتمع[3].

8- **علم الاقتصاد/ علم السياسة** : من الصعب فصل الاقتصاد عن السياسة، فمن خلال السياسة تحدد الأهداف والغايات التي ترغب الدولة في تحقيقها، والاقتصاد هو الكفيل للوصول إلى هذه الأهداف من خلال سياسة إقتصادية تنبثق من السياسة العامة للدولة ، أي أن معالم النظام السياسي تستند إلى أساس الكيان الإقتصادي من حيث ملكية أدوات الإنتاج ومدى المركزية واللامركزية في إتخاذ القرارات الإقتصادية اللازمة لإستغلال الموارد[4].

9- **علم الاقتصاد/ علم المحاسبة:** الاقتصاد لا بد وأن يكون على معرفة ودراسة بمفهوم الأرقام التي يتعامل معها، فالاقتصادي في مشروع معين مثلا يتعامل مع أرقام التكاليف والايرادات، حيث أن هنالك تكاليف صريحة وتكاليف ضمنية وان هناك أنواع متعددة من التكاليف الكلية والحدية والمتوسطة وكذلك التكاليف الثابتة والمتغيرة، فالإقتصادي يجب أن يعرف هذه المصطلحات لكي يتجنب الوقوع في الأخطاء

---

[1] عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص01

[2] عبد الرحمان الوافي ، " **مدخل إلى علم النفس** " ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص 29 .

[3] محمود الوادي وآخرون ، " **الأساس في علم الإقتصاد** " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 31 .

[4] نبيل إبراهيم محمود الطاني ، " **التحليل الإقتصادي الجزئي** " ، ط1 ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 19 .

وهكذا يتضح أن هنالك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم المحاسبة، فالمحاسبة أداة مهمة لدراسة كفاءة المشروع ومسيرة للاقتصاد القومي الذي يتكون من مشروعات مختلفة.

المحور الثاني

المشكلة الإقتصادية

تمهيد :

يمكن القول أن المشكلة الإقتصادية في الأساس هي مشكلة الندرة النسبية ، أي ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات البشرية ، فالحاجات البشرية متعددة ومتنوعة وغير محدودة ، بينما الموارد التي تستخدم في إشباعها محدودة نسبيا ، ومن هنا نشأت المشكلة الإقتصادية منذ القدم ، ومازالت قائمة في كل المجتمعات وإن إختلفت حدتها من مجتمع لآخر .

أولا: طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستخدامات المختلفة، ذلك لأن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية وإشباع الحاجات البشرية المتعددة [1]، أي يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية إلى ركنين أساسيين هما [2]: تعدد الحاجات البشرية و الندرة النسبية للموارد الاقتصادية أو وسائل إشباع الحاجات.

- **المشكلة الاقتصادية على مستوى الفرد:**

تعنى محدودية الدخل وكثرة الحاجات وبالتالي هناك أمام المستهلك عملية الاختيار ووضع الأولويات والتضحية ببديل آخر عندما يختار أحد البدائل أي التضحية بحاجة أو حاجات أخرى عندما يختار إشباع حاجة معينة.

- **المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع:**

تعني أيضا محدودية الموارد وكثرة الحاجات ومن ثم لابد من الاختيار ووضع الأولويات ومن ثم التضحية فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بحاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتنوعة والمتجددة عبر الزمن ولذلك على المجتمع أو الاقتصاد القومي أن يختار ويضع الأولويات ويضحي بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة من خلال توجيه أو تخصيص الموارد المتاحة على استخداماتها المختلفة بحيث يتم استخدام هذه الموارد كاملة أي عدم ترك أي موارد عاطلة ومن ثم توزيع السلع والخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة على أفراد المجتمع أي بالطريقة التي تحقق أقصى إشباع ممكن .

[1] محمد عبد العظيم الدكماوي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، 2015 ، ص 25

[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

ثانيا: أركان المشكلة الاقتصادية:

1- تعدد الحاجات : هي رغبة الأفراد في الحصول على سلع وخدمات متعددة ومختلفة باختلاف المكان والزمان فالفرد لا يشعر بحاجة واحدة ولكنه يشعر بالعديد من الحاجات مثل الحاجة إلى الطعام أو الشرب أو الراحة بالإضافة إلى هذا التنوع والاختلاف الكبير للحاجات الإنسانية ، فإنها تتصف بالتزايد فمع مرور الوقت ومع التطور التكنولوجي تتزايد الحاجات البشرية ، بحيث لا يكاد الفرد يشبع مجموعة من الحاجات التي كان يتطلع إليها حتى يجد نفسه وقد ظهرت له مجموعة جديدة من الحاجات لم تكن موجود من قبل.

- **تعريف الحاجة** تعرف الحاجة على أنها رغبة يشعر بها الإنسان ويترتب على عدم إشباعها إحساس بالألم أو الحرمان.

لكل فرد حاجات يجب عليه أن يعمل على إشباعها وهذه الحاجات تختلف من فرد لآخر، كما تختلف بالنسبة للفرد من وقت لآخر، فهناك الحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى الملبس، والحاجة إلى المسكن وهذه الحاجات الثلاث تعتبر رئيسية لا يمكن لأي فرد الاستغناء عنها، يضاف إلى ذلك حاجات أخرى مختلفة لا زالت تنمو ويزداد عددها وأهميتها، مثل الحاجة إلى الترفيه و التنقل والتثقيف، إلى غير ذلك من الحاجات، والحاجة الواحدة تنقسم إلى عدة أقسام كما أنها تحتوي في طياتها حاجات متعددة ، فالحاجة إلى الملبس تشمل حاجات إلى عدد من أنواع الملابس، وهي تشمل أيضا حاجات إلى مختلف السلع التي تصنع منها الملابس، بالمثل باقي الحاجات الأخرى التي يشعر بها الإنسان ، وهذه هي الحقيقة الأولى في علم الاقتصاد وتتلخص في تعدد الحاجات التي يشعر الإنسان بضرورة إشباعها، وهو ما يدفعه إلى السعي للحصول على وسيلة لإشباعها، فمنذ أن ظهر الإنسان على سطح الأرض وجدت معه موارد يمكن تحويلها إلى أشكال تشبع حاجاته، ولكن هذه الموارد محدودة فهناك كمية محدودة من الأراضي الزراعية التي تصلح لإنتاج المواد الغذائية اللازمة للغذاء، وهناك كميات محدودة من المعادن والأخشاب... الخ .

- **تقسيم الحاجات الإنسانية:** تنقسم الحاجات الإنسانية إلى حاجات مادية وحاجات معنوية وإلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية ثم حاجات فردية وحاجات جماعية وسنعطي نبذة عن كل نوع من هذه الأنواع كالتالي :

– الحاجات المادية والحاجات المعنوية: تعد من الحاجات المادية حاجة الإنسان إلى الغذاء والملبس والمسكن والمواصلات، أما الحاجات المعنوية فتنحصر في حاجة الإنسان إلى التعليم والصحة والصداقة مثلا

وجدير بالذكر أن التفرقة بين الحاجات الإنسانية التي تعتمد على موارد مادية لإشباعها، وتلك التي لا تتطلب ذلك تفرقة دقيقة وهي في أحوال كثيرة تفرقة مصطنعة، فمثلا الحاجة إلى الصحة تعتمد على حصول الإنسان على كمية كافية من الطعام، وبدرجة كافية من التنوع، كما تتطلب الحصول على الأدوية المناسبة عند المرض.

والخلاصة أن الحاجات التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية في حاجات مادية ، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.

– الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية :

لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدم المساواة من حيث ضرورة إشباعها، بل تتفاوت أهميتها من شخص إلى آخر، ومن زمان إلى زمان آخر ومن مكان إلى مكان آخر، فحاجة الإنسان إلى الطعام تتقدم على حاجته إلى الثقافة وهذه الأخيرة تتقدم على الحاجة إلى التسلية وهكذا، كذلك فإن الحاجات تختلف من حيث أهميتها، عند الشخص الفقير عنها عند الشخص الغني ، ومن هنا تنقسم الحاجات من وجهة النظر الاقتصادية إلى حاجات ضرورية وأخرى كمالية ، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف حياة الإنسان أو صحته على إشباعها، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته وتمتعه بها.

– الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:

من الحاجات ما يمكن إشباعه بشكل فردي، كالمأكل والملبس، ومنها ما يشبع بشكل جماعي كالحاجة إلى الأمن والحاجة إلى التعليم ... الخ .

- **خصائص الحاجات الاقتصادية:**

تتميز الحاجات الإنسانية بعدة خصائص ، يمكن إيجازها فيما يلي :

- الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة [1].
- قابلية الحاجات للإشباع.
- قابلية الحاجة للإحلال .
- الحاجات غير قابلة للقياس الكمي ولكنها قابلة للمقارنة.
- نسبية الحاجات.

[1] سامي عبيد التميمي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2017 ، ص 39 .

– تجدد الحاجات أي بعض الحاجات تتصف بالدورية والتجدد [1].

– لا نهاية الحاجات (الحاجات الإنسانية تتصف بالتنوع والتزايد).

- **شروط الحاجات الاقتصادية:**

– الوعي.

– التصور.

– الإرادة.

– تقييم الحاجات.

– تقسيم الحاجات.

2- الندرة النسبية للمواد الاقتصادية: تتميز الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية وهي محدودة في زمان ومكان معين وعدم كفايتها لإشباع الحاجات وبالتالي لها استخدامات بديلة حيث أن استخدام الموارد في إشباع حاجة معينة يعني ذلك التضحية ببديل آخر وهكذا يصبح على الفرد أو المجتمع أن يتخذ قرارات اقتصادية والتضحية بشيء معين من أجل الحصول على شيء آخر فالموارد هي الأشياء التي تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر في إشباع الحاجات الإنسانية[2]. والموارد بصفة عامة تنقسم إلى :

– **الموارد البشرية** وتتمثل في القوى العاملة ونوعية القوى المنتجة في الاقتصاد الوطني، ويلعب عدد السكان وتوزيع السكان حسب الأعمار والجنس دورا كبيرا في تحديد حجم القوى المنتجة.

– **الموارد الطبيعية:** وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في وجودها فهي هبة من عند الله ، هذه الموارد تمثل الأراضي الزراعية، الثروة المائية، الثروة الحيوانية، الثروة البحرية والمواد الخام و المعادن في باطن الأرض.

– **رأس المال** : ويتكون من المباني والآلات والمعدات والمصانع و المشاريع التي تساعد في العملية الإنتاجية ولكي يكون المورد اقتصاديا أي حتى نطلق عليه هذه الصفة لابد من توافر مجموعة من الخصائص أهمها [3]:

[1] بلال الأنصاري ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2019 ، ص 16 .

[2] عادل أحمد حشيش ، زينب حسن عوض ،" **مبادئ علم الإقتصاد** "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ص 18 .

[3] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 12 – 13 .

- **أن يكون المورد نافعا أي أن يعطي منفعة** : والمنفعة هي عبارة عن قدرة الشيء على إشباع الحاجة فإذا وجد شيء ما ولم يعرف له الإنسان إستخداما معينا لإشباع إحدى الحاجات البشرية فإن هذا الشيء لا يعتبر موردا إقتصاديا .
- **أن يكون المورد قابلا للاستخدام** : أي إذا وجدت معادن في باطن الأرض ولم تكن هناك وسيلة لإستخراجها فإنها لا تعتبر موردا إقتصاديا .
- **أن يكون المورد نادرة ندرة نسبية** : وتختلف دول العالم من حيث توفر الموارد الاقتصادية لديها فبعضها تتوفر فيها الموارد البشرية بكثرة مثل مصر، الهند الصين والبعض الآخر تتوفر فيها الموارد الطبيعية مع نقص في عدد السكان مثل دول الخليج ، كندا ، أستراليا بينما توجد دول أخرى فيها رأس المال كثير رغم نقص عدد السكان والموارد مثل سويسرا، اليابان، ألمانيا ، إذن بسبب هذا التوزيع غير عادل للموارد الاقتصادية تنشأ المشكلة الاقتصادية فالمشكلة الاقتصادية تعني أن الموارد محدودة والحاجات متعددة وتصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على أقصى إشباع ممكن من هنا يتضح أن " المشكلة الاقتصادية لا تنشأ فقط نتيجة الندرة النسبية للموارد المتاحة للاستخدام ولكنها تنشأ أيضا لأن الحاجات البشرية متعددة و محدودة" .
- **أن يكون المورد غير متخصص** : بمعنى إمكانية توجيهه لإشباع أكثر من حاجة إنسانية .

ثالثا : وسائل إشباع الحاجات :

إن الموارد أو الأشياء التي تستخدم في إشباع الحاجة قد تكون مادية كالطعام والملابس والسيارة وهذه تسمى **سلعا** ، وقد تكون غير مادية كخدمة الطبيب أو المحامي أو المهندس ، وهذه تسمى **خدمات** ومعنى ذلك أن وسائل إشباع الحاجات هي كل السلع والخدمات التي تحقق ذلك الإشباع .

1- السلع :

- **تعريف السلعة:** هي الأشياء التي يحتاجها الأفراد لإشباع حاجاتهم الأساسية.

فكلمة سلع" تشير إلى جميع الأشياء المفيدة أي التي تحقق منفعة ويكون مرغوبا فيها من قبل الأفراد.

هناك عدة طرق لتقسيم السلع كل منها ينظر إلى السلعة من وجهة نظر تختلف عن الطريقة الأخرى.

- **أنواع السلع** [1] :تنقسم السلع من حيث الهدف من الاستخدام إلى:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 09 .

- **سلع اقتصادية:** وهي السلع التي لا تتواجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لإشباع الحاجة إليها أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان المناسب ، وبالتالي لابد للإنسان من أن يبذل جهدا للحصول عليها أو جعلها بالصورة أو في المكان الملائم لإشباع الحاجة ، وبالتالي لا بد وأن يكون هناك مقابل (ثمن) للحصول عليها وهذا النوع من السلع يشغل محور اهتمام الاقتصاديين ، وتتصف بمجموعة من الخصائص تكسبها أهميتها من منظور التحليل الاقتصادي وهذه الصفات هي:

- المنفعة
- نادرة بالنسبة لحاجات الأفراد.
- لابد من تخصيص موارد لإنتاجها.
- لها ثمن ، جميع السلع والخدمات التي يدفع الأفراد ثمنا للحصول عليها .
- القابلية على التحويل من شخص لآخر.

– **سلع حرة** : وهي سلع متوفرة بكميات غير محدودة في الطبيعة بشكل يفوق الحاجة إليها مثل الماء الهواء وبالتالي لا يوجد ما يدعو لبذل جهد لإنتاجها أو دفع مقابل (ثمن) للحصول عليها، فالكميات المتاحة من هذه الأشياء تفي لإشباع حاجات جميع الأفراد ، ومن ثم لا تثير هذه الأشياء أية مشكلة إقتصادية وعليه فإنها تخرج من نطاق دراسة الإقتصاد .

– **السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية (حسب الإستخدام) :**

- **السلع الاستهلاكية** : هي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة مثل الملابس الأطعمة .... المشروبات ، وتنقسم إلى نوعين :

– **السلع الإستهلاكية الفانية (غير معمرة)** : وهي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية مرة واحدة ، حيث تفنى بمجرد الإستخدام كالغذاء أو تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية عددا قليلا من المرات كالملابس .

– **السلع المعمرة** : وهي السلع التي تعطي منفعتها على مدى من الزمن مثل السيارة أو الثلاجة.....

- **السلع الإنتاجية** هي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة غير مباشرة ، أي عن طريق إستخدامها في إنتاج سلع وخدمات تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية وتنقسم هذه السلع إلى سلع وسيطية كالجلود والإسمنت ، حيث تستخدم في إنتاج المنتجات الجلدية أو المساكن .

وسلع رأسمالية كالآلات ، المعدات ...حيث لا تستهلك مباشرة بل يستهلك ما تساهم في إنتاجه من سلع.

-السلع الضرورية والسلع الكمالية (حسب أهميتها بالنسبة للمسهلك) .

- **السلع الضرورية** : هي التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع ولا يمكن الإستغناء عنها بسهولة مثل الطعام .
- **السلع الكمالية** : هي التي تشبع حاجة أقل إلحاحا لدى الفرد أو المجتمع وبالتالي فإن المستهلكين لا يقومون بشرائها إلا عند مستوى مرتفع نسبيا من الدخل ، وبعد أن يكونوا قد أشبعوا كل أو معظم حاجاتهم الملحة .

2- **الخدمات** :

- **تعريف الخدمات** :

هي سلع غير مادية ، أي غير ملموسة تستخدم لإشباع حاجات متعددة .

- **أنواع الخدمات** :

إن الخدمات شأنها شأن السلع ، يمكن أن تقسم أو تبوب إلى مجموعة من التقسيمات أهمها [1]:

- **الخدمات الحرة والخدمات الإقتصادية** : وإن كان هذا التقسيم قليل الأهمية ، لأن ما يمكن إعتباره خدمات حرة محدود للغاية ، وقد يكون من أهم الخدمات الحرة تلك التي تقدمها ربات البيوت لأسرها وإن كان بعض الإقتصاديون يعتبرون أن هذا النوع من الخدمات ، على الرغم من عدم وجود ثمن مقابل له إلا أنه يمكن أن تحتسب قيمة لها تعادل ما يمكن أن يدفع للغير مقابل هذه الخدمة .

- **الخدمات الإستهلاكية والخدمات الإنتاجية** : فالخدمات الإستهلاكية تشبع حاجة مباشرة للأفراد كخدمة الحلاق مثلا ، في حين نجد أن الخدمات الإنتاجية تشبع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة أي عن طريق ما تسهم به في إنتاج سلع وخدمات أخرى كخدمة البيطري أو خدمة المهندس .

- **الخدمات الضرورية والخدمات الكمالية** : فالخدمات الضرورية هي الخدمات الأساسية والتي لا يمكن للإنسان التنازل عنها كالأمن والتعليم مثلا ، أما الخدمات الكمالية يقبل عليها الأفراد عند مستوى مرتفع نسبيا من الدخل .

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 15 – 16 .

رابعا : أسباب المشكلة الاقتصادية [1]:

يمكن القول بصفة عامة أن المشكلة الاقتصادية لها سببان أساسيان هما الندرة والاختيار فالسبب الأول (الندرة) هو الذي يعلل وجود المشكلة أصلا من أساسها ، أما السبب الثاني (الاختيار) فهو الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات وليست فنية أو عاطفية مثلا .

1- الندرة : تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان في الحصول عليها، إذن لا توجد موارد اقتصادية في العالم تكفي لإشباع ما يحتاجه الأفراد من حاجاتهم اللامتناهية ، فلولا ندرة الموارد لما كان هناك مشكلة استعمال عوامل الإنتاج، فالندرة هي الصفة المميزة للسلع الاقتصادية والدليل على ندرة هذه السلع هو ضرورة بذل الجهد والمال لغرض الحصول عليها على عكس السلع الحرة أو غير نادرة والتي لا تتطلب منا مقابل الحصول عليها.

2- الاختيار : كثيرا ما يصاحب ندرة الموارد الاقتصادية الاختيار في استعمال هذه الموارد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم اللامتناهية لذا فإن الأفراد في مثل هذا الوضع ملزمون تحت ضغط الندرة إلى الاختيار بين الحاجات الأكثر أهمية ، أي تلك التي تكون لها الأولوية في الإشباع وبين الحاجات الأقل أهمية التي يمكن التخلي عنها تحت ضغط الندرة.

مثال: للأفراد دخول محدودة لذا يتوجب عليهم الاختيار بين السلع البديلة عند الإنفاق ، فالطالب مثلا يتوجب عليه أن يختار في إنفاق دخله بين شراء الملابس وبين شراء الكتب التي يحتاجها وبالتالي فالأفراد يختارون بعض الأشياء على حساب الأشياء الأخرى.

خامسا : خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الإقتصادية بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي :

- **الديمومة** : بمعنى أن المشكلة الإقتصادية دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ أن خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ولازالت المجتمعات الحالية تعاني منها ، كما أن المجتمعات في المستقبل سوف تواجه هذه المشكلة .
- **العمومية** : أي ان المشكلة الإقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانيا ، وهي تعني أن المشكلة الإقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني ، بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر .

[1] محمود يونس محمد ، " **أساسيات علم الإقتصاد** " ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 39 – 41 .

- **الندرة** : والمقصود بالندرة ، الندرة النسبية للموارد الإقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان ، أو هي عبارة عن معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها ، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي يجب إشباعها .
- **الإختيار** : أي أن الأفراد ملزمون تحت ضغط الندرة إلى الاختيار بين الحاجات الأكثر أهمية ، أي تلك التي تكون لها الأولوية في الإشباع وبين الحاجات الأقل أهمية التي يمكن التخلي عنها تحت ضغط الندرة.
- **التضحية** : وهي تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية ، وعملية التضحية تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة .

سادسا: جوهر المشكلة الاقتصادية :

يحاول الاقتصاديون في مختلف المجتمعات التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية المشار إليها عن طريق الاختيار ، والإجابة عن مجموعة من الأسئلة المهمة يشكل الجواب عليها القرار الاقتصادي بالإختيار وهذه الأسئلة تفرض نفسها وتوجب على كل مجتمع سواءا كان كبيرا أو صغيرا بغض النظر عن النظام الاقتصادي الممارس فيه ، يجب أن يجيب عن هذه الأسئلة ويتخد قرارات بشأنها وهي ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟ وهذه الأسئلة تمثل أبعاد أو العناصر الرئيسية للمشكلة الاقتصادية.

سابعا: عناصر المشكلة الاقتصادية:

هناك عدة تساؤلات على الإقتصادي أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعده في الإجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة [1].

- **ماذا نتج ؟** ويقصد به تكوين سلم التفضيل الجماعي .
- **كيف ننتج ؟** ويقصد به تنظيم عملية الإنتاج .
- **لمن ننتج ؟** ويقصد به توزيع الناتج[2].

- **ضمان النمو الإقتصادي** : وهذا من خلال إستمرار العملية الإنتاجية والتي تزداد وتيرتها بسبب تزايد وتيرة النمو الديمغرافي والتطور الحضاري ، مما يستدعي إستخدام الطرق والوسائل المثلى التي تضمن على المدى الطويل نموا في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لسد حاجات المجتمع المتزايدة .

[1] نعمت الله نجيب إبراهيم وآخرون ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، الدار الجامعية ، مصر 1990 ، ص 23 .
[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

ماذا ننتج [1] ؟ بمعنى أي السلع يجب إنتاجها وبأية كميات وبعبارة أخرى ما هي السلع والخدمات التي علينا اختيارها للإنتاج من بين العديد مما هو مرغوب فيه وبأية كمية .

كيف ننتج ؟ معنى كيف يجب أن تنتج هذه السلع؟ وبعبارة أخرى من سينتجها؟ وبأية موارد وبأية طرق تقنية ؟ أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة ؟ فهناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج السلعة وتختلف طريقة إنتاج السلع والخدمات باختلاف النسب التي يتم بها خلط خدمات عوامل الإنتاج (الموارد) فالسلع الزراعية مثلا يمكن الحصول على قدر معين منها باستخدام مساحة صغيرة من الأرض مع الاعتماد المكثف على المعدات والآلات والأيدي العاملة بينما يمكن الحصول على نفس القدر من المحصول باستخدام مساحة أكبر من الأرض مع اعتماد بسيط على العوامل الأخرى وبالتالي هناك طرق مختلفة للإنتاج يتم فيها التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة، فيجب أن يكون أساس المفاضلة بين الطرق الإنتاجية التي تحقق أقصى إنتاج كلي ممكن لأنها تمثل أفضل تخصيص للموارد [2].

لمن ننتج ؟ أي لمن يجب أن تنتج هذه السلع؟ من هو المؤهل للإستفادة من هذه السلع و الخدمات التي يتم الحصول عليها ؟ بمعنى آخر كيف يجب أن يوزع الناتج الوطني الكلي بين مختلف أفراد المجتمع ؟ ويعني كيفية توزيع السلع والخدمات على من شاركو في الإنتاج ، حيث تتم عملية التوزيع عن طريق تفاعل العرض والطلب أي بواسطة السوق، وقد تتدخل الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات المحدودة الدخل، وبالتالي فإن الإجابة الصحيحة على هذا السؤال تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر.

ثامنا: أساليب علاج المشكلة الاقتصادية:

إن طريقة حل المشكلة الاقتصادية تعتمد على النظام الاقتصادي القائم وعلى هذا الأساس فأبعاد المشكلة الاقتصادية في ماذا ؟ وكيف؟ ولمن ننتج ؟ وضمان النمو الاقتصادي، لا تقتصر على مجتمع دون آخر وكما ذكرنا سابقا فهي مشاكل تنجم عن ندرة الموارد (عوامل الإنتاج) التي تعاني منها جميع المجتمعات بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي تتبعه، وهناك ثلاثة أنماط لحل المشكلة الاقتصادية والتخفيف من حدة المشكلة

[1] بول . أ . ساموبلسون ، " **علم الإقتصاد ، المفاهيم الإقتصادية الأساسية** " ، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى موفق ، الجزء الأول ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص ص ، 50 – 51 .

[2] نعمت الله نجيب إبراهيم وآخرون ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 23- 24 .

- أن نترك لجهاز الأسعار (الثمن) الحرية المطلقة للإجابة على الأسئلة الثلاثة في ظل الملكية الخاصة ودون تدخل من جانب الدولة أو أي سلطة وهو **النظام الرأسمالي**.
- أن تسيطر سلطة عليا على الموارد الاقتصادية المتاحة، وتتخذ القرارات في شأن ماذا؟ وكيف؟ ولمن ننتج؟ وقت مشيئتها .... وهذا هو **النظام الاشتراكي** .
- أن نجمع بين مزايا الأسلوبين (الرأسمالي والإشتراكي) ، معا والاستفادة منهما في نظام واحد وهذا هو **النظام المختلط** [1].

1- علاج المشكلة الإقتصادية في النظام الرأسمالي :

يتم التعرف على (ماذاننتج ؟) عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية ، فالسلع أو الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها ، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها ، الأمر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح ، والعكس صحيح .

كما يتم التوصل إلى (كيف ننتج ؟) عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع تكاليف الإنتاج ، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي ، وبالطبع سيتم تخصيص الموارد الإنتاجية الأكثر كفاءة لتحقيق أكبر ربح صافي ممكن .

أما (لمن ننتج ؟) فجهاز السعر يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج ، حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بحجم دخله ، ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية ، وبسعر هذه الخدمات من ناحية أخرى ، وبالطبع من يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله ، فتزيد قوته الشرائية ، فيزيد نصيبه من الناتج القومي والعكس صحيح .

2- علاج المشكلة الإقتصادية في النظام الإشتراكي :

إن جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج ؟) كذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الإقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج ؟) وهو الذي يقوم بتحديد الأجور والمكافآت التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج ؟) [2].

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .
[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 10 .

3- علاج المشكلة الإقتصادية في النظام المختلط [1] :

تعالج المشكلة الإقتصادية في هذا النظام المختلط عن طريق نظام السوق والأسعار كما في النظام الرأسمالي ، ولكن الدولة تتدخل بصورة متزايدة ، لأسباب مختلفة مما يؤدي إلى نتائج مغايرة لتلك التي تحصل عليها في ظل النظامين الآخرين ، وقد إتجهت بعض النظم الإقتصادية نحو الأخذ بأحسن ما في النظامين السابقين ، فيباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة ، بينما يسيطر القطاع العام حكوميا أو محليا على المشروعات المؤممة وعلى بعض الأنشطة الإقتصادية الأخرى ، ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع لآخر .

4- علاج المشكلة الإقتصادية في النظام الإسلامي [2]:

يقر الإقتصاد الإسلامي بنشوء المشكلة الإقتصادية في المجتمع ، لكن لا يرجعها لمشكلة الطبيعة وشح مواردها ، كما يزعم النظام الإقتصادي الوضعي ، فالله سبحانه وتعالى سخر للإنسان في هذه الأرض كل ما يحقق له حياة كريمة في دنياه ، وتخدمه في أخرته ،سواءا كانت هذه الموارد معلومة أوغير معلومة لدى الإنسان وهذه الموارد كافية له وللأجيال اللاحقة ، فما عليه إلا أن يعمل ويجتهد في البحث عنها وإكتشافها وإستغلالها وفي هذا يقول الله تعالى " أليس الله بكاف عبده " الآية 36 من سورة الزمر ، وقوله تعالى " الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماءا فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار (32) وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار (33) وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار (34) سورة إبراهيم

– إن الآلية التي يعتمدها النظام الإقتصادي الإسلامي في معالجته للمشكلة الإقتصادية هي التي تتم من خلال آلية السوق وعمله من ناحية ، وتدخل الدولة وعن طريق ولي أمر وذلك لتفادي النقص والعجز والقصور في عمل آلية السوق من جهة ومن جهة أخرى لمحاربة الفساد ومنع الأضرار ، وما تتضمنه من ظلم وإستغلال عند ترك السوق لتؤدي عملها بصورة حرة مطلقة .

– ضرورة سعي الإنسان ومن خلال بذل الجهد والعمل وممارسة النشاط من أجل الكسب والحصول على الرزق الذي يتيح له تلبية حاجاته .

---

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[2] فليح حسن خلف ، " **النظم الإقتصادية ، الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام** " ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 277– 281 .

– إن الإسلام يؤكد على ضرورة الإستخدام الكامل لما هو متاح من موارد من أجل إنتاج الطيبات النافعة وذلك من خلال سبل وإجراءات عديدة ترتبط مباشرة بتحقيق ذلك ، ومنها النهي عن تعطيل الموارد سواءا كانت موارد طبيعية أو مالية أو بشرية .

– إن الإسلام يؤكد على ضرورة تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد ، الذي يتحقق معه أفضل إستخدام لهذه الموارد ، وبالشكل الذي يمكن أن يتيح معه الإستخدام الأمثل لها في حالة الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها ومقاصدها .

المحور الثالث

الأعوان الإقتصاديون أو الوحدات الإقتصادية التي توفر النشاط الإقتصادي

تمهيد :

الأعوان الإقتصاديون هم الأشخاص الطبيعين والمعنويين الذين يمثلون مركز القرارات والنشاطات الإقتصادية ذات الإستقلالية .

أولا : العائلات[1]

تعتبر العائلات الخلية الأساسية في المجتمع ، تتكون العائلات من الأسر أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون بصورة إعتيادية مع بعضهم البعض وتحت سقف واحد ولهم الإرادة في العيش سويا أي لهم مداخيل ومصاريف مشتركة .

فالعائلات تتشكل من : العائلات العادية والتي تضم شخص أو أكثر تربطهم صلة القرابة والدم .

العائلات غير العادية : وهي مجموعة الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ولا تربطهم صلة القرابة والدم مثل الجنود في الثكنات ، المرضى في المستشفيات .....إلخ .

وبشكل عام تمثل مجموع أسر المجتمع ككل واللذين يطلق عليهم تسمية السكان ، حيث يصنف السكان إلى :

- **حسب الحدود الجغرافية** :
- مقيمين : أي القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة .
- غير مقيمين : أي القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة .
- **حسب النشاط** :ينقسم السكان إلى :
- سكان ناشطين : وهم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة مادية ملموسة ، ونقصد بالقيمة المادية التي تمتاز بالملموسية أولئك الأفراد الذين ينتجون وحدات إنتاجية مثل عمال المصانع .
- سكان غير ناشطين : وهم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة معنوية غير ملموسة ونقصد هنا بالقيمة المعنوية والتي تمتاز باللاملموسية أولئك الأفراد الذين يقدمون خدمات غير حقيقية مثل المتقاعدين ، الأساتذة ، الطلبة ، البطالين .

[1] محمد العربي ساكر، " **محاضرات في الإقتصاد والتسيير** " ، موجهة لطلبة السنة الثانية ري ، كلية العلوم وعلوم المهندس ، جامعة بسكرة الجزائر 2004- 2005 ، ص 35 .

يتمثل نشاط العائلات في :

- تقديم اليد العاملة ، حيث أن العائلات هي المسؤولة عن تقديم عنصر العمل من بين باقي الأعوان الإقتصاديون ، أو مايسمى بتزويد الإقتصاد باليد العاملة ، حيث أن مساهمة كل فرد من الأفراد في الإقتصاد تكون بتقديمه جهد عضلي أو فكري .
- إستهلاك السلع والخدمات المختلفة لتلبية حاجياتهم ورغباتهم غير محدودة ، وهو النشاط الأساسي .
- إستعمال جزء من دخلها في الإنفاق الإستهلاكي (السلع والخدمات) .
- تدخر الجزء المتبقي من دخلها .
- تستثمر مدخراتها .
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات .

ثانيا : المؤسسات الإقتصادية [1]

هي عبارة عن وحدات إقتصادية تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية والبشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض إنتاج السلع والخدمات (خلق المنافع) من أجل بيعها قصد تحقيق الربح .

كما أنها عبارة أيضا عن وحدات أين يجتمع العمال من أجل إنتاج السلع والخدمات وهذا مهما كان مجال نشاطهم (زراعي ، صناعي ، خدماتي ...إلخ) أو الشكل القانوني (مؤسسات عمومية، خاصة ، مختلطة) فالمؤسسات الإقتصادية هي وحدة إنتاج مستقلة ووظيفتها الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات (أي خلق الثروة) وهدفها الأساسي هو تحقيق الأرباح وتلبية حاجيات المجتمع .

يتمثل نشاط المؤسسات الإقتصادية في :

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق وهذا النشاط يعتبر النشاط الرئيسي للمؤسسات .
- تقوم بالإستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها .
- تدفع الضرائب والرسوم للدولة .
- تستهلك السلع والخدمات .

[1] ، مُحَّد العربي ساكر، " **محاضرات في الإقتصاد والتسيير** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

ثالثا : المؤسسات المالية

هي عبارة عن وحدات يجتمع فيها العمال مشكلة من هيئات متخصصة في العمليات المالية والنقدية تقوم بجمع مدخرات الأعوان الإقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الإقتصاديين الآخرين مقابل فوائد وتحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا ومن أمثلتها البنوك وشركات التأمين ، الخزينة...إلخ .

يتمثل نشاط المؤسسات المالية في :

- تجميع مدخرات الأعوان الإقتصاديين الآخرين .
- تقدم قروضا للأعوان الإقتصاديين مقابل فوائد .
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة .
- تستهلك السلع والخدمات .

رابعا : الإدارات العمومية (الدولة)

عبارة عن هيئات مشكلة من أشخاص معنويين يساهمون في الحياة الإقتصادية بتقديم جملة من الخدمات المختلفة والمتنوعة للعائلات مثل : التعليم ، الأمن ، العدالة .....إلخ وتغطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب .

يتمثل نشاط الإدارات العمومية في :

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع .
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الإقتصاديين الآخرين .
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الإقتصادية .
- تقوم بالإستثمارات في مجالات مختلفة .

خامسا : العالم الخارجي (باقي العالم)

يمثل مختلف الأعوان الإقتصاديين المتواجدين خارج الوطن ، الذين تربطهم علاقات إقتصادية مع الأعوان الإقتصاديين في الدولة المعينة .

يتمثل نشاط العالم الخارجي في :

- تصدير وإستيراد السلع والخدمات .
- إنتقال رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي .

المحور الرابع

النشاط الإقتصادي والعمليات الإقتصادية

أولا : النشاط الإقتصادي

تمهيد :

يتشكل النشاط الإقتصادي من مجموع الأنشطة التي يمارسها الأعوان الإقتصاديون من خلال عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك والإدخار والإستثمار ، وكل نشاط إقتصادي يهدف إلى مواجهة الندرة ولا يمكن إعتبار النشاط الإنساني إقتصاديا إلا إذا هدف إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد .

- تعريف النشاط الإقتصادي :

– هو مجموعة من المهام والعمليات التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لإستخراج الموارد الطبيعية وتحويلها حتى تصبح صالحة للإستعمال ، والتي يتم بموجبها تلبية مختلف حاجياتهم .

– النشاط الإقتصادي يقوم به مختلف الأعوان الإقتصاديون من خلال ما يسمى بالعمليات الإقتصادية والتي تتمثل في : الإنتاج ، التبادل ، التوزيع ، الإستهلاك ، الإدخار ، والإستثمار [1].

ثانيا : العمليات الإقتصادية

1- نشاط الإنتاج :

إختلف معنى الإنتاج بإختلاف العصور ، فقد كان الفيزوقراطيون أو الطبيعيون يعتبرون أن الإنتاج هو خلق المادة ، ولذلك إعتبروا أن الأرض هي عنصر الإنتاج الوحيد وأن الزراعة هي فقط العمل المنتج فهي تعطي ناتجا صافيا يزيد على ما يبذر في الأرض وما يستهلك أثناء العملية الزراعية، ولقد إنتقد (آدم سميث) أراء الفيزيوقراطيين ، فيما يتعلق بإعتبارهم أن الزراعة هي المصدر الوحيد للإنتاج ، فذكر أن الزراعة لا تخلق مادة جديدة وإنما تقوم بتحويل البذور إلى مواد وثمار ،ومن ثم فإن الصناعة من الأعمال المنتجة شأنها في ذلك شأن الزراعة ، وبعد سنوات قليلة قام (ساي) بإعطاء معنى أوسع وأشمل للإنتاج فعرفه بأنه كل عمل نافع يؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وإذا علمنا أن الهدف من العمليات الإنتاجية هو إشباع حاجات الأفراد وأن الموارد الطبيعية لا تصلح لإشباع كل هذه الحاجات دون أن يتناولها الإنسان بالتغيير والتعديل ، لإتضح لنا أن الإنتاج لا يعني إطلاقا خلق المادة – إذ أن خلق المادة أمر مستحيل – وإنما يعني خلق المنفعة وزيادتها .

[1] بن عمار سمية ، " **محاضرات في مدخل إلى علم الإقتصاد** " ، موجهة إلى طلبة السنة أولى ل م د ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، 2022 – 2023 ، ص 24 .

- **مفهوم الإنتاج :**

اكتسب إصطلاح "الإنتاج" شأنه شأن غيره من كثير من الاصطلاحات الاقتصادية الأخرى معاني عديدة كان كل معنى منها نتاج ظروف وملابسات فترة معينة من الزمن ووليدة أفكار ورؤى معاصريها.

- **تعريف الإنتاج :**

لقد أطلق الاقتصاديون مفهوم الإنتاج على الأنشطة والعمليات التالية:

- **العمليات والأنشطة التي تغير من شكل المادة:** فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما لدى الفرد كتحويل مادة عديمة النفع في حالتها الأولية إلى مادة قابلة للاستخدام سواء لأغراض الإنتاج أو لأغراض الاستهلاك النهائي .

- **عمليات التخزين والحفظ:** بمعنى الاحتفاظ بالسلع أو الأشياء لحين حاجة الأفراد إليها وفي أوقات قلة وجودها، وبهذه الطريقة فإن عمليات التخزين أو الحفظ تضيف منفعة جديدة للسلعة أو الشيء، وقد يتطلب التخزين أو الحفظ إجراء بعض العمليات الشكلية على السلعة ولكنها تبقى محتفظة بمادتها الأصلية

- **الخدمات التي من شأنها تسهيل عمليات التبادل:** فالتبادل من شأنه أن يزيد من المنفعة وذلك بتسهيله انتقال ملكية الأشياء من فرد إلى أخر ومثال ذلك عمل الوسطاء حيث يعتبر عملا منتجا وتسمى المنفعة في هذه الحالة (**المنفعة التملكية**) أو (**المنفعة التبادلية**).

- الإنتاج غير المادي أو الخدمات التي يقوم بها أصحاب المواهب والعلم والمهن المختلفة: مثل خدمات الطبيب والمعلم والمحامي والمهندس...إلخ .

مما تقدم شرحه يتبين لنا أن "عملية الإنتاج تشمل إنتاج السلع المادية والخدمات المختلفة" التي يسعى الإنسان للحصول عليها واستخدامها لإشباع حاجاته وتأخذ عملية الإنتاج مضمونها الأساسي من كونها تنطوي على عملية خلق المنفعة للسلع والخدمات أو زيادة تلك المنافع التي تتضمنها أصلا[1].

- كما يعرف الإنتاج على أنه " عملية المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الإقتصادية من أجل تحقيق ثروة للمجتمع بواسطة المنتوجات المادية والخدمات المختلفة " [2].

[1] محمود يونس مُحَمَّد ، مُحَمَّد مبارك عبد النعيم ،" **أساسيات علم الإقتصاد** " ، الدار الجامعية ، 1985 ، مصر ، ص 39 – 41 .

[2] ناصر دادي عدون ، " **إقتصاد المؤسسة** " ، دار المحمدية العامة ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 1998 ، ص 329 .

- إن الإنتاج هو أساس النشاط الإقتصادي الذي يحقق الرفاهية وإضافة قيم للمجتمعات فهو المعيار الذي يحدد وينشئ الثروة لما يقدمه من القدرة على التطور الحقيقي ويعرفه بأنه عملية خلق منفعة لم يكن لها وجود من قبل ، أو إضافة وزيادة المنفعة إلى سلعة أو خدمة كانت محدودة [1].

- **عملية الإنتاج :**

إن إنتاج الثروات يتطلب تضافر وتعاون عدد من عناصر الإنتاج التي تتمثل في العمل، الأرض ، رأس المال والتنظيم ، حيث تتم عملية الإنتاج عن طريق القيام المنظم بالمزج (أو التوفيق) بين عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (المدخلات) في صورة المشروع الإقتصادي (مهما كان شكله القانوني) وذلك بهدف تحقيق عائد معين، أي أن المنظم يقوم بتحديد النسب (التوليفات) اللازمة من عناصر الإنتاج لإنتاج منتج معين يستهدف من روائه تحقيق أقصى ربح ممكن .

- **أنظمة الإنتاج :**

يمكن التمييز بين العديد من النظم الإنتاجية المتاحة في تنفيذ العمليات الإنتاجية الخاصة بالمؤسسة ويتوقف النظام الملائم على العديد من العوامل منها :

طبيعة نشاط المؤسسة ، طبيعة السلع المنتجة والتكنولوجيا المستخدمة...إلخ ومن بين هذه النظم نذكر [2]:

- **نظام الإنتاج المستمر** : يتم الإنتاج وفق هذا النظام في المؤسسات بعمليات إنتاجية متخصصة لإنتاج عدة أصناف متماثلة ويكون التجهيز الآلي فيها مشتغلا بصفة مستمرة ، ويستلزم هذا النظام إنتاج كميات كبيرة من السلعة ذاتها لكون معدل الطلب عليها كبيرا ويستعمل هذا النظام اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة وتكون منتجاته ذات أسعار منخفضة نسبيا .

- **نظام الإنتاج المتقطع** : وهو ذلك النظام الإنتاجي الذي تكون فيه تشكيلة الإنتاج متباينة من السلع أو أحجام مختلفة لنفس السلعة ، وينطوي هذا النظام أيضا على عمليات إنتاجية تتوقف عند الإنتهاء من صنع كمية معينة من السلعة أو مجموعة من السلع وفقا لطلبيات مسبقة وبناءا على رغبات وميول المستهلكين وتتطلب العمليات الإنتاجية في النظام المتقطع مستوى عاليا من المهارات الفنية ، وتطويرا مستمرا في الأساليب الإنتاجية وتحسينها .

---

[1] فرهاد محمد علي فرهاد ، " **الإقتصاد الإداري مدخل في إتخاذ القرارات في ظل المؤسسة الإقتصادية**" ، المكتبة الأنجلو مصرية ، مصر دون سنة نشر ، ص 170 .

[2] André Boyer et autres **, " panorama de la gestion"** , les édition d´organisation , Paris , 1997 , p 87 .

- **نظام الإنتاج بالطلبيات** : ويتم الإنتاج وفق هذا النظام بناءا على أوامر طلب العملاء ، وتكون الكميات المنتجة صغيرة نسبيا ويستلزم ذلك ضرورة وجود برامج إنتاجية خاصة ، مهارات ويد عاملة متخصصة وتكون تكلفة منتجاته مرتفعة .

- **أهمية الإنتاج** :

تتمثل أهمية الإنتاج فيما يلي [1]:

- الإنتاج وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية .
- الإنتاج مصدر الدخول .
- تأمين وخلق فرص عمل جديدة ويوفر المزيد من السلع والخدمات .
- يزيد من قوة الدول على التصدير .
- تحقيق النمو الإقتصادي وتحسين المستوى التكنولوجي .
- خلق المنفعة سواءا كانت مكانية أو زمانية أو شكلية أو منفعة الملكية .

- **عوامل الإنتاج** :

لقد اختلف الاقتصاديون في تصنيف عوامل الإنتاج (عناصر الإنتاج) فبعض الاقتصاديين يكتفي بتصنيف تلك العناصر إلى عاملين هما (العمل، الأرض) بينما يرى فريق آخر أن عوامل الإنتاج هي ثلاثة العمل والأرض ورأس المال ، ويرى فريق آخر أن عوامل الإنتاج هي أربعة ، العمل والأرض ورأس المال والتنظيم ، وهناك من يرى ضرورة اعتبار التكنولوجيا (التقنية) كعامل مستقل عن عوامل الإنتاج ، رغم وجود الحجج التي يعتمد عليها كل فريق في تصنيفه ، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن عوامل الإنتاج هي أربعة :

الموارد الطبيعية (الأرض)، العمل ، رأس المال ، التنظيم ، وفيما يلي شرح مختصر لكل منها:

- **الموارد الطبيعية (الأرض)** : يقصد بعامل (أو عنصر) الطبيعة الأرض وما فوق سطحها وما في باطنها من ثروات طبيعية ، أي أن عنصر الطبيعة يشمل الأرض الزراعية والغابات والمياه والمعادن والنفط والغازات الطبيعية ...الخ ، إذن فكلمة الأرض لا يقصد بها فقط سطحها الذي يعيش عليه الإنسان ولكن أيضا كافة الموارد التي وهبتها له الطبيعة والتي لا يمكن أن ينتجها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، " **النظرية الإقتصادية ، تحليل جزئي وكلي للمبادئ** " ، ط 1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2015 ص 215 .

ومنذ المراحل الأولى لتطور الفكر الاقتصادي كانت الأرض هي أول عنصر من عناصر الإنتاج التي اهتم بها الاقتصاديون وذلك باعتبارها عاملا أساسيا يحدد إمكانيات إنتاج السلع والخدمات، وتتميز الأرض بعدة خصائص أبرزها ما يلي [1]:

- **الأرض هبة مجانية من الطبيعة** : فالأرض هبة من هبات الله سبحانه وتعالى ولم يبذل في وجودها جهد بشري ، ومن ثم فليس لها كلفة إنتاج ، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال عدم وجود ثمن لها ، فثمنها مستمد من قدرتها ومن إقبال الناس على خدماتها، وزيادة طلبهم عليها، ورغبتهم في امتلاكها، ويكون هذا الثمن عائدا صافيا لمالكي الأرض .
- **الثبات النسبي للأرض** : تتسم الأرض بثبات نسبي حيث لا يمكننا زيادتها أو التوسع فيها إلا في نطاق محدود ، ولا يعني ذلك أننا وصلنا إلى الحد الأقصى في استغلالها ، حيث أن التقدم العلمي يؤدي إلى ازدياد الثروات الطبيعية .
- **الأرض تتفاوت في نوعيتها وتجانسها**: حيث تتفاوت الأرض كثيرا من حيث درجة الخصوبة ومن حيث الظروف المناخية ونوعية الثروات الطبيعية الموجودة على سطحها أو في باطنها.

وأصحاب الأرض يحصلون على عائد نتيجة اشتراكها في العملية الإنتاجية يسمى بـ (الريع).

- **العمل** : يقصد بالعمل هو كل مجهود فكري أو عضلي يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية ، ويترتب على ذلك خلق منفعة أو زيادتها مقابل الحصول في ذلك على (أجر) ، إذن فالعمل هو ذلك النشاط الواعي والهادف المبذول في عملية الإنتاج .
- **تقسيمات العمل**: هناك عدة تقسيمات للعمل وهي:
  - العمل الماهر والعمل غير ماهر: فالأول يتطلب الحصول على تعليم أو تدريب أما الثاني فلا يتطلب الحصول على مهارات خاصة .
  - العمل الذهني والعمل العضلي .
  - العمل الكتابي والعمل الحرفي...الخ.

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 133 .

ويعتبر عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج ، فالعملية الإنتاجية لا يمكن أن تتم بدونه ، كما أن العملية الإنتاجية نفسها تتسم بغرض إشباع حاجاته كما أنه لا بد من الإشارة هنا أيضا على أن عنصر العمل يتوقف على حجم السكان وهيكل السكان من حيث العمر والنوع [1].

- **خصائص العمل البشري** : لقد تطرق إلى عنصر العمل العديد من الإقتصاديين والمتخصصين في الإدارة والتنظيم بمختلف اتجاهاتهم وزمن وجودهم ، إذ يمكن أن نستخلص ميزات مشتركة ناتجة عن جوهر علاقته بالمحيط والإنسان الذي يقوم به :

– إن العمل يعبر عن بذل جهد عقلي وفكري لغرض تحقيق أو الحصول على مقابل وهو يتخذ أشكالا وأنواعا .

– إن العمل نتيجة تقديم أشياء أو منتوجات ذات قيمة وتختلف طبيعتها بإختلاف طبيعة العمل المقدم والموارد المستعملة فيه وهي المنتجات المقدمة إلى الإستعمال البشري .

– يخضع العمل إلى إحصاء أو قياس، وهو عنصر ملازم له لعدة أسباب منها ما يزيد بتقديم الذي يقابله وقد أخذ صورة الزمن المنفق في عملية العمل من أجل الإنتاج أو الأمر الذي يقيم هذا الجهد فيما بعد بقيم نقدية وغيرها.

– بإعتباره ظاهرة إجتماعية ، فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه .

– يأخذ العمل ميزة أخلاقية تزيد أوتنقص أو تأخذ قيمتها حسب ما يتخذه هذا الجانب لدى المجتمع ويرتبط بالجانب الثقافي القيمي للمجتمعات.

– يتميز العمل والعامل بالتعقيد بإعتبار العملية نتيجة حاصلة لتجمع عدد من الجوانب النفسية الاجتماعية الاقتصادية، وغيرها داخل الإنسان الذي يقوم بها ، وللظروف المحيطة بهذا الإنسان .

– مع تطور التكنولوجيا وطرق تنظيم المؤسسات والتطور الحضاري للإنسان تتغير درجة إرتباط الإنسان ككائن حي بالآلة، فبعد أن كان يقوم بالعمل مجردا من الأدوات ، أصبحت هذه الأدوات الوسيط بينه وبين المواد أو الموضوع الذي يقع عليه العمل ، ثم أخذت الآلة مكان الأداة اليدوية البسيطة بعد ذلك وإزداد تعقيد العمل بتعقيد الآلة ودورها في العمل .

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

وبتدخل القوانين والتنظيمات المفروضة من طرف الأنظمة والدول وكذلك دور النقابات المتزايد في هذا المجال يزيد من تعقد وتشابك موضوع العمل [1] .

- **رأس المال** : يعبر رأس المال عن مجموعة الأدوات و الآلات والمباني التي تساهم في عملية الإنتاج أو عملية تقديم الخدمات ، ومن المنطقي أنه لا يمكن الحصول على هذه العناصر إلا بتوفير أموال بقيمتها وهذه الأموال تجلب من جهات تختلف بإختلاف طبيعة المؤسسة ، فإذا كانت هذه الأخيرة فردية خاصة فصاحبها هو الذي يجمع هذه الأموال ، أما إذا كانت مؤسسة عمومية فإن الجهة الوصية سواءا الوزارة أو الجماعة المحلية هي التي تقدم هذه الأموال ، والملاحظ أنه إنشاء المؤسسة يتحول إلى رأس المال النقدي ، أو الكتابي إلى رأس مال عيني مادي ، في شكل مجموعة وسائل الإنتاج .

كما يقصد برأس المال في صورته العينية ، أنه عبارة عن مجموعة الأصول والسلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ومن ثم فهو يشمل الآلات والمعدات والمباني والمخزون من المواد الخام والسلع تحت التصنيع أي أن رأس المال هو أي سلعة تستخدم لإشباع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدامها في إنتاج سلع أخرى سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية .

لقد اعتاد الاقتصاديون على تقسيم رأس المال إلى تقسيمات مختلفة سواء حسب مفهومه أو وظيفته أو حسب نوع الملكية التي يخضع لها ومن أهم التقسيمات ما يلي[2]:

- **رأس المال النقدي ورأس المال العيني** :فرأس المال النقدي ينصرف إلى النقود، وهذا المفهوم الشائع لدى العامة، حيث يقال أن المشروع (x) رأسماله عشرون مليون دينار مثلا.
- **رأس المال العيني** : وهو عبارة عن السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، وبالتالي فهو يشمل الآلات والمعدات والمباني...الخ ، وهذا هو المفهوم الذي نقصده عندما نتكلم عن رأس المال كأحد عوامل الإنتاج .
- **رأس المال الثابت ورأس المال المتداول**: فرأس المال الثابت هو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية أكثر من مرة كالآلات والمباني ولا يدخل في تكلفة السلعة المنتجة سوى جزء منه.
- **رأس المال المتداول** : هو الذي يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة كالمواد الخام والوقود وبالتالي فإنه يدخل بكامل قيمته ضمن تكلفة السلعة المنتجة .

[1] ناصر دادي عدون ، " **إقتصاد المؤسسة** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 124 .

[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

- **رأس المال المنتج ورأس المال المستهلك** : فرأس المال المنتج هو الذي يستخدم لإنتاج أموال أخرى والتي لا تشبع بشكل مباشر حاجات المستهلكين كالمباني والآلات والمواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية.

- **رأس المال المستهلك** : هو الذي يشمل السلع النهائية التي يستخدمها المستهلكون لإشباع حاجاتهم المباشرة كالملبس والمسكن والأغذية وغيرها.

- **رأس المال الخاص ورأس المال الجماعي (العام)** : فرأس المال الخاص هو الذي يكون ملكا للأفراد سواء بصفتهم الشخصية أو في صورة شركات مساهمة .

- **رأس المال الجماعي (العام)** : هو الذي يكون مملوكا للمجتمع ككل ممثلا في حكومته .

ويحصل أصحاب رأس المال على عائد نظير اشتراكهم في العملية الإنتاجية ويسمى هذا العائد (بالفائدة).

- **التنظيم** : يقصد بالتنظيم تلك العملية التي تتولى الجمع (التوليف) بين عوامل الإنتاج الثلاث الأخرى (الأرض، العمل، رأس المال) بالنسب المطلوبة للحصول على إنتاج معين بهدف الحصول على الربح ويتحمل المنظم نتائج هذه العملية [1].

إذن المنظم هو ذلك الشخص الذي يقوم بدراسة مشروع من المشاريع وتنفيذه وتسييره وتحمل نتائجه ومن أهم واجبات المنظم ما يلي:

- **التوجيه الإداري**: ويقصد به القدرة على تحديد المسؤوليات الإدارية من المشروع وتعيين الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ سياسة المشروع .

- **تحمل المخاطر**: ويتجلى ذلك من خلال استخدام أسلوب التنبؤ لأوضاع السوق استنادا إلى أسس علمية ويتم على ضوء ذلك تحديد مستوى الإنتاج والأسعار والتسويق وغيرها .

ويحصل المنظم مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية على عائد يسمى (الربح) .

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 141 .

- **عناصر الإنتاج المتغيرة والثابتة** [1]:

تقسم عناصر الإنتاج من حيث الثبات والتغيير إلى عناصر ثابتة وأخرى متغيرة .

– **عناصر الإنتاج الثابتة** : وهي تلك العناصر التي لا يمكن إحداث تغييرات فيها بالزيادة أو بالنقصان في الفترة الزمنية القصيرة ومن أهم هذه العناصر الأراضي والمباني والآلات وغيرها.

– **عناصر الإنتاج المتغيرة** : فهي العناصر التي يمكن إحداث تغييرات فيها بالزيادة أو النقصان طبقا لمستوى الإنتاج المقصود (المرغوب فيه) بصرف النظر عن المدة الزمنية ومن أمثلة عناصر الإنتاج المتغيرة عنصر العمل المواد الخام الوقود...وغيرها، أما في الأجل الطويل تعتبر جميع عناصر الإنتاج عناصر متغيرة.

- **دالة الإنتاج** :

يشير مفهوم دالة الإنتاج إلى العلاقة المادية (الكمية) بين كميات الموارد الداخلة في الإنتاج (المدخلات) وبين ما تنتجه المنشأة من سلع وخدمات (المخرجات) في فترة زمنية معينة وذلك بغض النظر عن أسعار المنتجات وأسعار الموارد .

وبالتالي فإن دالة الإنتاج ما هي إلا صيغة فنية تبين الكمية القصوى التي يمكن إنتاجها من سلعة معينة باستخدام مجموعة محددة من مدخلات الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) ، بكيفية معينة وفي فترة زمنية محددة وباستخدام أفضل وسائل الإنتاج المتاحة.

وبصفة عامة يمكن وضع دالة الإنتاج في صورة رياضية كالآتي:

$$F= Q (L . K . D)$$

حيث أن:

Q تشير إلى الكمية المنتجة خلال فترة زمنية معينة .

L تشير إلى عنصر العمل المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات.

K تشير إلى رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة .

D تشير إلى الموارد الطبيعية المستخدمة خلال نفس الفترة .

[1] ناظم محمد نوري الشمري ، محمد موسى الشروف ، " **مدخل في علم الإقتصاد** "، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 138 – 140 .

وتعني هذه الدالة أن الكمية المنتجة من السلعة (الناتج النهائي) في فترة زمنية معينة ولتكن Q دالة تتوقف على كميات الموارد (مدخلات الإنتاج من العمل L ، رأس المالK ، والأرضD) التي توظفها المنشأة في عملية الإنتاج ويعني ذلك أن المنشأة تستطيع تغيير كمية الناتج من السلعة التي تنتجها عن طريق تغيير الكميات التي تستخدمها من العناصر الإنتاجية .

- **أنواع الإنتاج :**

– الناتج الكلي(TP) : وهو عبارة عن إجمالي الكمية المنتجة من السلعة والتي نحصل عليها من إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير إلى عنصر الإنتاج الثابت .

– الناتج المتوسط(AP) : هو عبارة عن نصيب العامل الواحد من الناتج الكلي ونحصل عليه عن طريق قسمة الناتج الكلي على عدد وحدات العمل (العنصر المتغير) المستخدمة. أي أن :

$$(AP) = \frac{\text{الناتج الكلي } (\boldsymbol{TP})}{\text{عدد العمال } (\boldsymbol{L})}$$

– الناتج الحدي (MP) :

هو التغير في الناتج الكلي نتيجة تغير كمية عنصر الإنتاج المتغير بوحدة واحدة أي أن :

$$MP = \frac{\Delta TP}{\Delta L} = \frac{\Delta Q}{\Delta L}$$

- **تكاليف الإنتاج :**

تكاليف الإنتاج ، هي جملة ما يدفعه المنتج من أثمان نقدية لعناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج كمية معينة من سلعة ما ، أو لإنتاج وحدة إضافية من هذه السلعة .

– التكاليف في الأجل القصير[1]:

- **التكاليف الثابتة FC** : وهي التكاليف التي يتحملها المشروع بغض النظر عن حجم الإنتاج ، فهي ثابتة لا تتغير مهما تغيرت الكمية المنتجة ، ويتحمل المشروع هذه التكاليف حتى إذا لم ينتج المشروع أي وحدة من السلعة و من الأمثلة على هذه التكاليف إيجار المصنع، والآلات وأقساط التأمين...الخ .
- **التكاليف المتغيرة VC**: هي التكاليف التي تتغير حسب الكمية المنتجة ، وتنقص بنقصانها.

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

وإذا لم ينتج المشروع فلن يتحمل أي قدر من هذه التكاليف ، أي إذا كانت الكمية المنتجة تساوي صفرا فإن التكاليف المتغيرة تساوي صفرا كذالك ومثال على ذلك ثمن الخامات وأجور العمال وتكلفة الوقود..الخ

- **التكاليف الكلية TC** : وهي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة عند مستوى معين من الإنتاج ، والتكاليف الكلية تساوي التكاليف الثابتة عندما تكون كمية الإنتاج صفرا (لأن التكاليف المتغيرة تساوي صفرا) وتزداد كلما زادت كمية الإنتاج نظرا لزيادة التكاليف المتغيرة .

– التكاليف في الأجل الطويل :

إن المشروع في الأجل الطويل يتمتع بقدرة أوسع على تغير كل عوامل الإنتاج ، وبالتالي تعتبر جميع التكاليف في المدى الطويل تكاليف متغيرة ، أي أن التكاليف الثابتة تساوي صفر، وبمعنى آخر فإن المشروع في المدى الطويل يستطيع إضافة (تغير) آلالات جديدة ، واستبدال الآلات القديمة بأخرى أكثر كفاءة إنتاجية وتوسيع المباني والقدرة الإنتاجية ...الخ ، وعليه فإنه في الأمد الطويل تتحول متوسط التكاليف المتغيرة إلى نوع واحد هو متوسط التكاليف الكلية في الأمد الطويل .

2- نشاط التبادل .

بعد الإنتاج هناك مشكلة وضع المنتجات التي تم إنتاجها بأيدي أولئك الذين يستخدمونها ، وفي الإقتصاد وبعد التخصص في العمل لم يعد هناك وجود للأشخاص المكتفين ذاتيا ، أي ينتجون كل ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات ، فكل فرد يقوم بمبادلة السلع الفائضة لديه بسلع أخرى يحتاجها وتستخدم النقود كأداة للتبادل للحصول على السلع والخدمات .

- **تعريف التبادل** :

– هو قيام الأفراد بإعطاء بعض الأشياء بغرض الحصول على بعض الأشياء الأخرى التي يرغبون في الحصول عليها .

– هو عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر ، وهي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتجي السلعة ومستهلكيها ، ويمكن أن تتم هذه العملية من خلال وسطاء .

إذن التبادل هو عملية تبادل المنافع بين الأشخاص ، وحتى تتم عملية التبادل بين الأشخاص لابد من وجود إختلاف في الأشياء التي يملكها الطرفان ، إضافة إلى الرغبة لكلا الطرفان في القيام بعملية المبادلة ونشاط التبادل يمثل حلقة مهمة تصل بين الإنتاج والإستهلاك ، وعلى ذلك الأساس يعتبر من الأنشطة

الأساسية للمجتمعات منذ القدم ، سواءا كانت في شكل مقايضة أو بإستعمال النقود التي لعبت دورا أساسيا في تطور وإتساع هذا النشاط [1].

- **شروط التبادل :**

لكي تتم عملية التبادل لابد من توفر مجموعة من الشروط وهي على النحو التالي :

- يجب ان يكون هناك طرفان على الأقل لحدوث عملية التبادل .
- كل طرف يمتلك شيء ما له قيمة لدى الطرف الآخر .
- يجب أن يكون كل طرف قادرا على الإتصال بالطرف الآخر ، وأن يكون قادرا كذلك على توصيل السلع والخدمات محل التبادل من خلال أطراف تجارية أخرى .
- يجب أن تتوافر الحرية الكاملة لكل طرف في قبول أو رفض عرض الطلب الآخر .
- يجب أن تتوافر الرغبة لكل طرف في التعامل مع الطرف الآخر .

- **أداة التبادل :**

إتخذ التبادل على مر العصور الأشكال التالية :

- **الهدايا** : وغالبا ما إرتبطت هذه الهدايا بالمواسم والأعياد وغيرها من المناسبات ، فالهدية تعتبر في نظر المهدي والمهدى إليه دينا واجب الوفاء .

ولم يقتصر دور الهدايا على النواحي المادية فقط ، بل إمتد أثرها إلى الروابط والصلات الإجتماعية حيث أن تكرار المناسبات ومواسم الهدايا سواءا من حيث الأخذ أو العطاء قوى الصلات العشائرية ، ولم يكن تبادل الهدايا غنما كله ، فصفة الإلزام التي صاحبتها جعلتها واجبة الأداء ، وأن نظام الهدايا الملزمة كان في أصله نظاما دينيا مقدسا من هنا جاءت صفة الإلزام .

- **المقايضة** : وهي ثاني صورة من صور التبادل التي تميزت بها المجتمعات البدائية وكانت هذه الظاهرة منتشرة إلى وقت قريب ، ولكن هذا النظام فقد الكثير من أهميته بتعدد الحاجات .

ويقصد بالمقايضة تلك العملية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات ببعضها البعض دون إستخدام النقود كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة [2].

---

[1] نصيب رجم ، " **إدارة أنظمة التوزيع – تطبيقات ودراسة حالة –** " ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2006 ، ص 10

[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 244 .

وتفترض المقايضة وجود السوق أي المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه عارض السلعة مع طالبها ، وأن يتواجد عارض السلعة وطالبها في نفس الوقت والسلعة موضوع المقايضة ، وأن يكون لهذه السلعة مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله [1].

لقد واجه نظام المقايضة عدة صعوبات قبل التمكن من إتمام عملية المبادلة ، وأهم هذه الصعوبات ما يلي:

- صعوبة التوافق بين رغبات الأفراد ، أي صعوبة وجود التوافق المزدوج بين المتعاملين ، أي قد يصعب وجود المشتري في نفس لحظة وجود البائع ، كذلك قد يكون هناك بائعون ومشترون في نفس الوقت إلا أن السلع المراد مقايضتها قد لا تتلائم مع بعضها البعض .
- صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة نظرا لطبيعتها أو حجمها ، مثل طلب مبادلة سلعة بنصف رأس من الماشية .
- صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين السلع والخدمات ، وهو ما يؤدي إلى تعذر تحديد سعر السلعة .
- صعوبة مقايضة السلع بالخدمات .
- صعوبة إيجاد مقياس للإقراض ، وذلك نظرا لعدم تجانس وحدات السلع مع بعضها البعض
- المقايضة لا تسمح بالإدخار ، لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه ، كما أنه معرض للتلف والضياع [2].

- **النقود** :مع تطور المجتمعات وتطور نظام التجارة والإقتصاد ، أصبح التبادل يأخذ شكلا مختلفا عن السابق ، أي عن شكله في المجتمعات البدائية ، فبدخول النقود بمعناها الحديث أصبح التبادل مختلفا وطغت عملية الربح والكسب الشخصي في هذه العملية ، وأصبحت التجارة عملية اقتصاديه بحتة تخلوا من العلاقات الشخصية ، وإنعدمت المكاسب الإجتماعية التي كان البدائيون يبحثون عنها أو يحاولون الحصول عليها في عمليات التبادل ، وهناك شكلان من أشكال التجارة في الإقتصاد الحديث وهي التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

3- نشاط التوزيع :

بعد عملية الإنتاج تتم عملية تقسيم عوائد عوامل الإنتاج على المساهمين في نشاط الإنتاج ، وتوزيع هذه العوائد يشكل ما يعرف بالتوزيع الوظيفي ، أما إذا تم التوزيع على القطاعات فيصبح في شكله الثاني والذي يعرف بالتوزيع الشخصي .

---

[1] أكرم حداد ، مشهور هذلول ، " **النقود والمصارف** " ، دار وائل ، الأردن ، 2005 ، ص 15 .

[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص245 .

- **تعريف التوزيع :**

يقصد بالتوزيع في التحليل الإقتصادي تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين المساهمين في عملية الإنتاج ، أي توزيع الدخل القومي بين أصحاب عناصر الإنتاج التي أستعملت في خلق الناتج القومي وهذا التوزيع يكون على شكل مدفوعات كالريع على الأرض والأجور على العمل والفائدة على رأس المال والربح على التنظيم .

- **أنواع التوزيع :**

للتوزيع نوعان أساسيين هما :

- **التوزيع الوظيفي** : يتمثل في عملية توزيع عوائد عوامل الإنتاج المالية على أصحاب عناصر الإنتاج (مورد طبيعي ، عمل ، مورد بشري ، جهد تنظيمي) [1]، أي توزيع الدخل على العناصر المساهمة في عملية الإنتاج ، لكل حسب مساهمته مما يجعل نصيب الفرد يختلف عن الآخر تبعا لمساهمته في الإنتاج و يسمى بالتوزيع الوظيفي وذلك لأن توزيع الدخل للعامل الإنتاجي يكون حسب وظيفته

- **التوزيع الشخصي** : وهذا النوع من التوزيع يوضح لنا مقدار ما يحصل عليه الأشخاص أو القطاع العائلي من دخل أو إجمالي دخولهم ، ولا يؤخذ بعين الإعتبار مصدر الدخل في هذا النوع ، حيث يتم ترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا وفقا لدخولهم ، حيث يقسم الأفراد إلى شرائح معينة وفقا لدخولهم ومن ثم تحدد نسبة دخل كل شريحة من الدخل القومي ، وفي هذا النوع من التوزيع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمتهم الفردية في عملية الإنتاج ، مما يجعل هذا النوع من التوزيع يكون في شكل إجتماعي [2].

- **أشكال التوزيع :**

- **التوزيع قبل الإنتاج** : وهو ما يعرف أيضا بتوزيع الثروات أو التوزيع القاعدي ، ويتعلق بتقسيم الثروة والعمل بين أفراد المجتمع ، فبالنسبة للملكية يتم التوزيع من خلال القواعد التي تنظم الملكية الخاصة والملكية العامة داخل المجتمع وتحدد نطاق كل منهما ووسائل الإكتساب والقيود الواردة على الإستعمال .

أما تقسيم العمل فهو عبارة عن تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بحيث يتخصص كل عامل في أداء جزء واحد من هذه الأجزاء ، فهو يقوم على التركيز الكلي لمجهود العامل في أداء عملية واحدة من العمليات التي يلزم أداؤها لإنتاج السلعة .

---

[1] نواف الرومي ، " **مبادئ الإقتصاد الجزئي** " ، مركز النشر الجامعي ، تونس 2003 ، ص 172 .

[2] شطايبي حنان ،" **محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد** " ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 – 2019 ، ص 67 .

- **التوزيع بعد الإنتاج** : في هذا الشكل من التوزيع يتم توزيع الدخل القومي بين أصحاب عناصر الإنتاج التي أستعملت في خلق الناتج القومي وهذا التوزيع يكون على شكل مدفوعات كالريع على الأرض والأجور على العمل والفائدة على رأس المال والربح على التنظيم .
- **الريع** : يقصد به في معناه الواسع أنه يشمل كافة الدخول الناتجة دون بذل جهد [1] .

بإعتباره سعر لمنفعة عنصر الأرض ، فإنه يتحدد عند إلتقاء الطلب على جهد الأرض مع عرض ذلك الجهد في سوق معينة ووقت معين .

- **الأجر** : هو ما يتلقاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما [2] .

إن الأجر مثله مثل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى ، يخضع تحديده كسعر ينشأ عن تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه في سوق العمل [3] .

- **الفائدة** : تعرف على أنها دخل رأس المال ، أو أنها الثمن الذي ينبغي أن يدفع عن خدمات رأس المال في العملية الإنتاجية [4] .

إن سعر الفائدة ينظر إليه من منظور معين على أنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض ، وبناءا على ذلك فسعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحنى عرض الأموال القابلة للإقراض مع منحنى الطلب عليها في سوق معينة [5].

- **الربح** : هو نسبة العائد على إستثمار رأس المال أو كمكافأة للمنظم نتيجة لتحمل المخاطر [6].
- **إعادة التوزيع** : ويتمثل في عملية جباية الدولة للضرائب والرسوم لتمول بها المشاريع العامة .

---

[1] كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزوبيدي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2009 ، ص ص ، 181 – 182 .

[2] محمود الوادي وآخرون ، " **الأساس في علم الإقتصاد** " ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 289 .

[3] إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد عريقات ، " **مفاهيم ونظم إقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي)** " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 182 .

[4] محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنينة ، " **مبادئ الإقتصاد** " ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 2002 ، ص 436 .

[5] كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزوبيدي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .

[6] عامر علي سعيد ، " **مقدمة في الإقتصاد الجزئي** " ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 359 .

- **الضرائب** : هي إقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري ، يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويساهم في تحقيقها [1].

- **الرسوم** : يعرف الرسم على أنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة ، أو إلى أحد مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليه الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل [2].

4- نشاط الإستهلاك :

يعتبر الإستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد ، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة محددات الإستهلاك ، وتوازن المستهلك ، كما يعتبر الإستهلاك مفهوما منافسا للإدخار ، حيث يعتبر الإدخار تأجيلا للإستهلاك في الوقت الحاضر إلى الإستهلاك في المستقبل .

- **تعريف الاستهلاك** :

يعرّف الاستهلاك على أنّه « النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية الإحتياجات والرغبات خلال فترة زمنية معينة » وهي في العادة سنة تقويمية .

- كما يعرف الإستهلاك على " أنه إستخدام السلع والخدمات وإتلافها والتمتع بها وذلك من أجل إشباع حاجات ورغبات معينة " [3].

- يعتبر إستهلاك سلعة ما ، الكمية من هذه السلعة التي عن طريق إستنفاذها يؤدي ذلك إلى الإشباع المباشر للأعوان الإقتصاديين المنتفعين دون المساس بنمو الإنتاج ، والإستهلاك لا يتضمن فقط الإستهلاك النهائي للسلع والخدمات وإنما يتضمن أيضا الإستهلاك الوسيط ، ويجب ملاحظة أن مدلول الإستهلاك يشمل مجموعة كبيرة من السلع والخدمات غير المتجانسة ، مثلا نجد أن مجموعة سلعية تتضمن بعض السلع والخدمات كالخبز ، التعليم ،.....إلخ [4].

- ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية.

ويمكن تعريف الاستهلاك على أنه الحصة من دخل الأسرة التي لم يقم المستهلك بإدخاره.

---

[1] فليح حسين خلف ، " **المالية العامة** " ، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 170 .

[2] مُحَمَّد عباس محرزي ، " **إقتصاديات المالية العامة** " ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 161 .

[3] الجريسي خالد بن عبد الرحمان ، " **سلوك المستهلك ، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسر السعودية** " ، مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية ، 2006 ، ص 48 .

[4] Bernard Bernier et y ves Simon , **" Macroéconomie tomel "** , Algerie , office des publication universitaires , 1975 , pp , 155 – 156 .

- ويعرف على أنه " الفعل المتدفق من قبل الفرد في شراء أو إستخدام أو الإنتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والإجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل " [1] .

- كما يعبر عن الإستهلاك بأنه عبارة عن الإشباع المباشر لرغبات الأفراد اللامتناهية والمتزايدة عن طريق إستخدام الموارد النادرة والمتعددة الإستعمال " [2] .

من خلال ما سبق فإن الإستهلاك هو إنفاق المستهلكين لدخولهم من أجل الحصول على الإشباع المستمد من إستخدام أو إستعمال السلع والخدمات التي يقومون بشرائها من أسواق السلع والخدمات .

- **تعريف المستهلك** :

هو شخص يقوم بشراء سلع وخدمات بغرض التحقيق المباشر لحاجاته بخلاف الشراء من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى .

- **أنواع الإستهلاك** :يمكن تصنيف الإستهلاك إلى الأنواع التالية [3]:

– **الإستهلاك العام** : هو الإستهلاك الذي تنفقه الدولة ، أو المؤسسات التابعة لها لتحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع .

– **الإستهلاك الخاص** : هو الإستهلاك الذي ينفقه الأشخاص على السلع والخدمات قصد إشباع حاجاتهم الشخصية أي الذي يشبع الحاجات الفردية .

كما يقسم الإستهلاك إلى :

- **الإستهلاك الوسيط** : يعني أن الإنتاج يستهلك وسيطيا أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلع أخرى وهذا الإستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطية .

- **الإستهلاك النهائي** : يقصد به الإنتاج الذي يستهلك إستهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من إستخدام المنتجات من سلع وخدمات والتمتع بها لإشباع رغبات المستهلك ، فالإستهلاك النهائي في مفهومه الإقتصادي يعرف بأنه إستخدام السلع والخدمات في إشباع الإحتياجات المباشرة للقطاع العائلي .

---

[1] بكري تامر ، " **الإتصالات التسويقية والترويج** " ، دار حماد ، عمان ، 2009 ، ص 15 .

[2] فليح حسن خلف ، " **الإقتصاد الكلي** " ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 142 .

[3] نوفل ربيع محمود علي ، " **إقتصاديات الأسرة وترشيد الإستهلاك** " ، دار النشر الدولي ، الرياض ، 2006 ، ص 56 .

- **محددات الإستهلاك** [1]:

هناك العديد من العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية التي من شأنها أن تؤثر على الأستهلاك وهي كما يلي:

- **عوامل ذاتية :**

- تكوين إحتياطي ضد التوقعات .
- تخطيط لظروف أحسن للإستهلاك الحقيقي مستقبلا .
- القدرة على العيش بإستقلالية .
- الإعتماد على الإدخار لتحقيق الغايات .

- **عوامل موضوعية :**

- **الدخل** : يعتبر الدخل من أهم المحددات الأساسية التي تؤثر على الإستهلاك ، فإستهلاك الفرد يتحدد من دخله ، فكلما إرتفع دخل الفرد زاد من إستهلاكه والعكس صحيح .

- **المستوى العام للأسعار** :إن إرتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية وبالتالي التقليل من حجم الإستهلاك لديهم .

- **الضرائب** :يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ، ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ، مما يجعلهم يخفضون إستهلاكهم ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة إستهلاكهم الجاري .

- **معدل الفائدة** :إن إرتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى إنفاق أقل على السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى إنخفاض الكميات المستهلكة منها والعكس صحيح .

- **العادات والتقاليد** : العادات الإستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الإستهلاك مختلفا من مجتمع إلى آخر وتجعل التركيبة السلعية للإستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر .

---

[1] مصادر متنوعة من بينها : – عبد الحكيم رشيد ، " **مبادئ الإقتصاد الكلي** " ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، 2010 ، ص 114 .

- خالد واصف الوزني ، " **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، 2007 ، ص 80 .
- مجيد علي حسين ، " **مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي** " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ،2004 ، ص 136 .

- **التوقعات** : تؤثر التنبؤات الخاصة والأسعار والثروة على معدلات الإستهلاك ، فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على إعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد ، إلا أن سلوك المستهلك قد تغير وإنعكس على سلوكه الترفي .

- **الأذواق** :تعتبر الأذواق ميول وحكم نابع من الذاتية والإنتماء الإجتماعي للشخص ، حيث يجعله يفضل إستهلاك سلعة ما دون الأخرى ، فكلما كانت الأذواق لصالح سلعة معينة فسيزيد إستهلاك هذه السلعة والعكس إذا كانت الأذواق في غير صالحها .

- **أشكال الإستهلاك** :

يأخذ الإستهلاك في عمومه أحد الأشكال التالية :

- **إستهلاك سلعي** : ونميز في هذا الشكل حسب مدة الإستعمال ما يلي :

- **سلع متداولة** : وهي التي تكون مدة إستعمالها طويلة من أمثلتها ، تجهيزات الإنتاج ، تجهيزات إجتماعية مثل : معدات النقل ، الآلات ، المباني .....إلخ .
- **سلع شبه متداولة** : وهي التي تكون مدة إستخدامها طويلة نسبيا كالملابس ، الأثاث المنزلي.....إلخ .
- **سلع غير متداولة** : وهي التي تنتهي عند أول إستعمال لها مثل مواد غذائية ، فواكه ، مشروبات .

- **إستهلاك خدمي** :نميز في هذا الشكل مايلي :

- **خدمات سلعية** : وهي التي تكون بمقابل نقدي من أمثلتها ، النقل ، الإتصال .
- **خدمات غير سلعية** : وهي التي تقدم من طرف الدولة مجانا لأفراد المجتمع بدون مقابل من بينها الأمن ، الصحة العمومية ، التعليم ،...إلخ .

- **دالة الإستهلاك** :

هي العلاقة الفنية التي تربط بين الإستهلاك والدخل في ظل فرضية ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الإستهلاك ماعدا الدخل .

فالدخل يعتبر المحدد الرئيسي للإستهلاك ، فكلما زاد الدخل زاد الإستهلاك والعكس صحيح .

ويمكن التعبير عن دالة الإستهلاك رياضيا كما يلي :

$$C = F(Y)$$

بحيث **C** : يمثل الإستهلاك الكلي ، **Y** يمثل الدخل .

وهذا يعني أن الإستهلاك دالة تابعة للدخل فقط ، ويمكن تمثيل العلاقة بين الإستهلاك والدخل بصورة أدق بمعادلة من الدرجة الأولى :

$$C = a + bY$$

بحيث **a>0** ، **a** المقدار الثابت أو الإستهلاك التلقائي .

0 < b <0 ، **b** الميل الحدي للإستهلاك .

وللاستهلاك علاقة عضوية بـ الإنتاج ، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية ، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات .

5- نشاط الإدخار :

يعتبر الإدخار نشاط إقتصادي مهم لضمان إستمرارية الدورة الإقتصادية ، وهو ظاهرة مرتبطة بالدخل والإستهلاك ، بإعتباره إقتطاع جزء من الدخل ليوجه نحو تحقيق منافع مستقبلية بدلا من الإنتفاع به حاليا

- **تعريف الادخار:**

- هو امتناع الأشخاص عن استهلاك جزء من مداخلهم ووضعها في المؤسسات البنكية وعدم تجميدها للاستفادة من الفائدة والمشاركة في الدورة الاقتصادية .
- كما يعرف على أنه إستهلاك مؤجل يتخلى من خلاله الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة معينة حاضرة بقصد تأمين الأموال اللازمة لتحقيق إشباع رغبة محتملة في المستقبل ، وذلك دون الإستعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة [1].
- كما يعرف على أنه فائض الدخل عن الإستهلاك ، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الإستهلاك والخدمات الإستهلاكية [2].

[1] شقيري نوري موسى ، صالح طاهر الزرقان وآخرون ، " **إدارة الإستثمار** " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى 2012 ، ص 19 .

[2] حسام علي داود ، " **مبادئ الإقتصاد الكلي** " ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 127 .

- هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإستهلاك على السلع والخدمات والذي يتم توجيهه إلى المؤسسات المالية قصد إعادة إستثماره .

- **أهمية الإدخار:**

– الاستفادة من الفوائد التي تمنحها البنوك لمدخرها.

– توفير المال لمن هم بحاجة إليها بدل تجميدها .

– توفير السيولة المالية وتقوية رأسمال .

– ازدهار الاستثمار يؤدي إلى تحسين الانتاج والإنتاجية .

– تحسين المستوى المعيشي للأفراد .

– تحريك النمو الاقتصادي وازدهار الأمة من خلال مساهمته في عملية التنمية الشاملة كعامل من العوامل الأخرى التي تساعد على تحقيقها كالأيدي العاملة الفنية والمدربة والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة .....

– تخفيف الضغوط التضخمية إذ أنه يحد من الإستهلاك وبالتالي التخفيف من الطلب الكلي ومنه تحقيق الإستقرار النقدي [1].

- **دوافع الإدخار** :

ترتكز عملية الإدخار على دعامتين أساسيتين هما :

- **القدرة الإدخارية** : هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله للمستقبل ، وهذه القدرة تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق ، وهذا الأخير يحدد وفق مستوى معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته وبالتالي فالقدرة الإدخارية هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر .
- **الرغبة الإدخارية** : هي دافع ذاتي والتي بموجبها يرغب الفرد في تنظيم نفقاته .

- **أنواع الادخار**[2]: هناك نوعين من الادخار ، ادخار إجباري وادخار اختياري .

[1] نزار سعد الدين العسي ، إبراهيم سليمان قطف ، " **الإقتصاد الكلي ، مبادئ وتطبيقات** " ، جامعة عمان الأهلية ، الأردن ، 2007 ص 232 .

[2] زينب حسين عوض الله ، مجدي محمود شهاب ، أسامة محمد الفولى ، " **أصول الإقتصاد السياسي** " ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2000 ، ص 192 .

– **الادخار الإجباري** : هو الذي يجبر فيه الشخص عن القيام بهذا الادخار لأسباب معينة وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية مثل الضمان الاجتماعي، التأمينات ، الضرائب والرسوم.....

هذا النوع من الإدخار له أهمية خاصة وذلك لإتساع مجالاته ولتمتعه بصفة الإستمرار والثبوت وفي مقدمة مجالاته ما يلي :

– نطاق الإدخار التقاعدي لدى صناديق التأمينات الإجتماعية : تقوم به الدولة بصورة جماعية عن طريق إقتطاع الدولة لجزء من مرتبات الأفراد أثناء عملهم ثم صرفها لهم بعد تقاعدهم .

– نطاق إدخار الشركات : هذا النوع من الإدخار يتم عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم إحتياطاتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي ، فيترتب عن ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين .

– نطاق الإدخار عن طريق الضرائب .

– نطاق الإدخار عن طريق القروض : يساعد الحصول على القروض وتوجيهها وفقا لأهداف السياسة العامة للدولة وعلى أساس معايير الإستثمار إلى دعم التنمية الإقتصادية .

– **الادخار الاختياري** : هو الذي يصدر من الشخص بمحض ارادته أي دون ضغوط بحيث يمتنع الفرد عن استهلاك جزء من دخله الصافي .

- **العوامل المؤثرة في الادخار[1]:**

إن العوامل المؤثرة في الادخار هي نفسها العوامل المؤثرة في الاستهلاك فأي عامل يؤثر في زيادة الاستهلاك فهو في نفس الوقت يؤثر في إنخفاض الإدخار ماعدا الدخل ، ومن بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد سلوك الأفراد الإدخاري مايلي :

- **الدخل** : إن دخل المستهلك له علاقة وطيدة وطردية بعملية الإدخار ، فكلما زاد دخل الفرد كلما زادت عملية إدخاره مما يؤدي إلى عملية التقليل من الإستهلاك .

- **الثروة** : إن عملية حيازة الشخص للعقارات والممتلكات الخاصة تجعل ثروته في شكل مالي مريح مما يؤدي إلى ميله لعملية الإدخار بالمؤسسات المالية .

[1] فيصل بوطيبة ، " **مدخل لعلم الإقتصاد** " ، الطبعة الثانية ، دار جسور للنشر والتوزيع ، المحمدية الجزائر ، 2018 ، ص ص ، 148 . 149

- **معدل الفائدة** : إن معدل الفائدة له علاقة طردية بعملية الإدخار ، فكلما إرتفع معدل الفائدة كلما أقبل الأفراد على عملية إدخار أموالهم لدى تلك المؤسسات المالية .

- **معدل التضخم** : إن نشاط الإدخار يرتبط إرتباطا سلبيا بمعدل التضخم ، حيث كلما إرتفع معدل التضخم تراجع الأفراد عن إيداع أموالهم لدى البنوك ، نظرا لكون إرتفاع نسبة التضخم تفسر القدرة الشرائية للنقود وبالتالي الودائع .

- **الضرائب** : كلما إرتفعت الضرائب أثرت سلبا على سلوك الأفراد الإدخاري فهي إقتطاع من مداخيلهم مما يخفض من عملية إدخارهم للأموال .

- **المستوى التعليمي** : إن الأفراد المتعلمين أكثرهم وعيا بعملية الإدخار فكلما زاد عدد المتعلمين ، كلما زادت عملية الإدخار .

- **التقاليد** : إن تقاليد الأفراد تؤثر على عملية إدخارهم للأموال ، فالمسلمون مثلا يحبذون إدخار أموالهم في البنوك الإسلامية بدلا من إيداع أموالهم في البنوك الربوية .

- **الاكتناز:** هو احتفاظ الأشخاص بالنقود دون وضعها لدى المؤسسات المالية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي وهذا راجع لعدة أسباب منها : انعدام الثقة بالبنوك ، الوازع الديني ، العادات والتقاليد ...

- **العلاقة بين الادخار والدخل** .

ولتوضيح العلاقة بين الادخار والدخل نستعمل المؤشرين التاليين:

– **الميل المتوسط للادخار:** هو أداة لقياس توجه الفرد نحو الادخار من خلال معرفة نسبة الادخار من الدخل ويحسب بالعلاقة التالية: الميل المتوسط للادخار = الادخار / الدخل

– **الميل الحدي للادخار:** ويقيس درجة استجابة ادخار الأفراد عند التغير الحاصل في الدخل ، بمعنى يقيس مقدار التغير في الادخار عند التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة ويحسب بالصيغة الرياضية التالية:

الميل الحدي للادخار = التغير في الادخار / التغير في الدخل .

ملاحظة:

-الميل المتوسط للادخار + الميل المتوسط للاستهلاك = 1

-الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1

- **دالة الإدخار:**

$$S=a + (1-b) Y$$

s يمثل الإدخار ، **a** جزء من الإدخار الذي يغطي الإستهلاك الثابت التلقائي ، **(1-b)** : الميل الحدي للإدخار .

6- نشاط الإستثمار :

يعتبر الإستثمار نشاط إقتصادي مهم في إستحداث وتوسيع القدرات الإنتاجية للبلد ، وقدرته على إنتاج وسائل إشباع الحاجات والرغبات المختلفة ، فهو النشاط الذي يمكن من توظيف فوائض الأموال والمدخرات في أنشطة تخلق القيمة .

- **تعريف الاستثمار:**

هو ذلك الجزء من الدخل المخصص لشراء المعدات والعقارات أو للتوظيف المالي ،كما يمكن أن يعرف بأنه كل شراء للآلات لاستخدامها في العملية الإنتاجية وزيادة الدخل .

- كما يعرف الإستثمار على أنه " إستخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية ، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات " [1].
- ويعرف في معناه الإقتصادي على أنه " توظيف الأموال في مشاريع إقتصادية وإجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم "[2].
- وعرفه كينز بأنه " الزيادة في التجهيزات الرأسمالية ، وتكون هذه رأس المال الثابت ورأس المال المتداول"[3].
- ويعرف أيضا بأنه " توظيف الأموال لفترة زمنية محددة ، بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات " [4].

- **أهمية الاستثمار**[5]: للاستثمار أهمية بالغة على المستوى الوطني سواءا اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو على مستوى الفرد .

---

[1] علي عبد الفتاح بوشرار ، " **الإقتصاد الدولي : نظريات وسياسات** " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 02 .

[2] قاسم نايف علوان ، " **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق** " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 29 .

[3] شوام بوشامة ، " **تقييم وإختيار الإستثمارات** " ، دار الغرب ، وهران ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 28 .

[4] Frank K . Reilly , Keith C Brown , **" Investment Analysis Portfolio Mangement "** , 7 th Edition , Thomson , South- Western , USA , 2002 , p 13 .

[5] قاسم نايف علوان ، " **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

- **أهمية الإستثمار على المستوى الوطني** :

يمكن تلخيص أهمية الإستثمار على المستوى الوطني على النحو التالي :

– الأهمية الاقتصادية :

- زيادة الإنتاج و تحسين النوعية في العمل .

- زيادة المداخيل .

- دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

- الأمن الغذائي والتقليل من التبعية المالية والتقنية .

– الأهمية الاجتماعية :

– خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة .

– رفع القدرة الشرائية للمواطن .

– الوصول بالمجتمع نحو الرفاهية العامة .

– الأهمية السياسية:

– الاستقرار السياسي بفعل النمو الاقتصادي .

– حرية البلد في اتخاذ القرارات السياسية بدون ضغوطات دولية.

- **أهمية الإستثمار على مستوى الفرد** :

يمكن تحديد أهمية الإستثمار على مستوى الفرد كما يلي :

- يساعد الفرد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الإستثمار .
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة ، سواءا المخاطر المنتظمة أو غير منتظمة
- يساهم الإستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الإستثمار .

- **تصنيف الاستثمارات**: تصنف الاستثمارات وفق مجموعة من المعايير على النحو التالي :

- **الإستثمارات المحلية والأجنبية** : الإستثمارات المحلية تعود إلى أشخاص يقيمون داخل الدولة ، أما الإستثمارات الأجنبية فتعود إلى أشخاص يقيمون في دول أجنبية ، ويمكن التمييز هنا بين نوعين من الأستثمارات وهي :

الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات الأجنبية غير مباشرة ، ورغم أن المزايا التي تتمتع بها الإستثمارات الأجنبية في كونها تساهم في تلبية حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع والتشغيل ، إضافة إلى دورها في إستقطاب رؤوس الأموال والعملة الصعبة في المدى القصير ونقل التكنولوجيا ، إلا أن دورها في الأجل الطويل يساهم في إستنزاف العملة الصعبة بالنظر إلى التحويلات التي تتم في هذا الإطار والتي تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى بلدان إقامة أصحاب الإستثمارات .

- **إستثمار حقيقي وإستثمار مالي** : حيث يتضمن الأول أصولا مادية ملموسة مثل الأراضي والآلات والمصانع ، أما الثاني فيتضمن عقود مكتوبة مثل الأسهم والسندات [1].

- **إستثمارات إستراتيجية وإستثمارات توسعية** : حيث تشير الإستثمارات الإستراتيجية إلى تلك الإستثمارات التي تمس قطاعات حساسة ومهمة في البلد وذات الأثر البالغ على الدولة وفي إستحداث وتنمية القدرة الإنتاجية للمجتمع ، أما الإستثمارات التوسعية فهي تساهم في توسيع القدرة الإنتاجية الحالية من خلال إقتناء تجهيزات جديدة .

- ونميز أيضا حسب مدة الإستثمار بين **الإستثمارات قصيرة الأجل** (سنة أو سنتين) ، **إستثمارات متوسطة الأجل** (من سنة إلى 4 سنوات) ، **إستثمارات طويلة الأجل** (تفوق سبع سنوات) .

- كما نميز أيضا بين **الإستثمارات الخاصة والإستثمارات العامة** ، حيث يشير الأول إلى تلك الإستثمارات الصادرة عن القطاع الخاص كالعائلات والشركات الخاصة ، ويكون هدفه غالبا إقتصادي أي تعظيم الثروة من خلال تحقيق الأرباح ، أما الإستثمارات العامة فتشير إلى تلك الاستثمارات الصادرة عن القطاع العام أي الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها ، كإنشاء المطارات والطرق وبناء المدارس وغيرها وغالبا ما يكون هدفه إجتماعي أي توفير خدمة أو منفعة عامة للمواطنين .

- كما يمكن أيضا التمييز بين الإستثمارات حسب طبيعتها إلى : **إستثمارات إقتصادية** أي تلك التي تسعى إلى تحقيق هدف إقتصادي أو إيجاد مشروع إقتصادي معين ، **وإستثمارات إجتماعية** وهي تلك التي

[1] مُحَمَّد صالح الحناوي ، طارق مصطفى الشهاوى ، " **مبادئ وأساسيات الإستثمار** " ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 2013 ، ص 17 .

تسعى إلى تحقيق أهداف إجتماعية كالإستثمارات الصحية والثقافية ، وإستثمارات في العنصر البشري وهي تلك التي تسعى إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال أنشطة التعليم والتدريب والتكوين [1].

– **الاستثمار التعويضي (الاحلالي)**: هو ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى بقاء رأس المال على مستواه وذلك بتعويض ما تم اهتلاكه.

– **الاستثمار الصافي**: هو الزيادة من رأس المال من اجل الزيادة في الطاقة الإنتاجية.

– **الاستثمار الإجمالي**: ويتضمن كل من الاستثمارين الاحلالي والصافي .

- **العوامل المؤثرة على الإستثمار** [2]:

حتى يتحقق الإستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الإستثمار الخارجية والداخلية ، وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي :

- **الإستقرار السياسي** : يعتمد الإستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة وإستقرارها والإحتجاجات المستمرة والإضطرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات الإيديولوجية والعنصرية والدولية وسوء توزيع السلطة والدخل ومن حيث إحتمالات الحرب والأطماع .

إن إستقرار النظام السياسي يؤدي إلى إستقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الإستثمار مما يشجع على إستقرار الإستثمارات وتوسعها وتنوعها ، وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في إستقرار الإستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للإستثمار ودرجة الإنفتاح الإقتصادي وتحقيق إستقرار قيمة العملة .

- **الإستقرار الإقتصادي** :يمكن دراسة الإستقرار الإقتصادي من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي ، ويقاس الإستقرار الإقتصادي بدرجة

[1] عبد الله قلش ، "**مدخل للإقتصاد** " ، محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد ، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص ص ، 127 – 128 .

[2] دريد كامل آل شبيب ، " الإستثمار والتحليل الإستثماري " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص ص 26 – 31 .

المخاطر الإقتصادية التي يتعرض لها الإستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل إقتصادية والتي تؤثر على قرارات الإستثمار والمستثمرين .

- **معدل أسعار الفائدة** : يؤثر معدل الفائدة على النشاط الإقتصادي بصورة عامة وعلى الإستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الإستثمارات أو عوائدها ، فالتقلبات في أسعار الفائدة الدولية لها أثر كبير على حركة الإستثمارات الداخلة أو الخارجة من الدولة ، فإرتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى إنتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الإستثمارات المحلية ، وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية ، فكلما إرتفع سعر الفائدة إنخفض الإنفاق الإستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى .

- **الدخل القومي** : يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الإستثمارات ، فكلما إرتفع حجم الدخل أدى ذلك إلى خلق إستثمارات ذات طاقة إنتاجية واسعة ، وكلما زاد نمو الدخل القومي يعني إرتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إلى زيادة الإدخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الإستثمارات مما يعكس العلاقة الطردية بين الإستثمار والدخل القومي .

- **معدلات التضخم** : إن إرتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبيا على الإستثمار لأنه يخلق جوا من عدم الإستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر للحالة التي يكون عليها الإقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة ويرفع درجة المخاطرة لأنه يؤدي إلى الإرتفاع العام في الأسعار وإنخفاض القدرة الشرائية للنقود ويؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للدخول والأرباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يؤدي إلى إنخفاض الرغبة في الإستثمار في بلد يعاني من إرتفاع مستمر في معدلات التضخم .

المحور الخامس

المؤسسات الإقتصادية ، مفاهيمها وتعريفاتها
تصنيفاتها وخصائصها ، أهدافها

تمهيد :

المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة ، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل جزءا من البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع فالمؤسسة بوظائفها المختلفة هي في قلب البيئة الاقتصادية الديناميكية، التي ميزتها الرئيسية التطور و التغير ، فالمحيط الحالي للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد.

أولا : تعريف المؤسسة

هناك تعاريف متعددة أعطيت للمؤسسة، وكل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها، والأهمية التي تعطى لكل جانب من الجوانب.

– المؤسسة هي كل وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي في صنع القرار، وتنتج سلع وخدمات تجارية.

– المؤسسة هي عبارة عن مفهوم وطبيعة جد معقدة، حيث تعبر عن واقع اقتصادي ، وبشري واجتماعي.

– المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح بإنتاج وتبادل السلع والخدمات مع الأعوان الاقتصادية الأخرى .

– المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات، وروابط مع أعوان اقتصادية أخرى تتداخل معها في مختلف الأسواق.

– المؤسسة هي عون إقتصادي ، ينتج السلع والخدمات للأعوان الآخرين ، بغية تحقيق أرباح [1].

– المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك ويمكن أن تعرف كذلك بأنها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج.

– المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، وبشرية، والتي تشكل مركزا مستقل ماليا في صنع القرار، بحيث أن إدارة ومراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم رأس المال بين الشركاء، وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة .

[1] Jean Lus Charron et Sabine Sépari , "**organisation et gestion d'entrprise** ", 2éme édition , Dunod , paris, 2001, p01.

ثانيا : أنواع المؤسسات

عموما يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير، وهي : حسب طبيعة النشاط ، والأهمية والشكل القانوني ، ومصدر الأموال.

– تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط[1]:

– تصنيف المؤسسات في شكل قطاعات، وعددها ثلاثة ، وهي القطاع الأولي، والقطاع الثانوي و أخيرا قطاع الخدمات ، وهذه القطاعات ، يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات والأغراض من ذلك ، وتقسم عموما إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتوجات (السلع والخدمات) المعدة من طرف المؤسسة .

– المحاسبة الوطنية الجزائرية ، تصنف المؤسسات إلى قطاعات مؤسساتية ، وتنظمها حسب نشاطها إلى ثلاثة حالات :

– **في شكل قطاعات** : وهي مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الرئيسي .

– **في شكل فروع** : تصنيف محاسبي لكل وحدات الإنتاج التي تنتج نفس المنتوج .

– **في شكل شعب** : تشمل الشعبة جميع النشاطات من الأعلى (المواد الأولية) ، إلى الأسفل (التسويق) والتي تشارك في خلق المبيعات لبعض أنواع المنتوجات .

– حسب الأهمية (La dimension) :

حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بطرق مختلفة ، باستعمال عدة معايير أهمها عدد العمال ورقم الأعمال السنوي والقيمة المضافة والأرباح المحققة وقيمة التجهيزات الإنتاجية إلخ، ولكن المعايير الأكثر استخداما تتمثل في رقم الأعمال ، والقيمة المضافة .

– عدد العمال : يسمح هذا المعيار بالتمييز بين المؤسسات الصغيرة ، والتي توظف ما بين 10 و 500 عامل ، والمؤسسات الكبرى التي توظف أكثر من 500 عامل .

– رقم الأعمال : يعطينا هذا المعيار فكرة عن أهمية العمليات التجارية للمؤسسة أو المجموعة مع زبائنها.

[1] Jean Claude Papillon , " **Economie d'entrprise** ", 2éme édition , Edition management , paris, 2000 ,p 32.

– **القيمة المضافة** : تشكل القيمة المضافة المقياس الحقيقي للقيمة التي تم خلقها من طرف المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دلالة من معيار رقم الأعمال ، من الناحية النظرية .

– **نتيجة الاستغلال (EBE)**: وهو الفائض المحقق من طرف المؤسسة ، قبل انتقاص كل من رأس المال التقني و التمويل .

– **تصنيف المؤسسات حسب المعايير القانونية** :

تصنف المؤسسات حسب الشكل القانوني كما يلي :

– **مؤسسات الأفراد** [1]: الشخصية القانونية للمؤسسة تتطابق مع شخصية رجل الأعمال .

– **شركات الأشخاص**[2]: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها لمجموعة من الأفراد.

– **شركات رؤوس الأموال** [3]: وتتمثل في شركات المساهمة .

– **الشركات ذات المسؤوليات المحدودة** : تتمثل فيما يلي:

- La SARL : société à responsabilité limité.
- L'EURL : entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.

هذا الشكل القانوني يسمح لرجال الأعمال بإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة ، بموجبها تقوم بوظائف مختلفة في نفس الوقت ، كسلطة الإدارة ، والجمعية العامة .

– **تصنيف المؤسسات حسب ملكية رأس المال**[4] :

ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسات بشكل ملكيتها ، على اعتبار أن شكل الملكية ، هو المحدد لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسييرها وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

– **المؤسسات الخاصة** : وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها للفرد ، أو لمجموعة من الأشخاص كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وشركات المساهمة .

---

[1] سالم صلال الحسيناوي ، " **أساسيات الإدارة المالية** " ، دار المدينة الفاضلة ، 2014 ، ص ، 20

[2] أحمد بوراس ، " **تمويل المنشآت الإقتصادية** " ، دار العلوم ، الجزائر ، 2008، ص ص ، 16 .

[3] أحمد بوراس ، نفس المرجع ، ص 17 .

[4] أحمد بوراس ، " **تمويل المنشآت الإقتصادية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 14-15 .

– **المؤسسات العامة والمختلطة** : وهي مؤسسات ذات طبيعة قانونية مختلفة ، وتتمثل فيما يلي:

– **المؤسسات العامة**: وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

– **المؤسسات المختلطة**: وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد في ملكية الأموال وفي سلطة القرار.

إضافة إلى ما تقدم ذكره من أنواع المؤسسات ، هناك مؤسسات و جمعيات تنشط في المجتمع ولكن هدفها لا يتمثل في تحقيق الربح، فهي قد تأسست من أجل مساعدة بعض الفئات في المجتمع في بعض القطاعات، ويعتبر التضامن والعلاقات الإنسانية والإجتماعية محور اهتماماتها، وتتمثل هذه المؤسسات في التعاونيات (Coopératives) ، والشركات التبادلية (Mutuelles)، إضافة إلى مؤسسات الإدماج (Les entreprises d'insertion).

ثالثا : خصائص المؤسسة الإقتصادية

تتميز المؤسسة الإقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها [1]:

- **المؤسسة مركز للتحويل** :بإعتبار أنها المكان الذي يتم فيه تحويل الموارد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات) ، وتتمثل الموارد في المواد الأولية ، رؤوس الأموال ، المعلومات والأفراد .

- **المؤسسة مركز للتوزيع** : تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الإقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية ، مثل الأجور التي توزع على العمال الأجراء والأرباح والمداخيل الأخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس أموالهم مسبقا ، وكذلك مستحقات الإيجار الخاص بالمعدات الخاصة بالمؤسسة والفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك تعويضا للأموال المقترضة ، ودفع مستحقات الموردين ، وتسديد الضرائب والإشتراكات في الضمان الإجتماعي .

- **المؤسسة مركز للحياة الإجتماعية** : بإعتبارها مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار إحترام القواعد وقيم المؤسسة .

- **المؤسسة مركز للقرارات الإقتصادية** : تلعب المؤسسة دورا مهما في الإقتصاد بإعتبارها مركزا للقرارات الإقتصادية التي تخص ، نوع المنتجات ، كمية المنتجات ، الأسعار والتوزيع ، التصدير ، الإتصال ، تتمثل

[1] غول فرحات ، " **الوجيز في إقتصاد المؤسسة** " ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2008 ، ص 10 .

هذه القرارات في الإختيارات في إستعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة ذلك لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على إتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة ، متوسطة ، طويلة) ، وحسب درجة أهميتها (إستراتيجية ، تكتيكية ، عملية) .

- **المؤسسة شبكة للمعلومات** : إن إتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة) ، وبالتالي يحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات ، وتحويلها إلى المقررين من أجل إنجاز المهام المنوطة لهم على أكمل وجه .
- **المؤسسة مركز للمخاطرة** : إن المؤسسة معرضة للخطر بإستمرار ، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل .

رابعا : أهداف المؤسسة الإقتصادية

للمؤسسة الإقتصادية مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- **الأهداف الإقتصادية** :

▪ **تحقيق الربح** :يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة ، لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى والإستمرار في الوجود .

▪ **عقلنة الإنتاج** : أي الإستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها من خلال التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط والبرنامج وذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الإقتصادية والمالية والإفلاس في آخر المطاف نتيجة سوء إستخدام عوامل الإنتاج .

▪ تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع .

- **الأهداف الإجتماعية** :

▪ ضمان مستوى مقبول من الأجور .

▪ تحسين مستوى معيشة العمال .

- توفير تأمينات ومرافق للعمال [1].

- **الأهداف التكنولوجية :**

- توفير مصلحة خاصة للبحث والتنمية للحصول إلى أحسن الطرق الإنتاجية علميا ، للرفع من المردودية الإنتاجية في المؤسسة .

- مساندة السياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي .

- **الأهداف الثقافية والرياضية :**

- توفير وسائل ثقافية وترفيهية للعاملين وذويهم من مسرح ومكتبات ورحلات سياحية ، مما يساهم في الرفع من المعنويات ورضا وتفكير العاملين وبالتالي في تحسين مخرجاتهم .

- تخصيص وقت محدد لمزاولة النشاطات الرياضية التي تعود بالفائدة على العامل والمؤسسة من خلال توطيد العلاقات المهنية والإجتماعية بين العاملين وتنمية روح المسؤولية والمبادرة في العمل .

[1] ناصر دادي عدون ، " **إقتصاد المؤسسة** " ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1998 ، ص ص ، 17-19.

المحور السادس

السوق

تمهيد :

السوق هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين بشأن تبادل السلع ، ونتيجة للتقدم الكبير في وسائل المواصلات والإتصالات أصبح التعامل بين البائعين والمشترين ممكنا دون ما حاجة إلى إلتقائهم في مكان واحد ، فإلتقاء قرارات البائعين والمشترين أصبحت تتحقق رغم المسافات الطويلة التي تفصل بينهم ، والعالم كله أصبح هو حدود السوق .

أولا : تعريف السوق

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالسوق من بينها مايلي :

– إن السوق يعتبر نظاما أو هيكلا يسهل عمليات التبادل بين مختلف الوحدات الاقتصادية وينسق بين اختيارات المستهلكين (المشترين) والبائعين (المنتجين) ويوجه تصرفاتهم.

– والسوق قد يكون ضيقا أو متسعا وهذا يعتمد على طبيعة السلعة موضوع التبادل ومواصفاتها ونوعية المتعاملين بها. وعلى هذا الأساس فقد يكون السوق محليا أو إقليميا أو عالميا.

– السوق هو الوسيلة أو الطريقة التي يتصل بواسطتها البائعون مع المشترون إتصالا وثيقا لتحديد كمية ونوعية وسعر سلعة معينة يتم تبادلها بينهما [1].

– هو آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون والمشترون لتحديد كمية ونوعية وسعر سلعة معينة يتم تبادلها بينهم ، أي بعبارة أخرى هو محل إلتقاء العرض والطلب على السلع والخدمات .

– ومن هذا التعريف فإن هناك سوقا لكل سلعة من السلع ، ولا يشترط أن يكون السوق منطقة جغرافية محددة ، فقد يكون السوق غير محدد بحدود جغرافية مثل أسواق الأسهم والسندات والبترول والأسواق تختلف من حيث مداها ونطاقها ، فقد تكون محلية أو إقليمية أو دولية [2].

[1] آدم مهدي أحمد ، " **الوجيز في الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي** " ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1999 ، ص 06

[2] مناور فريح حداد ، وحازم بدر الخطيب ، " **مبادئ الإقتصاد الجزئي** " ، دار الأمل ، الأردن ، 1998 ، ص 223 .

ثانيا : العوامل التي تحدد نطاق السوق

يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق السوق على النحو التالي [1]:

- **نوع السلعة** : يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها ، فالسلع التي لا يمكن الإحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف ، فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات تداولها بين البائعين والمشترين سيكون ضمن سوق محلي بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين والنقل دون الخوف من نقلها مما قد تصبح سوقا عالمية تتداولها الأيدي في مختلف أرجاء العالم .
- **العادات والتقاليد** : إن للعادات والتقاليد دورا هاما في تحديد نطاق السوق ، فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام بعمليات البيع على مستوى دولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم وبالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلعة في أسواق محلية محددة تلاقي قبولا عاما من كافة فئات المجتمع .
- **سهولة الإتصال بين البائعين والمشترين** : إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية سهولة الإتصال ما بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الإقتصادي في الأسواق فسرعة الإتصال والإنتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الإقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق .
- **تكاليف النقل والتأمين** : إن إرتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الإقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي على الرغم من أن إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج .
- **التشريعات والنظم الإقتصادية** : تلعب التشريعات والنظم الإقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على إستيراد السلعة يعمل على الحد من إنتشارها في أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخصة الإستيراد مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق .

ثالثا : وظائف السوق

تختلف وظائف السوق تبعا للنظام الإقتصادي السائد ومن أهم وظائف السوق ما يلي [2]:

- **تحديد قيم السلع والخدمات** : فالسعر هو مقياس القيمة في السوق وهذا السعر هو الموجه للإنتاج .

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن ، 2009 ، ص ص ، 180 . 181

[2] مناور فريح حداد ، وحازم بدر الخطيب ، " **مبادئ الإقتصاد الجزئي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 223 – 224 .

- **تنظيم الإنتاج** : تتحقق هذه الوظيفة عن طريق التكاليف فالمنتج يسعى إلى تحقيق أكبر إنتاج بأقل تكلفة معينة ، ويتم ذلك عن طريق تخصص الموارد بصورة مثلى وإستخدام هذه الموارد في الإنتاج الأكثر ملائمة لهذه الموارد ، وهذا يعبر عن المزيج الأمثل لإنتاج السلع والخدمات .
- **توزيع الناتج** : هذه الوظيفة تتعلق بمسألة لمن يتم إنتاج السلع ، فنظريا يمكننا أن نرى على الأقل بأن الأفراد والموارد تستلزم دخولا طبقا لمقدار ما تنتجه وهكذا يصبح الأفراد الأكثر إنتاجية هم أولئك الذين يمتلكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون نتيجة لذلك أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات .
- **التقنين:** والذي يعتبر جوهر عملية التسعير لأنه يقيد الإستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود .
- **توصيل المعلومات** : والذي يعتبر أحد الوظائف الهامة للسوق ، ذلك أنه لا يمكن التعرف على تفضيلات المستهلك بصورة مباشرة ، لذا يتم الإعتماد على الأسعار في توصيل المعلومات عن تقويم المستهلك لوحدات إضافية من هذه السلع وسلع أخرى عديدة غيرها ، فالأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس إختيارات المستهلكين والمنتجون وأصحاب الموارد ، وهذه الكمية الهائلة من المعلومات تلخص بـ " سعر السوق " .
- **تنسيق أفعال المشاركين في السوق** : فالأسعار تقوم بالتنسيق بين إختيارات المشترين والبائعين ومن ثم تحقق التوافق بين قراراتهم ، فإذا عرض العارضون من سلعة ما كمية أكبر من التي يطلبها المستهلكون عند سعر السوق ، فإن هذا السعر ينخفض وعندها سوف يخفض المنتجون إنتاجهم وقد ينسحب البعض من العملية الإنتاجية وفي نفس الوقت فإن إنخفاض السعر يحفز المستهلكين على شراء كميات أكبر من هذه السلعة وهكذا يختفي فائض العرض في نهاية الأمر ويعود التوازن إلى السوق مرة أخرى ويحصل العكس في حالة قيام العارضين بعرض كمية أقل من تلك التي يشتريها المستهلكون فيحدث فائض طلب في السوق كما أن الأسعار توجه المنظمين إلى تنفيذ المشروعات الإنتاجية التي يشتد طلب المستهلك عليها بالنسبة لتكاليف العمل التنظيمي من خلال الإشارات التي تعكسها الأرباح والخسائر .

رابعا : أشكال السوق

للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي : البائعون ، المشترون والسلعة محل التداول والإختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه إختلاف في طبيعة السوق ، ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الإختلاف إلى 4 أشكال من الأسواق على النحو التالي :

– سوق المنافسة التامة [1]:

يعتبر سوق المنافسة التامة نموذجا نظريا (مجردا) يبسط لنا الواقع ويساعدنا على فهمه. فهو يعتبر سوقا مثاليا يستخدم كأساس لدراسة الأشكال الأخرى من الأسواق وتحليل سلوك المنشآت فيها، ولا توجد أسواق المنافسة الكاملة من الناحية العملية.

– خصائص سوق المنافسة التامة :

تتسم سوق المنافسة بالخصائص الآتية:

- **وجود عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة:** فالكمية التي يتعامل بها كل من البائعين والمشترين تكون صغيرة لدرجة كبيرة بحيث لا تمكن أي منهم من التأثير على السعر السائد في السوق وبالتالي يقبل كل منهم هذا السعر كما هو ويتعامل على أساسه.
- **تجانس السلع المنتجة والمباعة في السوق** : فجميع الوحدات تنتج سلعا متجانسة او متماثلة بحيث لا يمكن للمشترين التمييز بين سلعة وأخرى، وبالتالي فإن السلع التي تنتجها وتبيعها هذه الوحدات تعتبر بدائل كاملة لبعضها البعض.
- **حرية الدخول والخروج من السوق:** بمعنى عدم وجود قيود من أي نوع تعيق الدخول إلى السوق والخروج منه، فعناصر الإنتاج تنتقل بحرية تامة لإنتاج سلعة أو أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى.
- **المعرفة التامة لأحوال السوق** : بمعنى أن جميع المتعاملين في السوق من بائعين ومشترين يكونون على علم ودراية تامة بظروف العرض والطلب من حيث الكميات المطلوبة والمعروضة وأسعار السلع وعناصر الإنتاج وأنواع السلع وتكاليف إنتاجها وغيرها.

– سوق الاحتكار التام [2]:

إن مشروع الاحتكاري هو البائع أو المنتج الوحيد في السوق، وبهذا فإن هذا السوق يعتبر نقيضا لسوق المنافسة الكاملة إذ يسود عنصر الاحتكار وينتفي تماما عنصر المنافسة.

– خصائص سوق الاحتكار التام :

- وجود بائع واحد في السوق، بغض النظر عن عدد المشترين.

---

[1] مناور فريح حداد ، وحازم بدر الخطيب ، " **مبادئ الإقتصاد الجزئي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 225 – 226 .

[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 182 .

- أن السلعة التي ينتجها المحتكر هي سلعة فريدة لا بديل لها لأن المحتكر هو المنتج (البائع) الوحيد للسلعة.
- نتيجة الاحتكار التام فإن هناك عوائق تحول دون دخول آخرين إلى هذا النوع من الإنتاج في السوق ويضمن للمحتكر أن يظل السوق قاصرا عليه.

ولان المحتكر هو المصدر الوحيد للمعروض من السلعة، فإن شرط المعرفة الكاملة بأحوال السوق يصبح غير مهم.

- السعر هو السعر الذي يفرضه المحتكر للسلعة، حيث أن المحتكر يمكنه إتباع سياسة سعرية ذاتية ليحدد الكمية التي ينتجها أو يبيعها.

والحقيقة أن ما تقدم من شروط هو تفسير لاحتكار التام من جانب المنتج (البائع) أما الاحتكار التام من جانب المشتري فنجده عندما لم يكن للسلعة سوى مشتر واحد، سيترتب على ذلك إمكانية في التأثير على السعر عن طريق زيادة أو إنقاص الكنية التي يشتريها. لان ما يطلبه من السلعة يمثل مجموع ما يطلب منها في السوق.

وتجدر الإشارة هنا أن الاحتكار التام ظاهرة نادرة نسبيا، ويمكن ملاحظتها في بعض القطاعات الخدمية كخدمات الهاتف والكهرباء، وهي غالبا ما تكون مملوكة للدولة أو أنها مقيدة بقوانين الحكومة.

– المنافسة الاحتكارية [1]:

تقع المنافسة الاحتكارية بين المنافسة التامة والاحتكار التام، فبعض خصائص المنافسة الاحتكارية تكون متشابهة للمنافسة التامة والبعض الآخر يكون مشابها للاحتكار التام ولكنها تكون أقرب للمنافسة التامة منها إلى الاحتكار، ويعتبر هذا النموذج من الأسواق الأكثر تمثيلا للواقع.

– خصائص سوق المنافسة الاحتكارية :

تتميز المنافسة الاحتكارية بأهم الخصائص التالية:

- **وجود عدد كبير من المنشآت العاملة في السوق :**

ولكن هذا العدد يكون بصفة عامة أقل من عدد المنشآت العاملة في سوق المنافسة الكاملة ، فكل منشأة في سوق المنافسة الكاملة تكون ذات حجم صغير وبالتالي تكون حصتها في السوق صغيرة نسبيا

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 183 .

بحيث لا تستطيع أن تؤثر أو تتحكم في سوق المنتج (أي السلعة التي تنتجها وتبيعها) وبهذه الخاصية تتشابه مع سوق المنافسة الكاملة، ومن أمثلة منشآت المنافسة الاحتكارية، محطات البنزين، صالونات الحلاقة محلات المواد الغذائية، الصناعات الغذائية، صناعة المنسوجات، صناعة الصابون، صناعة الدخان مسكنات الصداع...وغيرها.

- **السلع المنتجة في هذه السوق تكون متشابهة ولكن ليست متجانسة (أو متماثلة) :**

وبالتالي فهي تعتبر بدائل جيدة قريبة الإحلال من بعضها، وعلى الرغم من تشابه السلعة التي تنتجها منشآت المنافسة الاحتكارية، إلا أن كل منشأة تحاول أن تميز ناتجها (أو سلعتها) عن غيرها من المنشآت وهذا ما يميز هذه السوق عن سوق المنافسة التامة حيث تكون جميع السلع المنتجة متجانسة تماما ولا يستطيع المشتري التمييز بين سلعة منشاة أو أخرى.

- **حرية الدخول إلى السوق والخروج منه :**

فالدخول أو الخروج من السوق يعتبر أسهل نسبيا إذ ليس هناك عوائق دخول رئيسية، فالقيود قليلة جدا في العادة (وإذا وجدت) فإنها تكون مفروضة من السلطات الحكومية ويكون من السهل التعامل معها مثل الحصول على التراخيص الصحية المطلوبة لفتح مطعم جديد مثلا. وبهذه الخاصية يتشابه سوق المنافسة الاحتكارية مع المنافسة التامة.

– سوق احتكار القلة : يقترب هيكل سوق احتكار القلة من هيكل الاحتكار التام، ويتسم بأهم الخصائص الآتية:

– خصائص سوق احتكار القلة :

- **وجود عدد قليل من المنشآت التي تسيطر على الصناعة:**

وهنا يثار السؤال حول تعريف "عدد قليل" من المنشآت وكيفية سيطرتها على الصناعة، أن البعض يشير إلى أن عدد المنشآت يجب أن لا يتجاوز عدد أصابع اليد حتى يعتبر السوق احتكار قلة والبعض الآخر يحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال إطلاق تعبير "الثلاثة الكبار" أو "الأربعة الأولى" أو "الأخوات السبع" ....وغيرها.

بشكل عام فإن هذه المنشآت (على قلتها) تسيطر على الصناعة إذا كانت تستأثر على نسبة كبيرة من الإنتاج أو المبيعات في السوق تعارف على أن تزيد عن 50% من إجمالي الصناعة، ومثال على ذلك صناعة الطائرات، صناعة السيارات، صناعة الحديد والصلب...والبتروكيماويات وغيرها.

- **الاعتماد المتبادل بين المنشآت:**

إن قلة محدودية عدد المنشآت في صناعة احتكار القلة يجعل كل واحدة منها تعتمد في اتخاذ قراراتها على توقعاتها بردود أفعال المنشآت الأخرى المنافسة عند اتخاذها لأي قرار يتعلق بالتسعير أو الإنتاج.

أن القرارات التي تتخذها احدي المنشآت غالبا ما يكون لها تأثير جوهري على سعر منتجاتها وأرباح المنشآت المنافسة، فإذا ما فكرت إحدى المنشآت بتخفيض أسعارها أو القيام بحملة دعائية لتنشيط مبيعاتها فإنه يتوجب عليها قبل إقدامها على صنع قرارها أن تتنبأ بما سيكون عليه رد فعل المنشآت وحصتها المنافسة والتي قد تقوم باتخاذ إجراءات مضادة حفاظا على زبائنها وحصتها في السوق كأن تقوم بتخفيض أسعارها بنسبة مساوية أو أكثر من ذلك والقيام بحملة دعائية عنيفة كإجراء وقائي .

- **المنتجات أما أن تكون متجانسة أو متمايزة :**

لكي نقارن بين السلع التي تقوم بإنتاجها المنشآت التي تعمل في ظل احتكار القلة يجب أن نميز بين نوعين من احتكار القلة هما:

النوع الأول: وهو احتكار القلة البحت أو التام في هذه الحالة يتشابه الناتج في إحدى المنشآت كثيرا جدا مع مثيله في المنشآت الأخرى، أي أن المنتجات – أساسا- تعتبر متجانسة ومثال على ذلك صناعة الحديد والاسمنت.

والنوع الثاني: فهو احتكار القلة المتمايز، وهي الحالة التي تحمل فيها المنتجات من المواصفات ما يجعلها تتميز بوضوح من منشأة إلى أخرى، وهذه الاختلافات قد تكون في الخصائص الطبيعية الفعلية أو في بعض النواحي الأخرى ، مثل التغليف أو التعبئة وموعد ومكان التسليم والخدمات التي تصاحب بيع المنتجات (التوصيل المجاني) ، أو الضمان والعلامات التجارية وغيرها وتقوم المنشآت بتعزيز هذا التمايز عن طريق الدعاية والإعلام ومثال على ذلك صناعة المشروبات الغازية وصناعة السيارات وصناعة التلفزيونات....وغيرها.

- **وجود قيود وعوائق قوية أمام الدخول إلى سوق احتكار القلة :**

ومن أمثلتها ضخامة حجم التمويل اللازم، القيود القانونية، ووفورات الحجم الكبير....وغيرها.

إن دخول أي منشأة إلى صناعة احتكار القلة يجب أن يكون قائما على أساس الانتاج بحجم كبير (بالنسبة للحجم الكلي للسوق) كهدف أساسي للمنشأة تسعى إلى تحقيقه من أجل الحصول على تكلفة منخفضة للوحدة من الناتج لذا فإن عددا قليلا جدا من المنشآت ذات الحجم الكبير وذات الكفاءة في

التكاليف يمكن أن تغطي الطلب على منشآت ذات الحجم الكبير وذات الكفاءة في التكاليف يمكن أن تغطي الطلب على منتجات الصناعة ومثال على ذلك صناعة السيارات.

خامسا – أنواع السوق:

توجد عدة أنواع للأسواق سنتطرق إلى الأهم منها دون التعمق فيها على النحو التالي :

- **سوق السلع والخدمات** :هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا السلع والخدمات مع طالبيها مثل : سوق السيارات .....

- **سوق العمل** : هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا خدمة العمل (في معنى الشغل) وهم المؤسسات والإدارات العمومية .....مع طالبي خدمة العمل (في معنى الشغل) وهم الأفراد.

- **سوق الأوراق المالية** : هو المكان الذي يلتقي فيه عارضي المدخرات أي من لهم فائض وهم الأفراد والمؤسسات مع طالبي المدخرات ، أي من هم بحاجة إليها وهم المؤسسات والمؤسسات المالية وتنقسم هذه السوق إلى السوق المالي ، السوق النقدية وسوق السندات .

المحور السابع

النظام الإقتصادي والسياسات الإقتصادية

تمهيد :

يحتل النظام الإقتصادي أهمية بالغة وأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات والدول ، وفي عمل الإقتصادات وتطورها وفي حاضر الأجيال ، ومستقبلها ، ذلك لأن النظم الإقتصادية هي التي تتحدد من خلالها الكيفية التي يتم بموجبها القيام بالنشاطات الإقتصادية والأسس التي تستند إليها هذه النشاطات ، والجهات التي تقوم بها ، والصيغ التي تعتمدها والوسائل والإجراءات التي يتم إتخاذها ، وما يتحقق نتيجة لكل ذلك من أهداف وبالذات مايتصل منها بتوفير العيش والرفاه للفرد والمجتمع ، وأفراده ، والقوة ، والتقدم والإقتصاد .

أولا: النظام الإقتصادي

1- ماهية النظام الإقتصادي :

من الصعوبة وضع تعريف يحدد ماهية النظام الإقتصادي ومفهومه ، لإرتباط النظام الإقتصادي بالجوانب النظرية والفكرية ، وبالجوانب التطبيقية الواقعية ، وبالجوانب الأخرى كافة الإجتماعية والسياسية والدينية والثقافية وغيرها ، إضافة إلى إختلاف وجهات النظر بخصوص ما يعنيه النظام الإقتصادي نتيجة الإختلاف في المعتقدات والإيديولوجيات .

2- تعريف النظام الاقتصادي :

يمثل مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تحدد أداء إقتصاد معين كملكية وسائل الإنتاج وأهداف المجتمع ، وذلك بإعتبار أن وسائل الإنتاج هي التي يتم إستخدامها للقيام بالنشاطات الإقتصادية التي تحقق الأهداف [1].

– النظام الإقتصادي يعني مجموعة من الحوافز والوسائل الكلية التي يتم تفصيلها من بين الأهداف البديلة للنشاط الإقتصادي الذي يتم تحديده وكيفية التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف [2].

– النظام الإقتصادي هو مجموعة القواعد والمبادئ التي تحدد الوسائل ، المؤسسات والإجراءات لأداء النشاطات الإقتصادية ونموها بما يحقق الإستخدام الكامل والكفء للموارد ، وبما يحقق تلبية هذه النشاطات لإحتياجات الأفراد والمجتمع المتطورة وبصورة عادلة [3].

---

[1] Egon Neuberger , Eillam Duffy **, " Comparative Economic Systems"** , Allyn and Bacon , Inc. Boston , U.S. A , 1976, PP , 2-3.

[2] Carl Landuer ,**" contemprary Economic System "** , J.B . Lippincott Co , NY , 1964 , P 02 .

[3] فليح حسن خلف ، " **النظم الإقتصادية ، الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 07 .

– النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة .

ومن خلال ذلك نجد أن النظام الاقتصادي يركز على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة ، والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى .

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثِّر فيه.

3- السمات الأساسية للنظام الإقتصادي :

توجد العديد من السمات الخاصة بكل نظام إقتصادي ، إلا أن هنالك سمات يتم إعتبارها سمات أساسية للنظام الإقتصادي ، مع الإختلاف في درجة الأهمية والتركيز على كل منها قياسا بالأخرى ، ومن أبرز هذه السمات الأساسية ما يلي :

- الملكية: والتي تتصل بمجموعة حقوق أهمها ، حق التصرف ، حق الإستعمال والإستخدام ، وحق الإنتفاع بالشيء موضوع الملكية أو الخدمات التي يولدها إستعماله ، والملكية كسمة أساسية للنظام الإقتصادي تمثلها ملكية وسائل الإنتاج والنشاطات الإقتصادية .
- الآلية التي يتم بموجبها إتخاذ القرارات الخاصة بالنشاطات الإقتصادية والقيام بهذه النشاطات والتوسع فيها وبالذات الإنتاجية منها .
- الهدف : أي تحديد الهدف أو الأهداف التي يسعى النظام الإقتصادي إلى تحقيقها [1].

4- وظائف النظام الإقتصادي [2]:

من المعروف أن أي نظام إقتصادي مهما كان نوعه ، يجب أن يقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية المرتبطة ببعضها البعض وهي على النحو التالي :

- تحديد نوع الإنتاج وكميته في كل ضروب النشاطات الإقتصادية .
- تنظيم الإنتاج ، أي الكيفية التي يتم بها الإنتاج في جميع السلع والخدمات .
- توزيع الدخل الوطني بين عناصر الإنتاج المختلفة التي أسهمت في تحقيقه .

---

[1] فليح حسن خلف ، " **النظم الإقتصادية ، الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 09- 11 .

[2] فؤاد بن حدو ، " **الإقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية ، دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية** " ،قسنطينة ، الجزائر ، 2018 ص 50.

- توزيع السلع والخدمات في الوقت القصير الذي تكون فيه كمية السلع المعروضة محدودة .
- المحافظة على الطاقة الإنتاجية للإقتصاد أو توسيعها (ضمان النمو الإقتصادي) .

ومن خلال هذه الوظائف يتضح لنا أن الربط بين النظام الإقتصادي وبين الحلول التي يوفرها للمشكلات التي تثيرها الندرة والإعتماد المتبادل بتحديده لتركيب الإنتاج وخصائصه وتوزيع الدخل ومعدل النمو الإقتصادي ، وهو الأمر الذي يعني تأكيدا على ربط النظام الإقتصادي بمعالجة المشكلة الإقتصادية

5- أهداف النظام الإقتصادي [1]:

تختلف الأهداف التي يمكن للنظم الإقتصادية تحقيقها أو السعي لتحقيقها من نظام إقتصادي لآخر وحسب سماته وطبيعته ، وما يستند إليه من أسس ، ووفقا لآليته ، وما يتخذه من وسائل ، وما يقوم به من نشاطات ، وبإستخدام الصيغ والإجراءات التي تسهم في هذا التحقيق ، وكذلك تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر ، وحتى في ظل نظام إقتصاد معين ومراعاة لحالة الإقتصاد وحاجته ، ورغم ذلك هناك العديد من الأهداف العامة التي يمكن لكافة النظم الإقتصادية أن تحققها ، أو تسعى لتحقيقها ، ومن هذه الأهداف مايلي :

- **النمو الإقتصادي** : والذي يتمثل بزيادة حجم الإنتاج الحقيقي الذي يولده الإقتصاد المعين ، وزيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن .
- **الكفاءة** : وتعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الإقتصادي موارده وإمكاناته الإقتصادية في الفترة الزمنية المعينة .
- **الإستقرار الإقتصادي** : والذي يتضمن تحقيق الإستقرار الداخلي ، أي إستقرار المستوى العام للأسعار والذي هو المتوسط العام لأسعار جميع السلع والخدمات في الإقتصاد ، والذي يتحقق بالتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الإقتصاد .
- **العدالة** : والتي يمكن أن تتحقق من خلال الآلية التي يعمل بموجبها ، وبما يضمن قيامه بنشاطاته وبالصيغ التي تؤدى بها هذه النشاطات .
- **أهداف التنمية** : أي مدى قدرة النظام الإقتصادي من خلال سماته الأساسية ونشاطاته ، والصيغ والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتم بها هذه النشاطات على تحقيق أهداف التنمية .

[1] فؤاد بن حدو ، " **الإقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية ، دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية** " ، قسنطينة ، الجزائر ، 2018 ص 50.

- **الحفاظ على الوجود الوطني والقومي** : والذي يرتبط بمدى قدرة النظام وكفاءته ونجاحه في الحفاظ على وجود المجتمع ، وإحتفاظه بهويته الوطنية والقومية وبما يضمن إستقلاليته ، وذلك بإمتلاك القوة السياسية والعسكرية والإجتماعية إضافة إلى القوة الإقتصادية [1].

ثانيا : تصنيف النظم الاقتصادية (حسب تطورها التاريخي).

بالرغم من اختلاف الباحثين في وضع معايير مشتركة في تحديد وتصنيف الأنظمة الاقتصادية، إلا أنه يمكننا اعتماد التصنيف التالي لشموليته، فقد عرف الإنسان منذ القدم و طبق العديد من النظم الاقتصادية المختلفة من حيث أسلوب الإنتاج و توزيعه مكانا و زمانا، و هذه النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي يمكن تصنيفها إلى:

1- نظم اقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية (النظام الاقتصادي : البدائي /العبودي/ الإقطاعي) .

2- نظم اقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية (النظام الاقتصادي: الرأسمالي / الاشتراكي / المختلط/ الإسلامي)

- **النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية :**

أ- النظام الاقتصادي البدائي [2]:

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية ، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً، فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة ، بحيث تركز جهد الإنسان و إنتاجه في صيد الحيوانات و اقتطاف الثمار و الخيرات التي تجود بها الأرض ، فلم يكن يملك آلات و رأس مال ليحول إنتاجه ، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي، و بالتدريج بدأ الإنسان يدخل تحسينات على أدوات إنتاجه الحجرية و الخشبية و العظمية ليحصل بواسطتها على كميات أكبر من المواد اللازمة لتحسين معيشته وقد تحقق له ذلك من خلال:

[1] فليح حسن خلف ، " **النظم الإقتصادية ، الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 12- 16.

[2] إبراهيم بولكاحل ، " **مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي** " ، المحور الثاني ، مفهوم النظم الإقتصادية وتطورها التاريخي ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2020 ، ص ص ، 1-2 .

- اكتشاف النار الذي سمح له باكتشاف مصادر جديدة للغذاء ، و للوقاية من البرد، و كذلك لصنع بعض الأدوات المنزلية من الطين و الخشب.
- اكتشاف بعض المعادن كالبرونز و الحديد.
- اكتشاف القوس و أدوات الصيد، الأمر الذي زاد من مصادر الغذاء و ساعد على تربية الحيوانات بعد اصطيادها.
- تعلم مبادئ الزراعة و الفلاحة.
- **علاقات الإنتاج**: لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، فتجمعوا حينها و شكلوا قبائل و جماعات ، و كان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، فاضطرارهم للتعاون و توافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة ، بل كانت مشاعة و مشتركة بين أفراد القبيلة.

أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات متساوية و قليلة للحفاظ على البقاء ، و لم تكن هناك حاجة للنقود و الأسواق للمبادلة ، إلى أن تم استخدام المقايضة لاحقا.

والملاحظ على النشاط الاقتصادي للمجتمعات البدائية أنه كان قائما على أساس المساواة و مشاركة الرجل و المرأة في العمل معا ، حيث ظهر أول تقسيم اجتماعي للعمل حسب الجنس و العمل، فتخصص النساء في تربية الأطفال و جني الثمار و أعمال البيت، بينما تخصص الرجال في الصيد و الزرع..، كما عرفت المجتمعات البدائية ظهور حرفيين مختصين في إنتاج صناعات معينة كصناعة التعدين و الحياكة و الحدادة و صنع الأسلحة إلى جانب قسم آخر يختص في الزراعة.

ب– النظام الاقتصادي العبودي [1]:

يعد نظام الرق Slavery أو العبودية، الذي حلَّ محلَّ النظام المشاعي البدائي ، أول نظام في التاريخ يقوم على الانقسام والاستغلال الطبقي للإنسان لأخيه الإنسانً . و هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي ، أهمها:

- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل .

[1] عبد الله ساقور ، " **الإقتصاد السياسي** " ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 ، ص ، 44 – 46 .

- ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل و إنتاجية العمل.
- ظهور الملكية الفردية و ما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل.

يمكن إجمال خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي في النقاط التالية:

- شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج و الوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي فلم تعد المجموعة القبلية تعمل لسد حاجاتها الاقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياد.
- عرفت وسائل الإنتاج تطورا ملحوظا في هذه المرحلة، بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات و الوسائل البناء و التشييد و الزراعة.
- تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى عمل جسدي و آخر ذهني ، فالعمل الجسدي تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي ، فقد اختصوا في أعمال البناء و التشييد و المناجم و شق الطرقات...، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين اختصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن، إلى جانب العمل الحرفي الذي اختص فيه الحرفيين و كذلك النشاط التجاري للمرآبين و صغار الفرحين
- وظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحوّل تحولاً متدرجاً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية، وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسة ، واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي ، ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق[1].

ج- النظام الاقتصادي الإقطاعي (نظام الاقتصاد المغلق) :

هو النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في عصر الإقطاع في العصور الوسطى .

[1] إبراهيم بولمكاحل ، " **مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي** " مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

- **خصائص النظام الإقتصادي الإقطاعي:**

▪ إن الدوافع الاقتصادية (العوامل الروحية) في هذا النظام تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي و الفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته ، فليس الغاية من العمل هو زيادة الرفاهية بل مجرد الحفاظ على ما هو ضروري و مألوف ، و بمعنى آخر الاقتصاد هنا هو " اقتصاد الحاجة " ، أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي .

▪ من ناحية التنظيم الحقوقي و الاجتماعي في هذا النظام فإنها ترتكز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي .

ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج "الأرض" واستغلال الفلاحين.

وفي مرحلة تكوُّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية ، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام [1].

▪ أما من الناحية التقنية فأدوات الإنتاج ظلت بدائية بسيطة و محدودة ، لا تعرف التطور و الاختراع فالتطور في وسائل الإنتاج يحتاج إلى حافز أساسي عملي يتعلق بزيادة الطلب على المنتجات ، و حافز فكري يتعلق بضرورة توفر بيئة فكرية تساعد على التفكير و هذا ما كان غائبا بشكل مطلق في هذه المرحلة من تاريخ أوربا ، بحيث أن الكنيسة احتكرت المعرفة و رفضت أي محاولات للتفكير والتأمل سعيا منها للحفاظ على الوضع القائم لضمان استمرار استفادتها من نتائج هذا التنظيم و استمرار هيمنتها على الحياة بكافة مجالاتها.

و عموما يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية :

▪ أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي أو الإنتاج بغرض الاستهلاك.

▪ يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي اعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل ، وإن كان على نطاق محدود .

[1] إبراهيم بولمكاحل ، " **مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي** " مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 5- 6 .

- تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عامل الأرض والعمل.
- بالرغم من تزايد أهمية السوق بمرور السنين، كانت على وجه التحديد جانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطي.

- **النظم الاقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية :**

أ– النظام الاقتصاد الرأسمالي (الرأسمالية /الاقتصاد الحر/ الليبرالي):

بعد أن استقر النظام الاقتصادي الإقطاعي في فترة العصور الوسطى، ظهرت جملة من العوامل التي غيرت طبيعة البنية الاجتماعية و السياسية في تلك المرحلة و مهدت لظهور نظام اقتصادي جديد قام على أنقاض النظام الإقطاعي ، عرف هذا النظام بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

– تعريف النظام الاقتصاد الرأسمالي.

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه (الرأسمالية / Capitalisme) " نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية آلات و أدوات العمل) ، سواءا كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم ، و طبقة (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها ، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص [1].

- **عوامل نشأة النظام الرأسمالي .**
- تراكم رأس المال .
- زيادة عدد السكان .
- التطورات الصناعية و التقنية .
- التطورات السياسية و ظهور الدولة القومية الحديثة .
- الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية .

[1] عبد الوهاب الكيالي ، " **موسوعة السياسة (الرأسمالية)** " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط 3 ، ج ، 2 ، بيروت ، 1990 ص 789 .

- **خصائص النظام الرأسمالي .**

▪ **الربح:** إن دافع الحياة الاقتصادية هو دافع فردي مصلحي، يتلخص في البحث عن الربح إلى أكبر حد تسمح به السوق .

فالوحدات الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي تسعى دائماً لزيادة كمية **الربح** للمنتج وزيادة **المنفعة** للمستهلك فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوع بالدافع الاقتصادي أي تحقيق مصلحته الشخصية .

▪ **مبدأ الملكية الخاصة و حرية التعاقد و العمل:** الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج ،حيث أن الفرد حر في إمتلاك ما يشاء وبأي قدر ، وحر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وإنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها الثانوي أو مجال نشاطها .

▪ **آلية السوق أو نظام السوق** :يقوم النظام الرأسمالي بحل المشكلة الإقتصادية عن طريق آلية السوق أو آلية السعر ، حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر وتحقيق رغبات المنتجين (أقصى ربح) والمستهلكين (أقصى إشباع) .

▪ **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد:** يعمل النظام الرأسمالي على تقييد دور الدولة في النشاط الإقتصادي وحصر دورها في الرعاية ، العدل والأمن ، أما نشاط الإقتصادي فيترك أمره كليا للأفراد[1]

ب– النظام الاقتصاد الاشتراكي (نظام الإنتاج الجماعي) :

أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في العديد من الدول الأوربية منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى ظهور العديد من المشاكل التي صاحبت تطبيق هذا النظام على أرض الواقع ، أوجبت التفكير في ضرورة تغيير الأوضاع و تقديم نظام اقتصادي بديل عنه، قادر على تجاوز الاختلالات التي عرفتها المجتمعات الأوربية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي، و مع بداية القرن التاسع عشر، ظهرت الفكرة الاشتراكية، كرد فعل للدمار و الاختلال الذي نتج عن استتباب الأمر للرأسمالية الصاعدة .

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

- **تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي :**

يطلق لفظ الاشتراكية Socialism للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحياناً يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية ،كما يطلق أحياناً، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال ، والطبقات الفقيرة ، بهدف سن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، التي تخفف معاناتهم وتمنحهم بعض المزايا.

إلا أن الاشتراكية ، من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي والآلات، والمصانع للدولة ، بمعنى آخر فإن الاشتراكية على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة [1].

- **الظروف و العوامل التي مهدت لظهور الاشتراكية كبديل للنظام الرأسمالي:**

- انتقاد لاذع للرأسمالية و أسسها القانونية والفلسفية، واعتبارها نظاما يساعد على استغلال طبقات اجتماعية لطبقات أخرى .

- اعتقاد بإمكانية تغير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع فقط على أساس وعيهم لأخطار النظام الرأسمالي .

- تقديم اقتراحات ونماذج لمجتمعات جديدة يكون الأفراد فيها متساوون ولا تعرف الاستغلال.

و يمكن إجمال الانتقادات التي وجهت للرأسمالية ، وشكلت في الوقت ذاته دافع لضرورة التغيير نحو الاشتراكية ، في النقاط التالية:

- نشر الأنانية التي تهدد التماسك الاجتماعي، الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة ، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

- انتشار اللامساواة الاجتماعية و سوء التوزيع العادل للمداخيل و الثروات .

- ابتزاز الأيدي العاملة .

- انتشار البطالة .

- الاحتكار .

[1] إبراهيم بولمكاحل ، " **مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي** " مرجع سبق ذكره ، ص ، 11 .

- الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق .

- المزاحمة والمنافسة فبنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق ، إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف ، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات الصغيرة و المتوسطة،لعدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى الاحتكارية.

- خلق حالة صراع مستمر داخل المجتمع بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال بكل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.

- الاستعمار وذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية ، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكرياً وسياسياً وثقافياً عامة وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها[1].

– خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي [2].

- سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج والتي تمتلكها الدولة أما الملكية الخاصة فهي محصورة في أضيق نطاق
- يقوم النظام الإشتراكي على فلسفة جماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة حيث أن الهدف هو تحقيق الكفاية أي حسن إستغلال الموارد الإقتصادية والعدل أي عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده .
- يقوم النظام الإشتراكي بحل المشكلة الإقتصادية عن طريق آلية التخطيط ، حيث تقوم الدولة بإتباع أسلوب التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد المجتمع بين القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة بقصد إشباع حاجات المجتمع .
- الدور الواسع للدولة ، حيث تتميز بدرجة عالية من المركزية في إتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطات التخطيطية الحكومية ، وفي هذا النظام يكون دور الأفراد محدودا ويخضع سلوكهم تبعا للأوامر الصادرة من الأجهزة المركزية .

–التخطيط المركزي للاقتصاد القومي .

[1] إبراهيم بولكاحل ، " **مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 12 – 13 .
[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

– النظام الاقتصاد المختلط :

وهذا النظام يجمع بين النظامين السابقين (الحر والمخطط) ، حيث يتم اتخاذ القرارات من قبل الدولة (القطاع العام)، والقطاع الخاص اي أن بعض القرارا ت تتخذ من قبل الدولة ، وبعضها يتخذ من قبل القطاع الخاص .

وقد ظهر النظام الاقتصادي المختلط بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 حيث افرزت الحرب مزيداً من الحاجة الى العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة ، وقد زادت الحاجة الى تدخل الدولة للإسراع في اعادة العمران ، كما ان بعض الدول التي كانت تطبق نظام التخطيط المركزي وجدت الفرصة ملائمة للتخلص من بعض مساوئ هذا النظام .

يعرف النظام الإقتصادي المختلط بالنظام الذي يجمع جوانب مختلطة من النظامين الإقتصاديين الرأسمالي والإشتراكي ، لذلك فهو يحمي الملكيّة الخاصة، ويسمح ضمن مستويات محددة بالحرية الإقتصادية لاستخدام رأس المال، ويسمح أيضا للحكومات بالتدخل في الأنشطة الاقتصاديّة من أجل تحقيق بعض الأهداف الإجتماعية .

-كيف يعمل النظام الاقتصادي المختلط ؟

النظام الاقتصادي المختلط هو اقتصاد منظم مع بعض عناصر السوق الحرة وبعض عناصر الأنظمة الاشتراكية، إذ يستند على مبدأ الاستمرارية بطريقة ما بين الرأسمالية الخالصة والاشتراكية الخالصة .

تحافظ الاقتصادات المختلطة عادةً على الملكية الخاصة وتسيطر على غالبية وسائل الإنتاج ، إلا أن ذلك يتم وفق الشروط الحكومية .

–خصائص النظام الاقتصادي المختلط [1]:

- وجود القطاع العام جنبا الى جنب مع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .
- وجود التخطيط او التوجيه الحكومي والية السوق معا .
- تقوم الدوله بمراقبه نشاطات القطاع الخاص .
- حماية سيادة المستهلك .
- تامين الدوله لمصالح العمل والعمال ضد البطالة .
- القضاء على عوامل الإحتكار التي قد تقضي على كفاءة جهاز الأسعار .

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

- تنظيم الإنتاج بما يحقق سياسة التوظيف الكامل .
- تنفيذ سياسة تثبيت الأسعار .
- ضمان النمو الإقتصادي للإنتاج القومي .

– النظام الاقتصاد الإسلامي : –

– تعريف النظام الإقتصادي الإسلامي :

- يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه" مجموعة القواعد المنبثقة من الأصول الإسلامية (القرآن والسنة والاجتهاد الفقهي الاقتصادي) ، التي تعتني بالمعاملات الاقتصادية داخل المجتمع" .

- وهناك تعريف آخر بأنه "مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية".

- يعرف الإقتصاد الإسلامي " بأنه علم إكتساب الثروة والدخل والتصرف بهما ، إنفاقا وإستثمارا وفق القواعد المستمدة من الدين والعقل "، أي أن الإقتصاد بحد ذاته علم لمعرفة وسائل إكتساب الثروات لإستخدامها في تلبية إحتياجات المجتمع بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية [1].

- **خصائص النظام الإقتصادي الإسلامي :**

- إقتصاد قائم على العقيدة .

- **ربانية المصدر والغاية** : أي أن قواعده ومبادئه مستمدة من الوحي الإلاهي ، القرآن والسنة وما إستمد منهما من المصادر الإجتهادية الأخرى كالإجماع والقياس ومقاصد الشريعة الإسلامية ، وهذا يشكل الإطار الديني للنظام الإقتصادي الإسلامي .

- **الجمع بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة** : وهي سياسة إقتصادية متميزة ينفرد الإسلام بها وذلك بجمعه بين المصلحتين العامة والخاصة فهو يوفق ويوازن بينهما ، حيث يجعل لكل منهما دورا خاصا دون أن تتعارضا .

- التكامل بين إشباع الجوانب المادية والمعنوية .

[1] زياد حلال الدماغ ، " **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية** "، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ص 32 .

▪ **إقرار الملكيتين العامة والخاصة** : يقر الإسلام بحق الملكية الخاصة بوسائل التملك المشروعة مما يترتب عليه حفظ هذا الحق لصاحبه من الإعتداء عليه بالسرقة أو الإختلاس ، وقد شرع العقوبات الكفيلة بحفظ هذا الحق ، كما يترتب على هذه الملكية حق التصرف المشروع فيما يملك بالبيع والإجارة والرهن والهبة .

وأباح الإسلام الملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة ، ومنع الأفراد من تملك بعض الأموال لإرتباطها بحق الجماعة حيث تكون ملكيتها ملكية مشتركة ، ويتم الإنتفاع منها بصورة مشتركة كالمرافق العامة ، مثل الطرق ، المدارس ، الحدائق ... إلخ .

▪ إقرار الحرية الإقتصادية المنضبطة .

▪ إقتصاد غير قائم على الربا .

▪ إقتصاد قائم على الأخلاق [1].

– مبادئ (أسس) النظام الإقتصادي الإسلامي :

▪ المال مال الله والبشر مستخلفون فيه .

▪ ضمان حد الكفاية لكل أفراد المجتمع .

▪ تحقيق العدالة الإجتماعية والتوازن الإقتصادي في المجتمع الإسلامي .

▪ إحترام الملكيات الخاصة .

▪ الحرية الإقتصادية المقيدة : أي أن الحرية الإقتصادية ليست مطلقة وإنما مقيدة بمجموعة من القيم الإسلامية حيث أنه من المنظور الإسلامي حرية ممارسة الأنشطة الإقتصادية مضمونة كحق مشروع لأفراد المجتمع في مجال الإنتاج والإستهلاك والإستثمار لكنها مرتبطة بمدى مشروعيتها وضمانها بعدم الإضرار بالأفراد الآخرين وبالمجتمع والدولة .

ثالثا : السياسات الإقتصادية :

تعتبر السياسة الإقتصادية أداة من أدوات السياسة العامة للدولة تنتهجها بغية الحفاظ على إستقرار النشاط الإقتصادي وتوازنه ، وتحقيق التنمية الإقتصادية التي تعتبر هدف كل المجتمعات مهما إختلفت الأنظمة الإقتصادية والإيديولوجيات والحقبات الزمنية .

[1] فليح حسن خلف ، " **النظم الإقتصادية ، الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 235- 249 .

1 – تعريف السياسة الإقتصادية :

- السياسات الإقتصادية هي الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الإقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية ، كما تعرف بأنها كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة ، والبحث عن أفضل الطرق التي تساعد على تحقيق الأهداف .

- كما تعرف على أنها :" عبارة على مجموعة من الأدوات والأهداف الإقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما بحيث أن الدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة .

- كما تعرف أيضا على أنها : " تصرف عام للسلطة العمومية ، واع ومنسجم وهادف يتم القيام به في مجال إقتصادي يتعلق بإنتاج أو تبادل أو إستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال .

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكننا تعريف السياسة الإقتصادية على أنها إحدى مكونات السياسة العامة ، تتكون من مجموعة من الإجراءات والقرارات والتدابير التي تتخذها الدولة من خلال السلطات العمومية المالية والنقدية والتجارية في ميدان إقتصادي معين ، من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية محددة بإستخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال فترة زمنية معينة طويلة أو قصيرة الأجل .

2- تصنيفات السياسة الإقتصادية :

يمكن تصنيف السياسات الإقتصادية إلى عدة أصناف وذلك تبعا لمجموعة من المعايير على النحو التالي [1]:

- **حسب معيار الهدف** : هناك نوعان ، السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية .

- **السياسة الإقتصادية الظرفية** : لإسترجاع التوازنات الإقتصادية الجزئية في الأجل القريب تستخدم الدولة السياسة الإقتصادية الظرفية من خلال مجموعة من الأدوات التي لا تخرج عن دائرة السياسات النقدية والمالية والتجارية ، يمكن تلخيص هذه الأدوات في العناصر التالية :

- **سياسة الضبط**: تتمثل هذه الأداة في المحافظة على التوازن العام للنشاط الإقتصادي وذلك بخفض معدلات التضخم والعمل على إستقرار العملة والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل .

[1] نيس سعيدة ، " **السياسات الإقتصادية** " ، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علوم إقتصادية ، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة جامعة حمة لخضر بالوادي ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2021 – 2022 ، ص ص ، 05 – 06 .

- **سياسة الإنعاش** : إعادة إطلاق الآلية الإقتصادية وإستخدام العجز الموازني وذلك برفع النشاط الإقتصادي عن طريق تحفيز الإستثمارات ، وتقديم تسهيلات القروض ورفع الأجور والإستهلاك .

- **سياسة الإنكماش** : تستخدم هذه السياسة لتقليص النشاط الإقتصادي من خلال تخفيض الأسعار عن طريق الإقتطاعات الإجبارية من الدخل وتجميد الأجور وتقليص الكتلة النقدية .

- **سياسة التوقف ثم الذهاب** : هذه السياسة أعتمدت في بريطانيا ، تتميز بالتناوب المتسلسل بين سياستي الإنعاش والإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي .

-**السياسة الإقتصادية الهيكلية:** تتشكل أساسا من السياسات الصناعية والزراعية والإجتماعية ، وتتمثل في تغيير هيكل وبنية الإقتصاد ككل في الأجل البعيد ، أي تغيير جميع هياكل المجتمع وإحداث تحولات عميقة وجذرية فيه ، من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها ، وجعل كافة الهياكل الإجتماعية والإقتصادية تنمو بشكل تدريجي من أجل تحسين الفعالية والأداء المستمر للجهاز الإنتاجي بغية رفع الأداء الإقتصادي الكلي

- **حسب الوسائل** [1] : يمكن تصنيف السياسات الإقتصادية من حيث الوسائل إلى سياسة مالية وسياسة نقدية وسياسة تجارية .

- **السياسة المالية:** هي مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة بإستخدام الأدوات المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة للتأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي كالإستثمار والإنتاج والإستهلاك والإدخار بغية تجنب الآثار غير المرغوب فيها على هذه المتغيرات ، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بما يتلائم مع وضعية النشاط الإقتصادي خلال فترة معينة .

- **السياسة النقدية** : هي أداة من أدوات تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، تتكون من مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات التي تقوم بها الدولة من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في الكتلة النقدية المعروضة في السوق بما يتلائم مع الوضع الإقتصادي السائد وذلك بإستخدام أدواتها الخاصة من أجل تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة .

- **السياسة التجارية** : هي أداة من أدوات السياسة الإقتصادية تتكون من مجموعة من الإجراءات والوسائل والقرارات التي تستخدمها الدولة في إطار معاملاتها الإقتصادية مع العالم الخارجي ، للتحكم في التجارة الخارجية وتعظيم العائد من التعامل التجاري مع الدول الأخرى ، وذلك من أجل تحقيق أهداف

[1] نيس سعيدة ، " **السياسات الإقتصادية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 13 ، 21 ، 26 .

إقتصادية وإجتماعية وسياسية خلال فترة زمنية معينة ، بإستخدام أدوات معينة تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي .

- **حسب الإستراتيجيات** : هناك سياسة تركز على الطلب وسياسة تركز على العرض .
- **حسب المذهب الإقتصادي** : هناك سياسة لبرالية لا مركزية تدخلية بشكل غير مباشر وسياسة تدخلية مركزية بشكل مباشر .

3- أهداف السياسة الإقتصادية :

تسعي السياسة الإقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي جمعها الإقتصادي " Nicolas Kaldor 1986-1908 " في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري لـ Kaldor[1] والتي تتمثل فيما يلي :

- **تحقيق النمو الإقتصادي** :يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الإقتصادية ، لا يتحقق إلا إذا كان البلد يملك إمكانيات متزايدة لإنتاج السلع والخدمات وحسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الإقتصادي بين 5 % و6 %.
- **تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)**: أي تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى مستوى من البطالة (0 %) .
- **الإستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)** : إن التحكم في التضخم يعتبر أولوية حتى وإن كان يتعارض مع أهداف أخرى ، وهكذا فإن الإقتصادي (كالدور) يعتقد أن النسبة المثلى للتضخم ينبغي أن تكون معدومة .
- **تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)**: يتمثل هدف السياسة الإقتصادية في هذا المجال في تعظيم الصادرات والعائد منها لتفادي المشاكل الإقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة ، وقد عبر (كالدور) عن التوازن الخارجي بفائض ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الذي يجب أن يكون في حدود 2 % .

تسعى جل دول العالم جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم إختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال

[1] Benot Rigaud et autres**," politiques publiques – La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination" ,** Bibliothéque et Archives Canada, 2008, p 06.

المحور الثامن

النقود

تمهيد :

في الحقيقة أن النقود كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة لم تظهر للوجود فجأة ، بل أنها قد جاءت كضرورة فرضتها طبيعة الظروف وكنتيجة للتطور الطويل في العلاقات الإقتصادية للأفراد والجماعات .

أولا : تعريف النقود

غالبا مانجد أن معظم التعريفات هي تعريفات وظيفية تعتمد على ما تؤديه وتقوم به النقود من وظائف وليست تعريفات وصفية ، ومن بين هذه التعاريف نجد :

- النقود هي أي شيء يؤدي وظائف النقود .

- النقود هي كل شيء يكون مقبولا قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة .

- النقود هي أي شيء يؤدي وظيفة وسيط للتبادل .

- النقود هي أي شيء يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل في المعاملات الإقتصادية ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم وحفظا للثروة وتسوية الديون والإلتزامات [1].

- النقود وسيلة للتبادل تمكن من الشراء الفوري للسلع والخدمات ، دون تكلفة التبادل والبحث ، وتحافظ على القيمة في التبادل ، وهي ظاهرة إجتماعية تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يصدرها [2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النقود هي وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة ، تحظى بالقبول والثقة في المنظومة المصدرة لها من طرف أفراد المجتمع .

هذا التعريف هو التعريف الوظيفي للنقود ، أي تعريف النقود حسب وظائفها وحتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة مقبولة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط والتي تشكل في مجملها خصائص النقود .

[1] عبد الرحمان يسري ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 347 .

[2] بخزار فريدة ، " **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 35 .

ثانيا : خصائص النقود [1]:

تتمثل فيما يلي :

– أن تتمتع بالقبول العام من كافة الأفراد ، أي أن تداول النقود بين أيدي الناس يعود إلى قناعة المجتمع بها إذ يمكن إستبدالها بسلع وخدمات الآخرين .

– أن تكون نادرة نسبيا .

– أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها .

– أن تكون قابلة للتجزئة دون إنخفاض قيمتها ،أي أن تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات ملائمة في القيمة لتسهيل المعاملات الصغيرة .

– تجانس وحداتها ، أي أن كل وحدة من وحداتها يمكن أن تحل محل الأخرى وكبديل تام لها .

– صعوبة التلف ، ينبغي أن لا تتلف النقود بسهولة كنتيجة للتعامل .

– سهولة الحمل والنقل ، بالشكل الذي تمكن الشخص من حمل القدر الكاف لشراء السلع ذات القيمة المرتفعة .

ثالثا : وظائف النقود

هناك وظائف متعددة للنقود بإعتبارها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية ، إلا أننا سنركز هنا على تلك الوظائف التي تساعد على تسهيل عمليات التبادل في المجتمع في ظل سيادة التخصص وتقسيم العمل

- **النقود وسيط للمبادلة** [2]: هي وسيلة مستخدمة للحصول على السلع والخدمات دون اللجوء إلى المقايضة
- **النقود مقياس للقيمة** : تستخدم كوحدة حساب أو معيار لقياس قيمة السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى تسهيل عملية تبادلها بالسوق ، وتوصف النقود بناءا على هذه الوظيفة بأن لها قوة شرائية عامة .
- **مستودع للقيم** [3]: يحتفظ الأشخاص بها ليس لذاتها وإنما بغرض إدخارها من أجل إنفاقها في المستقبل على السلع والخدمات .
- **وسيلة للمدفوعات الآجلة** : تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الإلتزامات سواءا تعلقت بعمليات الإقتراض أو عمليات الشراء والبيع المؤجلة الدفع .

---

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 246 .

[2] محمد حسين الوادي وأخرون ، " **النقود والمصارف** " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 25 .

[3] عبد الرحمان يسري وآخرون ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 360 .

رابعا : أشكال النقود

إتخذت المجتمعات على مدار الزمن أنواع مختلفة من النقود والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي :

- **النقود السلعية** : لم يستخدم الأفراد سلعة واحدة للإستبدال ، بل كان هناك عدد من السلع المتفق عليها فأستخدمت الماشية بأنواعها والجلود والزيوت وأدوات الصيد والمعادن كالنحاس والفضة والذهب ، وقد وجد الإنسان في هذه الأخيرة من الخصائص ما جعله يفضلها على غيرها من النقود في مبادلاته ، ذلك لسهولة حملها وصلابتها وثبات قيمتها ، وأصبحت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد [1].
- **النقود المعدنية** : وتمثل جزءا صغيرا من كمية النقود في المجتمع ، وقيمة المعدن في هذه المعاملات تقل كثيرا عن القيمة المسجلة عليها ، وتكتسب هذه النقود قيمتها الإسمية من القانون الذي يلزم الأفراد إستخدامها في التداول ، وتنقسم إلى :
  - نقود معدنية كاملة : قيمتها القانونية تتساوى مع قيمتها كمعدن .
  - نقود معدنية مساعدة : قيمتها القانونية تفوق قيمتها كمعدن .
- **النقود الورقية** : هي نقود إلزامية لأن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها للتداول ، يقوم بإصدارها البنك المركزي
- **النقود المصرفية** : هي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف ، ويلتزم المصرف بدفع مبلغ معين من النقود للمودع أو لأمره عند الطلب ، وتستعمل الصكوك أو أوامر الدفع الأخرى في تداول هذا النوع من النقود ، وهذه النقود لا تعتبر نقود إلزامية لأنه يحق لأي شخص أن يمتنع عن قبول هذه الصكوك
- **البطاقة الإئتمانية** : هي وسيلة دفع ، تصدر من البنك بإسم المستفيد لسداد المشتريات عبر نقاط البيع أو السحب النقدي من مكائن الصراف .
- **النقود الإلكترونية** : هي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط إلكترونية ، ومن خصائصها أنها تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الأنترنت .

[1] عبد الرحمان يسري وآخرون ، " **مقدمة في الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 349 .

المحور التاسع

التضخم

أولا : تعريف التضخم

– يعرف التضخم على أنه " الزيادة أو الإرتفاع العام المستمر في المستوى العام للأسعار عبر فترة زمنية معينة" [1].

– كما يعرف التضخم بأنه "إرتفاع المستوى العام للأسعار المصاحب للزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق " .

- يعرف أيضا بأنه الإرتفاع المستمر والمتزايد للمستوى العام للأسعار والذي يصف الحالات التالية :

- **تضخم الأسعار** : إرتفاع غير عادي للأسعار عن مستواها الطبيعي .
- **تضخم الدخل** : إرتفاع الأجور والأرباح إرتفاعا غير عاديا على حساب عوائد عوامل الإنتاج الأخرى .
- **تضخم العملة** : إرتفاع كبير ومستمر للنقود المتداولة في السوق .

- التضخم هو الإنخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للنقود أو للقوة الشرائية وبالتالي الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار [2].

ثانيا :قياس التضخم

لقياس التضخم تعتمد الدراسات على الأرقام القياسية ، وهذه الأرقام القياسية تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات .

معدل التضخم = التغير النسبي × مستويات الأسعار × 100

$$\text{أي نسبة أو معدل التصخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في (سنة ما)– المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$$

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 273 .

[2] نيس سعيدة ، " **السياسات الإقتصادية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 73 .

ثالثا : أنواع التضخم

يمكن التمييز بين عدة أنواع للتضخم إستنادا إلى عدة معايير على النحو التالي :

- **حسب درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار :**

- **التضخم الظاهر أو المكشوف** : يسمى أيضا بالتضخم المفتوح أو الطليق أو الصريح ، يحدث نتيجة إرتفاع الأسعار بصفة مستمرة إستجابة لفائض الطلب دون تدخل الدولة للحد من هذا الإرتفاع .

- **التضخم المكبوت أو المستتر** : هذا النوع غالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالإقتصاد الموجه ، حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة ،مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب زيادة كمية النقود ، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد وكأن الدولة بذلك كبتت أو قيدت تحول الفجوة بين زيادة الطلب وإنخفاض العرض ، وهو ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء .

- **التضخم الكامن أو الخفي** : يصيب هذا النوع الدخل الوطني النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في مكونات الدخل (عوائد عوامل الإنتاج) دون إيجاد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على الإستهلاك أو الإستثمار .

- **حسب وحدة الضغط التضخمي :**

- **التضخم الجامح** : عادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الإنتعاش أو مرحلة الإنتقال من نظام إقتصادي إلى آخر ، أو فترات تعقب الحروب ، لذلك يعتبر هذا النوع من أسوء أنواع التضخم .

- **حسب مصدر الضغط التضخمي :**

- **التضخم بفعل جذب الطلب** : هذا النوع يحدث نتيجة زيادة كمية النقود لدى المجتمع مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة فيه ، أي عند مستوى التشغيل الكامل أو الشبه الكامل للموارد الإقتصادية داخل المجتمع .

- **التضخم بفعل جذب التكاليف** : هذا النوع يحدث نتيجة لزيادة مفاجئة في تكاليف عناصر الإنتاج لكي تحظى بنصيب أكبر في الناتج الكلي [1].

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 277 – 280 .

رابعا :آثار التضخم

إن للتضخم آثارا إقتصادية متعددة يمكن أن نوجزها كما يلي :

- **أثر التضخم على هيكل الإنتاج** : تؤدي ظاهرة التضخم إلى إرتفاع أسعار عناصر ومستلزمات الإنتاج وهو ما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف قيام المشاريع بإنتاجها بعد إقامتها ، وهو الأمر الذي يرفع أسعار منتجاتها وهذا يؤثر على إرتفاع كلفة المعيشة وإنخفاضها بسبب الإرتفاع في المستوى العام للأسعار ، هذا كون دخول المستهلكين النقدية لا تسمح لهم إلا بشراء قدر أقل من السلع والخدمات [1].

- **أثر التضخم على الإستهلاك والإدخار**: يخصص جزء من الدخل القومي للإستهلاك والإدخار، وفي أوقات التضخم يحدث إختلال في العلاقة بين الإستهلاك والإدخار ، فإرتفاع المستوى العام للأسعار يعني إنخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي ، لذا يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على إستهلاكهم السابق ، كما تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة ، إذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية ، ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للإدخار ويزداد الإستهلاك [2].

- **أثر التضخم على الإستثمار** : يؤثر التضخم سلبا في إتجاهات الإستثمار[3] ، حيث يؤدي الإرتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة اللايقين في إتخاذ قرارات الإستثمار ، إذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية لذا فإنهم سوف يلجأون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة إسترداد قصيرة [4] ، وتتمثل في نشاطات هامشية وسريعة الربح [5] ، ويعزفون عن الإستثمار في المشروعات الإنتاجية الضخمة [6] ، التي تتضمن إرتفاع أسعار المواد الإستثمارية مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة إقامة هذه المشروعات بالرغم من أنها تعتبر الأساس في التطور الإقتصادي والإجتماعي .[7]

- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات** : إن إرتفاع أسعار السلع المحلية في أوقات التضخم يجعلها أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى ، مما يفقدها قدرتها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا

---

[1] فليح حسن خلق ، " **الإقتصاد الكلي** " ، عالم الكتب الحديث للنشر ، الأردن ، 2007 ، ص 318 .

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص 275 .

[3] معين أمين السيد،" **دروس في مادتي مدخل للإقتصاد وتاريخ الوقائع الإقتصادية**"، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 132.

[4] كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

[5] معين أمين السيد ، " **دروس في مادتي مدخل للإقتصاد وتاريخ الوقائع الإقتصادية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

[6] كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

[7] معين أمين السيد ، " **دروس في مادتي مدخل للإقتصاد وتاريخ الوقائع الإقتصادية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

مهما من إيرادات الدولة ، وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى من أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإستيرادات وإستنزاف قدر من موارد الدولة [1].

- أثر التضخم على عدالة توزيع الدخل :يؤدي التضخم إلى خفض الدخل الحقيقي للمجتمع، فأصحاب الدخول الثابتة كالموظفين أو المتقاعدين وذوي الدخل المحدود يتأثرون نتيجة ما يلحق بهم من أذى نتيجة الإنخفاض في القوة الشرائية لدخولهم .

من جانب آخر فإنه سيعود بالنفع لأصحاب المهن والمنتجين الذين تكون دخولهم متغيرة وغير ثابتة وذلك نتيجة الزيادات المتواصلة بأسعار منتجاتهم وصولا إلى دخول حقيقية غير متأثرة بالتضخم [2].

خامسا :السياسات الإقتصادية المستخدمة لعلاج التضخم :

يمكن إتباع سياسات نقدية ومالية ورقابة حكومية لمعالجة أو الحد من ظاهرة التضخم فبالنسبة للسياسات النقدية الخاصة بمعالجة التضخم والتي تعتبر التضخم سببه وجود فائض في كمية النقود ،فتقوم على أساس تحقيق إنكماش في الإئتمان المصرفي وتقليص عرض النقود وذلك بإستخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في خفض مقدار عرض النقود والإئتمان المصرفي وهي عمليات السوق المفتوحة وسياسة الإحتياط النقدي وسياسة سعر الخصم .

أما السياسات المالية التي يمكن إستخدامها لمعالجة التضخم لغرض التأثير على الإنفاق النقدي وتخفيض حجم الطلب ، فإنها تعتمد على توسع الحكومة في تحصيل الضرائب ، وتخفيض الإنفاق الحكومي ، وكذلك التوسع في الإقتراض العام من الشعب لغرض تخفيض درجة السيولة والتي ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات .

وأخيرا فللحكومة دور في معالجة التضخم من خلال فرض رقابة صارمة على الأسعار ، وإتخاذ إجراءات مشددة لوضع حد أعلى لأسعار السلع وإستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع المهمة والرقابة على الأجور لإيقاف إرتفاع الأسعار والأجور وغيرها من الإجراءات التي تصب في رفع الإنتاجية بشكل عام [3].

[3].

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سيق ذكره ، ص 275 .

[2] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ، ص281 .

[3] نفس المرجع ، ص 284 .

المحور العاشر

البطالة

تمهيد :

تعد البطالة من أهم القضايا والمشاكل الإجتماعية التي تترك آثارا إقتصادية سلبية على المجتمعات في أي دولة من دول العالم وعليه لابد من فهمها والتعرف على أسبابها والآثار الناجمة عنها ، بالإضافة إلى التعرف على مختلف السياسات المستخدمة لعلاجها أو الحد منها .

أولا : تعريف البطالة

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالبطالة سنحاول التطرق إلى البعض منها على النحو التالي :

- تعرف منظمة العمل الدولية البطال على أنه " كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، شريطة أن يجد هذا العمل ".

ينطبق هذا التعريف على اللذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا وإضطروا لتركه لسبب أو لأخر[1] .

- ويعرف المكتب الدولي للعمل البطالة على أنها " فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ، ووجدوا أنفسهم في إحدى الفئات أو تتوفر فيهم الشروط التالية [2]:

- أن يكون بلا عمل .
- أن يكون جاهزا لكن يعمل في إستخدام مأجورا وغير مأجور ويكون يبحث عن العمل .
- أن يكون قد إتخذ إجراءات خلال مرحلة سابقة نوعية .

- كما يمكن تعريفها بأنها وجود موارد إقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة ، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية [3].

- كما تعرف البطالة على أنها " التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة بالرغم من قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج " .

ويعرف الأفراد الذين تلازمهم هذه الصفة بالعاطلين عن العمل .

---

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ،" **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ، (حالة الجزائر)** " بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 45 .

[2] ب . برنييه و إ ، سيمون ،" **أصول الإقتصاد الكلي** " ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب ، القاهرة ، مصر ، 1989 ، ص 313 .

[3] مُحَمَّد حسين المادي وآخرون ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، الأردن ، 2013 ، ص 307 .

ثانيا : قياس البطالة

تقاس البطالة في العادة بمعدل البطالة والذي هو نسبة عدد العاطلين عن العمل من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل .

$$\text{معدل البطالة } (U) = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

والمقصود بالقوة العاملة هم جميع السكان القادرين والراغبين في العمل ، أي الذين يعملون والذين لا يعملون مما هم في سن العمل ويبحثون عن العمل (دون إحتساب الأطفال الأقل من الخامسة عشرة والطلاب وكبار السن والعاجزين وربات البيوت) .

ثالثا : أنواع البطالة

تصنف البطالة في الإقتصاد تبعا للسبب الذي يشكل ظاهرة البطالة ، ولكن يمكن أن نتناول البعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر على النحو التالي :

- **البطالة الهيكلية** : وهي البطالة الناتجة عن زيادة اليد العاملة غير المدربة وغير ماهرة والتي تعطلت بسبب تطورات تؤدي لإختلاف متطلبات هيكل الإقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة والتي تجعل من هذه اليد العاملة لا تملك الإمكانات والمؤهلات التي لم تعد مناسبة للمجتمع وخاصة في قطاع الزراعة والصناعة ، وكذلك ينشأ هذا النوع من البطالة عندما تكون مخرجات التعليم غير ملائمة للوظائف المطلوبة في الإقتصاد ، وبالتالي يزيد من حجم البطالة الهيكلية [1].
- **البطالة الدورية** : البطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الإقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة [2].
- **البطالة الإحتكاكية** : هي حالة بطالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل ، التطور التكنولوجي التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل ، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل ، ولعل

[1] سامر عبد الهادي وآخرون ، " **مبادئ الإقتصاد الكلي** " ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، 2013 ، ص 190 .

[2] خالد الزواري ، " **البطالة في الوطن العربي ، المشكلة والحل** " ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2004 ، ص 19 .

السمة الأساسية للبطالة الإحتكاكية أنها مؤقتة ، وأن الإحتكاك في سوق العمل لابد وأن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة [1].

- **البطالة المقنعة** : يظهر هذا النوع من البطالة عادة في قطاعي الزراعة والخدمات ، لأن العمال يتجهون إلى قطاع إنتاجي معين ويعزفون عن العمل في قطاعات إنتاجية أخرى [2].

- **البطالة الإرادية**: (Chômage volontaire) هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وإختياره حينما يقدم إستقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه إما بعزوفه عن العمل الذي كان يعمل فيه و تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدرآخر للدخل) ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن فقرار العمل هنا إرادي لم يجبره عليه صاحب العمل .

- **البطالة الطبيعية** : هي نوع من البطالة غير قابلة للتخفيض بواسطة إجراءات السياسة الإقتصادية سببها خلل في سوق العمل[(3)].

إن كل بطالة توجد عند مستوى معين من الأجر الحقيقي هي بطالة إرادية [(4)] أو بطالة طبيعية .

- **البطالة الإختيارية** : هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم [5].

- **البطالة الإجبارية** : هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري ، أي من غير إرادته أو إختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال ، أي الطرد من العمل بشكل قسري ، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل عند مستوى الأجر السائد ، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخون الجدد فرصا للتوظيف ، وهذا النوع يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية [6].

---

[1] خالد واصف الوزني وآخرون ، " **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** " ، الطبعة العاشرة ، دار وائل ، الأردن ، 2009 ، ص 268 .

[2] أحمد سليمان خصاونة ، " **إقتصاديات العمل والبطالة ، حالة الأردن** " ، دار الياقوت ، الأردن ، 2009 ، ص 285 .

[3] P.GUITTO et ALL**," Dictionnaire, Droit, Economie, gestion,"** édition, L'HERMES, 1ère édition, FRANCE ; 1999, p 394.

[4] Pierre Alain muet**," théories et modèles de la macroéconomie "**, tome 1, l'équilibre de courte
Période, Ed, économica, paris 1994 p 54, 55.

[5] مُحَمَّد فوزي أبو السعود ، " **مقدمة في الإقتصاد الكلي** " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ، ص 221 .

[6] رمزي زكي ، " **الإقتصاد السياسي للبطالة** " ،كتب ثقافية شهرية ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1978 ص 30 .

رابعا : آثار البطالة

يترتب على إنتشار البطالة آثارا وخيمة لا يمكن إهمالها والتي تؤدي إلى تحمل المجتمع أعباءا إقتصادية وإجتماعية وسياسية .

– الآثار الإقتصادية :

– تؤثر البطالة بشكل سلبي على الناتج الداخلي الإجمالي إذ تؤدي إلى إنخفاضه ، فحسب قانون أوكن توجد علاقة عكسية بين التغير في الناتج الداخلي الإجمالي والتغير في البطالة ، حيث يؤدي إرتفاع معدل البطالة بـ 1 % إلى إنخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بين 2 % و 3 %.

– البطالة تعني إنعدام القدرة الشرائية للبطال أو إنخفاضها بشكل حاد ، مما يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الإستهلاكي ومن ثم إنخفاض الطلب الكلي وإنخفاض الإنتاج والإستثمار والتقليل من الصادرات وعجز ميزان المدفوعات .

– تؤدي البطالة إلى تحمل الدولة لنفقات جارية إضافية نتيجة للإعانات التي تقدمها للعاطلين عن العمل وهذا ما يؤدي إلى إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة .

– البطالة تتسبب في هدر لقدرات العاطلين ، خاصة إذا كان البطالون متعلمون ، حيث يضاف إلى هذا هدر الإنفاق الذي تحملوه هم والدولة خلال فترة تعليمهم وبالتالي قد تكون سببا في تخلي غيرهم على التعليم لعدم جدواه الإقتصادية حسب وجهة نظرهم .

– إنتشار الأنشطة الموازية (غير الرسمية) يؤثر سلبا على خزينة الدولة لعدم تمكنها من إقتطاع ضرائب هذه الأنشطة ، مما يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات العامة والتي يمكن إستعمالها لصالح الإقتصاد بخلق مناصب عمل

- الآثار الإجتماعية :

– إنتشار الآفات الإجتماعية مثل الجريمة والسرقة والإنحراف والتطرف والتسول .

– التخلف الإجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للعاطلين عن العمل مثل الرعاية الصحية والتعليم والإيواء .

– إحباط نفسي سيء لدى العاطل عن العمل وحالة نفسية مضطربة .

- الآثار السياسية :

– ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والإنتماء واللامبالاة .

– البطالة تؤدي إلى إظطراب الأوضاع الإقتصادية ومن ثم تعصف بالإستقرار السياسي للدولة .

– قد تؤدي البطالة إلى إرتكاب جرائم سياسية كالتجسس لحساب الأعداء أو التطرف أو الإرهاب .

خامسا :السياسات الإقتصادية المستخدمة لعلاج البطالة

تختلف السياسات الإقتصادية المستخدمة للحد من البطالة بإختلاف آراء علماء الإقتصاد وبإختلاف أنواع البطالة وأسبابها ، فيمكن مثلا الحد من البطالة المقنعة بإعداد خطة دقيقة وواضحة لتوزيع متوازن للعمالة على مستوى القطاعات والمناطق وسحب العمالة الفائضة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقتعة وتوظيفها في القطاعات التي تعاني من عجز .

للحد من البطالة الدورية ينبغي إتباع السياسة النقدية التوسعية من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة لضخ المزيد من النقود في السوق بهدف تحسن الوضع الإقتصادي وتحفيزه عن طريق زيادة العرض النقدي وخفض أسعار الفائدة مما يسمح للبنوك برفع قدراتهم على منح القروض للقطاعات الإقتصادية وبالتالي زيادة الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة تمتص العاطلين عن العمل .

وهناك من يرجع سبب البطالة إلى قصور الطلب الكلي الفعال وهم أنصار النظرية الكينزية، حيث يعتقدون أن الطلب الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة العمالة يجب رفع مستوى الطلب الكلي وهكذا فإن أسباب البطالة مرتبطة بالإختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، وبالتالي فإن الأسلوب الفعال للحد من هذه الظاهرة هو السياسة المالية التوسعية من خلال تخفيض الضرائب الذي يمنح للمستثمرين والمستهلكين المزيد من الأموال لإنفاقها ، ومن ثم إرتفاع الطلب على المنتجات وهذا ما يحفز المستثمرين على التوسع في إستثماراتهم وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تمتص البطالة [1].

[1] نيس سعيدة ، " **السياسات الإقتصادية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 82 – 84 .

خاتمة :

يعتبر علم الإقتصاد فرع من فروع العلوم الإجتماعية ، يهتم بدراسة السلوك الإقتصادي للإنسان ، أي ذلك السلوك والنشاط الذي يمكن الإنسان من تلبية حاجاته ورغباته المتعددة والمتنامية ، إنطلاقا من الموارد الإقتصادية المتاحة ، فهذا العلم يحاول بحث الحلول والآليات التي تمكن الإنسان من مواجهة المشكلة الإقتصادية القائمة على صعوبة تلبية الحاجات والرغبات إنطلاقا من الموارد الإقتصادية المتاحة والموزعة توزيعا متباينا عبر المناطق الجغرافية والفئات والمجتمعات البشرية ، وهذا من خلال بحث ماهية وأبعاد الأنشطة الإقتصادية التي تهتم بمعالجة المشكلة الإقتصادية بمختلف أنواعها والتي تتمثل بالأساس في نشاط الإنتاج والتوزيع والإستهلاك إضافة إلى الإدخار والتبادل والإستثمار .

ولقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة التطرق إلى أهم المواضيع المشكلة لعلم الإقتصاد والتي يهتم بدراستها وذلك من خلال تطرقنا إلى مفهومه وموضوعاته الأساسية وفروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى ، كما عرفنا بالمشكلة الإقتصادية وبطريقة معالجتها أو التخفيف من حدتها من خلال الأنظمة الإقتصادية ، ومختلف الأنشطة الإقتصادية المتمثلة في الإنتاج ، التبادل ،التوزيع ، الإستهلاك ، الإدخار والإستثمار ، وكذلك تناولنا مفهوم النظم الإقتصادية ، خصائصها وطريقة معالجتها للمشكلة الإقتصادية ، وفي الأخير تطرقنا لبعض المشكلات الإقتصادية الكبرى التي يعاني منها الإقتصاد والمتمثلة في التضخم والبطالة ، ولقد راعينا تبسيط المفاهيم الأساسية للطلبة كونهم مبتدئين في دراسة هذه المادة العلمية ألا وهي مدخل للإقتصاد دون الإخلال بالجوهر والمضمون .

كان هدفنا من هذا العمل هو تعريف الطالب بماهية ميدان العلوم الإقتصادية ، بمختلف فروعها وتخصصاتها في إتصالها التاريخي بأصول علم الإقتصاد ، وعلى هذا الأساس فإن دراسة مقياس مدخل للإقتصاد تمكن الطالب من التعرف على مختلف المواضيع والقضايا التي تندرج ضمن إهتمامات علم الإقتصاد ، ومن ثم فهو يعطي للطالب القدرة على فهم وتفسير ما يحيط به وما يواجهه من ظواهر وعلاقات إقتصادية كالتضخم البطالة ، الفقر ، التشغيل ، النمو الإقتصادي .....

وفي الأخير يمكن القول أن دراسة علم الإقتصاد تبقى من الضروريات التي تمكن الإنسان من فهم طبيعة السلوكيات والظواهر الإقتصادية ومعالجة الإختلالات والأزمات التي تظهر من وقت لأخر ، إلا أن هذه الدراسات يجب أن تنبع من الواقع المحدد بإطاره الزمني والمكاني وبما يتميز به من خصائص إجتماعية .

نأمل أننا وفقنا في تقديم هذا العمل لطلبتنا الأعزاء ، من أجل فهم القضايا المعاصرة والتعمق فيها من خلال فهمهم لهذه المادة العلمية .

قائمة المصادر والمراجع :

1. أحمد بوراس ، " تمويل المنشآت الإقتصادية " ، دار العلوم ، الجزائر ، 2008 .

2. أحمد سليمان خصاونة ، " إقتصاديات العمل والبطالة ، حالة الأردن " ، دار الياقوت ، الأردن ، 2009 .

3. أحمد محمود مندور ، " مقدمة في الإقتصاد " ، جامعة الإسكندرية ، 2004 .

4. آدم مهدي أحمد ، " الوجيز في الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي " ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة 1999.

5. إسماعيل عبد الرحمان وحربي مُحَمَّد عريقات ،" مفاهيم ونظم إقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي " دار وائل عمان ، 2004 .

6. إسماعيل عبد الرحمان وحربي مُحَمَّد عريقات ، " مفاهيم ونظم إقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي) " الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .

7. أكرم حداد ، مشهور هذلول ، " النقود والمصارف " ، دار وائل ، الأردن ، 2005 .

8. ب . برنييه و إ ، سيمون ،" أصول الإقتصاد الكلي " ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب ، القاهرة ، مصر 1989 .

9. بخزار فريدة ، " تقنيات وسياسات التسيير المصرفي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .

10. بكري تامر ، " الإتصالات التسويقية والترويج " ، دار حماد ، عمان ، 2009

11. بلال الأنصاري ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2019 .

12. الجريسي خالد بن عبد الرحمان ، " سلوك المستهلك ، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسر السعودية " مكتبة الملك فهد الوطنية ، السعودية ، 2006 .

13. حسام علي داود ، " مبادئ الإقتصاد الكلي " ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010.

14. خالد الزواري ، " البطالة في الوطن العربي ، المشكلة والحل " ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2004 .

15. خالد واصف الوزني ، " مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان 2007 .

16. خالد واصف الوزني وآخرون ، " مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق " ، الطبعة العاشرة ، دار وائل الأردن ، 2009 .

17. دريد كامل آل شبيب ، " الإستثمار والتحليل الإستثماري " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2009 .

18. رمزي زكي ، " الإقتصاد السياسي للبطالة " ، كتب ثقافية شهرية ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1978 .

19. زياد حلال الدماغ ، " الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية " ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2012 .

20. زينب حسين عوض الله ، مجدي محمود شهاب ، أسامة مُحَمَّد الفولى ، " أصول الإقتصاد السياسي " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000 .

21. سالم صلال الحسيناوي ، " أساسيات الإدارة المالية " ، دار المدينة الفاضلة ، 2014 .

22. سامر عبد الهادي وآخرون ، " مبادئ الإقتصاد الكلي " ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، 2013 .

23. سامي عبيد التميمي ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2017

24. شقيري نوري موسى ، صالح طاهر الزرقان وآخرون ، " إدارة الإستثمار " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن ، الطبعة الأولى 2012 .

25. ضياء مجيد الموسوي ، " النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الجزئي " ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1990 .

26. عادل أحمد حشيش ، زينب حسن عوض ،" مبادئ علم الإقتصاد "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية مصر ، 1999.

27. عامر علي سعيد ، " مقدمة في الإقتصاد الجزئي " ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان 2009 .

28. عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، 1974.

29. عبد الرحمان الوافي ، " مدخل إلى علم النفس " ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 .

30. عبد الرحمان يسري ، " مقدمة في الإقتصاد " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 .

31. عبد الغفور إبراهيم أحمد " مبادئ علم الإقتصاد " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 .

32. عبد الله ساقور ، " الإقتصاد السياسي " ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 .

33. عبد المطلب عبد الحميد ، " النظرية الإقتصادية ، تحليل جزئي وكلي للمبادئ " ، ط 1 ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2015 .

34. عبد المطلب عبد الحميد ،" النظرية الإقتصادية ، تحليل جزئي وكلي " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007

35. عبد الوهاب الكيالي ، " موسوعة السياسة (الرأسمالية) " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط 3 ، ج 2 ، بيروت ، 1990

36. علي عبد الفتاح بوشرار ، " الإقتصاد الدولي : نظريات وسياسات " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007.

37. عمر داود ، " مدخل إلى علم الإجتماع " ، دار طليطلة ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2010 .

38. غول فرحات ، " الوجيز في إقتصاد المؤسسة " ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2008 .

39. فرهاد مُحَمَّد علي فرهاد ، " الإقتصاد الإداري مدخل في إتخاذ القرارات في ظل المؤسسة الإقتصادية" ، المكتبة الأنجلو مصرية ، مصر ، دون سنة نشر .

40. فليح حسن خلف ، " الإقتصاد الكلي " ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

41. فليح حسن خلف ، " النظم الإقتصادية ، الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام " ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 .

42. فليح حسين خلف ، " المالية العامة " ، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .

43. فؤاد بن حدو ، " الإقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية ، دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية " قسنطينة ، الجزائر ، 2018 .

44. فيصل بوطيبة ، " مدخل لعلم الإقتصاد " ، الطبعة الثانية ، دار جسور للنشر والتوزيع ، المحمدية الجزائر 2018.

45. قاسم نايف علوان ، " إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012

46. كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزوبيدي ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .

47. مجيد علي حسين ، " مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ،2004 .

48. مُحَمَّد حسين المادي وآخرون ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، الأردن ، 2013 .

49. مُحَمَّد حسين الوادي وأخرون ، " النقود والمصارف " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010

50. مُحَمَّد سليمان هدى ، " مناهج البحث الإقتصادي " ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 1989.

51. مُحَمَّد صالح الحناوي ، طارق مصطفى الشهاوى ، " مبادئ وأساسيات الإستثمار " ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2013 .

52. مُحَمَّد عباس محرزي ، " إقتصاديات المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2003

53. مُحَمَّد عبد العظيم الدكماوي ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، 2015 .

54. مُحَمَّد عزيز ومُحَمَّد عبد الجليل أبو سنينة ، " مبادئ الإقتصاد " ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ، 2002

55. مُحَمَّد فوزي أبو السعود ، " مقدمة في الإقتصاد الكلي " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004.

56. محمود الوادي وآخرون ، " الأساس في علم الإقتصاد " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ،

57. محمود حسين الوادي وآخرون ، " مبادئ علم الإقتصاد " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن 2009 .

58. محمود يونس مُحَمَّد ، مُحَمَّد مبارك عبد النعيم ،" أساسيات علم الإقتصاد " ، الدار الجامعية ، 1985 ، مصر.

59. عبد الحكيم رشيد ، " مبادئ الإقتصاد الكلي " ، دار البداية ناشرون وموزعون عمان ، 2010 .

60. معين أمين السيد ،" دروس في مادتي مدخل للإقتصاد وتاريخ الوقائع الإقتصادية " ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2011

61. مناور فريح حداد ، وحازم بدر الخطيب ، " مبادئ الإقتصاد الجزئي " ، دار الأمل ، الأردن ، 1998 .

62. ناصر دادي عدون ، " إقتصاد المؤسسة " ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1998 ، ص

63. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ،" البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد (حالة الجزائر) " بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .

64. ناظم مُحَّد نوري الشمري ، مُحَّد موسى الشروف ، " مدخل في علم الإقتصاد " ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، 1999 .

65. نبيل إبراهيم محمود الطاني ، " التحليل الإقتصادي الجزئي " ، ط1 ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان الأردن ، 2013 .

66. نزار سعد الدين العسي ، إبراهيم سليمان قطف ، " الإقتصاد الكلي ، مبادئ وتطبيقات " ، جامعة عمان الأهلية ، الأردن ، 2007 .

67. نصيب رجم ، " إدارة أنظمة التوزيع – تطبيقات ودراسة حالة – " ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة الجزائر ، 2006 .

68. نعمت الله نجيب إبراهيم ، أحمد مندور ، أحمد رمضان ، " مقدمة في الإقتصاد " ، الدار الجامعية ، 1990.

69. نواف الرومي ، " مبادئ الإقتصاد الجزئي " ، مركز النشر الجامعي ، تونس 2003 .

70. نوفل ربيع محمود علي ، " إقتصاديات الأسرة وترشيد الإستهلاك " ، دار النشر الدولي ، الرياض ، 2006 .

71. وشامة ، " تقييم وإختيار الإستثمارات " ، دار الغرب ، وهران ، الطبعة الأولي ، 2003 .

المطبوعات والمحاضرات :

1. إبراهيم بولمكاحل ، " مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي " ، مفهوم النظم الإقتصادية وتطورها التاريخي ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 2020 .

2. بن عمار سمية ، " محاضرات في مدخل إلى علم الإقتصاد " ، موجهة إلى طلبة السنة أولى ل م د ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، 2022 – 2023 .

3. بول . أ . ساموبلسون ، " علم الإقتصاد ، المفاهيم الإقتصادية الأساسية " ، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى موفق ، الجزء الأول ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.

4. شطايبي حنان ،" محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد " ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 . 2019

5. عبد الله قلش ، "مدخل للإقتصاد " ، محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد ، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،2021/2020.

6. مُحَّد العربي ساكر، " محاضرات في الإقتصاد والتسيير " ، موجهة لطلبة السنة الثانية ري ، كلية العلوم وعلوم المهندس ، جامعة بسكرة ، الجزائر 2004– 2005 .

7. نيس سعيدة ، " السياسات الإقتصادية " ، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علوم إقتصادية ، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة حمة لخضر بالوادي ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2021 – 2022 .

المراجع باللغة الاجنبية

1. André Boyer et autres، " panorama de la gestion" , les édition d´organisation، Paris، 1997.

2. Benot Rigaud et autres, politiques publiques – La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothéque et Archives Canada, 2008.

3. Bernard Bernier et y ves Simon، " Macroéconomie tomel ،" Algerie، office des publication universitaires، 1975.

4. Carl Landuer" ، contemprary Economic System ،" J.B . Lippincott Co، NY، 1964 .

5. Egon Neuberger، Eillam Duffy "، Comparative Economic Systems،" Allyn and Bacon، Inc. Boston، U.S. A، 1976.

6. Frank K . Reilly، Keith C Brown، " Investment Analysis Portfolio Mangement، " 7 th Edition، Thomson، South- Western، USA، 2002 .

7. G .Pirou، "Introduction a l´étude de l´économie Politique،" paris، Sirey، 1946 .

8. Jean Claude Papillon، " Economie d'entrprise ،" 2éme édition، Edition management، paris, 2000.

9. Jean Lus Charron et Sabine Sépari، "organisation et gestion d'entrprise ", 2éme édition، Dunod، paris, 2001.

10. P.GUITTO et ALL," Dictionnaire, Droit, Economie, gestion," édition, L'HERMES, 1ère édition, FRANCE ; 1999.

11. Période, Ed, économica, paris 1994 p 54, 55.

12. Pierre Alain muet, théories et modèles de la macroéconomie, tome 1, l'équilibre de courte

R.barre "، Economie Politique، " T. I .P . U . F ، Paris، 1975.

13. Samuelson .P." Economies،" 11th Ed .Me Graw –Hill inc.Book co.1980